



الدليل الإرشادي لإضافات الوعاء الزكوي وفق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة عام 1445هـ

الإصدار الأول | 2025م



هذا الدليل الإرشادي يمثل مفهوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وتفسيرها فيما يتعلق بتطبيق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (1007) بتاريخ 19 شعبان 1445هـ.

وقد أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي لإيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل تعديلاً على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل - حيثما تطبق،- وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على موقع الهيئة الإلكتروني.



المحتويات

05	عن الزكاة	.1.1
05	جباية الزكاة	.1.2
05	تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية	.1.3
10	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	.1.4
10	مهام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	.1.5
11	نبذة عن الدليل الإرشادي	.1.6
12	عناصر الإضافة ومنهجية الفصل بين عناصر حقوق الملكية والالتزامات	.2
12	المقدمة	.2.1
17	التعاريف والمصطلحات ذات الصلة	.2.2
20	المخصصات	.2.3
28	الأرباح تحت التوزيع	.2.4
32	قروض الشركاء الدائنة	.2.5
39	حقوق الملكية وما في حكمها	.3
39	المقدمة	.3.1
42	بنود حقوق الملكية الأساسية	.3.2
59	أحكام الأرباح الموزعة	.3.3
67	الخسائر المرحللة	.3.4
69	الأرباح غير المحققة	.3.5
73	أوسم الخزينة	.3.6
78	البنود المعاد تصنيفها لحقوق الملكية	.3.7
83	تطبيقات شاملة	.3.8
94	الالتزامات	.4
94	المقدمة	.4.1



99	الالتزامات غير المتداولة	.4.2
123	الالتزامات المتداولة	.4.3
141	التنسيب لتصحيح الالتزامات	.4.4
146	التطبيقات الشاملة	.4.5
153	الفرق بين صافي الربح الدفتري وصافي الربح المعدل	.5
153	المقدمة	.5.1
155	ارتباط تعديل صافي الربح بعناصر الإضافة للوعاء	.5.2
160	التطبيقات الشاملة	.5.3
164	معالجات إعادة تصنیف عناصر الإضافة	.6
164	المقدمة	.6.1
167	حالات إعادة تصنیف البنود المصنفة ضمن الالتزامات	.6.2
182	التطبيقات الشاملة	.6.3
195	خاتمة الدليل	.7
195	الخاتمة	.7.1
197	الأسئلة الشائعة	.7.2



1. المقدمة

1.1. عن الزكاة

الزكاة ثالث أركان الإسلام، وأهم العبادات المالية على الإطلاق، ولذلك تكرر ورودها في القرآن الكريم، وقرنها الله بالصلة في أكثر من ثمانين موضعًا، وهي من أهم الركائز التي تميز المجتمع المسلم عن غيره، وتعد مظهراً من مظاهر سمو التشريع الإسلامي؛ بما تمثله من وسيلة داعمة لمساندة الفئات المستحقة، ومعينة على تحسين أوضاعهم، حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق التكافل الاجتماعي.

1.2. جبائية الزكاة

مما يدل على عظم مكانة الزكاة في الإسلام إنماطة إدارتها والإشراف عليها بالدولة، حيث إن الدولة هي المخولة بجباية زكاة الأموال الظاهرة وصرفها على المستحقين، وذلك عن طريق تكليف بعض العاملين -الموظفين الخاصين بالزكاة- بالمرور على أصحاب الأموال، وحساب مقدار زكاتهم، ثم تحصيلها منهم، والإشراف على صرفها وتوزيعها على المستحقين.

وتقوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بمهمة جبائية الزكاة، حيث تتولى جميع الإجراءات التي تتصل بحساب زكاة المكلف، ابتداء بتسجيل المكلف، ومروراً بعملية حساب مقدار الزكاة للمكلف التي تدوي الإشراف على تقديم المكلف للإقرارات الزكوية، وإجراءات السداد، وفحص هذه البيانات المقدمة، والتحقق منها من خلال الكفاءات البشرية التي لدى الهيئة، وانتهاءً بإصدار شهادة الزكاة النهائية، وما قد ينتج بعد ذلك من القيام ببعض دراسة اعترافات المكلف على ربوط الهيئة الزكوية.

1.3. تطبيق جبائية الزكاة في المملكة العربية السعودية

تعد جبائية الزكاة وصرفها على المستحقين من المهام الأساسية للدولة التي نص عليها النظام الأساسي للحكم في المادة الحادية والعشرين؛ حيث جاء فيها: «تجب الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية». كما تضمنت المادة السابعة ما يدل على عنایة الدولة بواجبات الشريعة والالتزام بها عموماً وتشمل جبائية الزكاة وصرفها على المستحقين، حيث جاء فيها: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهمما الحاكمان على هذا النظام، وجميع أنظمة الدولة».



وتؤكد بذلك صدر في عهد المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله تعالى - المرسوم الملكي رقم 8634/28/2/17 (8634/28/2/17) بتاريخ 29 جمادى الآخرة 1370هـ الموافق 6 أبريل 1951م المتضمن الأمر بجباية الزكاة، وتبع ذلك المرسوم الملكي كثير من المراسيم الملكية المؤكدة له، والقرارات الوزارية المنفذة له، واللوائح والتعاميم المفسرة والموضحة له، ومن ذلك: المرسوم الملكي رقم (م/40) بتاريخ 2 رجب 1405هـ، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) بتاريخ 1 جمادى الآخرة 1438هـ الموافق 28 فبراير 2017م، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) بتاريخ 7 رجب 1440هـ الموافق 14 مارس 2019م، التي يسري تطبيقها على الأعوام الزكوية التي تبدأ من 1 يناير 2019م لجميع المكلفين، عدا من يحاسب بالأسلوب التقديري طبقاً لالفصل الرابع من اللائحة؛ فيسري تطبيق اللائحة على إقراراتهم التي تقدم بعد 31 ديسمبر 2019م، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (1007) بتاريخ 19 شعبان 1445هـ الموافق الخميس 29 فبراير 2024م التي يسري تطبيقها على السنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2024م أو بعدها لجميع المكلفين.

وقد اعنت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة ببيان أحكام الجباية في الأنشطة التجارية عموماً، وأوضحت كذلك أحكام الجباية لبعض الأنشطة والحالات الخاصة، كما تضمنت اللائحة إجراءات جباية الزكاة، وحقوق المكلف والالتزاماته.

وتوزّد الحصيلة الزكوية التي تجبيها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وتودع في حساب الضمان الاجتماعي، الذي يتولى الصرف على الفقراء والمساكين، وذلك طبقاً للمرسوم الملكي رقم (61) بتاريخ 5 محرم 1383هـ الموافق 28 مايو 1963م وجاء في الفقرة (1) منه: «تجبي الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها والأفراد ومن يخضعون للزكاة». وفي الفقرة (2) منه: «تورد جميع المبالغ المتتحصلة إلى صندوق الضمان الاجتماعي».



تسلسل التشريعات الزكوية

02

القرار الوزاري رقم (394) بتاريخ 7 شعبان
هـ 1370



إنشاء مصلحة الزكاة

01

المرسوم الملكي بتاريخ 29 جمادى الآخرة
هـ 1370



استيفاء الزكاة من الذين يحملون الرعوية
السعوية

04

القرار الوزاري رقم (2082) بتاريخ 1 جمادى
الآخرة 1438 هـ



صدور اللائحة التنفيذية للمرسوم الملكي
(40/م)

03

المرسوم الملكي رقم (م/40) بتاريخ 2
رجب 1405 هـ



الأمر بجباية الزكاة كاملة من جميع الشركات
والمؤسسات وغيرها والأفراد ممن يخضعون
للزكاة

06

القرار الوزاري رقم (1007) بتاريخ 19 شعبان
هـ 1445



صدور اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة التي
يسري تطبيقها على الأعوام الزكوية التي
تبدأ من 1 يناير 2024 م

05

القرار الوزاري رقم (2216) بتاريخ 7 رجب
هـ 1440



صدور اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة التي
يسري تطبيقها على الأعوام الزكوية التي
تبدأ من 1 يناير 2019 م



1.4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

تعد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هيئة حكومية سعودية، أُسست بقرار مجلس الوزراء السعودي رقم (570) الصادر في 23 رمضان 1442هـ الموافق 4 مايو 2021م، المتضمن دمج الهيئة العامة للزكاة والدخل مع الهيئة العامة للجمارك - سابقاً - تحت مسمى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

1.5. مهام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

حدد تنظيم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مهام الهيئة في المادة (الثالثة) منه، وتشمل ما يلي:

- جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية من المكلفين، وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.
- توفير خدمات عالية الجودة للمكلفين؛ لمساعدتهم على الوفاء بواجباتهم.
- متابعة المكلفين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان جباية وتحصيل المستحقات الواجبة عليهم.
- العمل على نشر الوعي لدى المكلفين وتقوية درجة التزامهم الطوعي، والتأكد من التزامهم بما يصدر من الهيئة من تعليمات وضوابط في مجال اختصاصها.
- توظيف التقنية الحديثة في تنفيذ أعمال الهيئة ومراقبتها وتسهيلها، وتعزيز الدور الأمني في مكافحة التهريب الجمركي.
- التعاون مع القطاع الخاص بشأن تنفيذ بعض الأعمال المساعدة، وإدارتها.
- وضع الخطط الالزامية لتنظيم مرافق المنافذ الجمركية وإدارتها واستثمارها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- وضع معايير لمتابعة أداء أعمال الهيئة وخططها التي تكفل تطوير أدائها وخدماتها، وللهيئة التنسيق في هذا الشأن مع من تراه من الجهات ذات الصلة باختصاصاتها.
- التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وبيوت الخبرة المختصة داخل المملكة وخارجها، وذلك في حدود اختصاصات الهيئة.
- تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الهيئة.



مهام هيئة الزكاة والضريبة



1.6. نبذة عن الدليل الإرشادي

يشتمل هذا الدليل على إيضاحات المعالجات والإرشادات المتعلقة بنود الإضافة إلى وعاء الزكاة والأحكام التفصيلية المرتبطة بها، ويساعد هذا الدليل على تكوين رؤية واضحة وتقديم إرشادات تفصيلية تتعلق بالتعامل مع بنود الإضافة إلى وعاء الزكاة، إضافة إلى عرض الحالات العملية التطبيقية المتعلقة بذلك.

ويمثل هذا الدليل مفهوم الهيئة وتفسيرها فيما يتعلق بتطبيق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (1007) بتاريخ 19 شعبان 1445هـ.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملة خاصة يمكنكم زيارة موقع الهيئة الإلكتروني الرسمي (ZATCA.gov.sa) الذي يحوي مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وضعت خصيصاً لمساعدة المكلف، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية، وجميع البيانات ذات الصلة، وكذلك الردود على الأسئلة الأكثر شيوعاً.



2. عناصر الإضافة ومنهجية الفصل بين عناصر حقوق الملكية والالتزامات

2.1. المقدمة

يتم حساب الزكاة المستحقة على مكلف الحسابات بناء على ناتج حساب الوعاء الزكوي وفقاً للأحكام الواردة في اللائحة، حيث نصت المادة الحادية والعشرون من اللائحة على آلية حساب الوعاء الزكوي للمكلف التي تتلخص في إضافة عناصر الإضافة المتمثلة في مصادر الأموال الزكوية وفقاً للأحكام اللائحة «حقوق الملكية وما في حكمها والالتزامات واجبة الإضافة بحدود المحسومات»، محسوماً منها عناصر الجسم وفقاً للإجراءات والمفاهيم الواردة في اللائحة، كما تضمنت المادة الثالثة والعشرون من اللائحة عناصر الإضافة الأساسية كما تضمنت المادة السادسة والعشرون من اللائحة عناصر الجسم الأساسية.

2.1.1. عناصر الإضافة

تتضمن عناصر الإضافة إلى وعاء الزكاة ثلاثة عناصر أساسية، وهي العناصر الواردة في المادة الثالثة والعشرين من اللائحة التي تضمنت العناصر التالية:

1. حقوق الملكية وما في حكمها:

تعد بنود حقوق الملكية من مصادر الأموال الداخلية للمنشآت كما تعدد مكوناً أساسياً من مكونات الوعاء الزكوي، وتنتمي إضافة كل بنود حقوق الملكية إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة، وتشتمل حقوق الملكية على كل البنود المصنفة ضمن حقوق الملكية في القوائم المالية للمكلف، إضافة إلى البنود التي تتم إعادة تضمينها إلى حقوق الملكية للأغراض الزكوية، مثل المخصصات التي تعامل معاملة حقوق الملكية والأرباح تحت التوزيع.

وسيتم استعراض الأحكام التفصيلية للأحكام إضافة حقوق الملكية وما في حكمها إلى وعاء الزكاة ابتداءً من الفقرة (3) من هذا الدليل.

2. الالتزامات في حدود الأصول المحسومة:

تعد الالتزامات من مصادر الأموال للمنشآت، وتنتمي إضافة الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة، ويشتمل إجراء إضافة الالتزامات على عدد من الخطوات والمعالجات منها إجراء تصحيح إضافة الالتزامات -في حال الانطباق- والمقصود بذلك إجراءات التنسيب عند حسم أصل متداول أو عدم حسم أصل غير متداول، كما سيتم تفصيله في الفقرة (4) من هذا الدليل.



وقد تضمنت المادة التاسعة والعشرون من اللائحة الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة وذلك كما يلي:

1. **الالتزامات غير المتداولة التي تشمل ما يلي:**

- الديون المصنفة غير متداولة وفق رصيد آخر المدة، سواءً كانت من سنوات سابقة أو أضيفت خلال العام؛ مثل: الدفعات المقدمة من عملاء المكلف، والstocks والسنداط المصدرة.
- المخصصات التي تمثل ديناً مستقراً في الذمة لغير المالك؛ مثل: مخصص مكافآت نهاية الخدمة، ومخصص رصيد الإجازات ونحوها.
- الالتزام الضريبي المؤجل.
- بند التزامات العقد المثبتة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- التزامات عقود الإيجار.
- الأدوات المالية المشتقة السالبة.

2. **كما تضمنت المادة إضافة الالتزامات المتداولة حصراً في الحالات الآتية:**

- إذا حسم أصل متداول فتكون إضافة من الالتزامات المتداولة وفقاً للمادة الخامسة والعشرين من اللائحة.
- إذا كانت قيمة الالتزامات المتداولة أكبر من قيمة الأصول المتداولة وذلك بعد إعادة التصنيف، فيضاف الفرق لوعاء الزكوي.
- إذا ثبت لدى الهيئة أن الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول؛ كقيام المكلف بتجديد دين صنف بأنه متداول مع الدائن نفسه للغرض ذاته، أو أعيدت جدولته مع الدائن نفسه للغرض ذاته.

كما تستلزم إضافة الالتزامات التحقق من الأصول المحسومة وطبيعتها وذلك للأسباب التالية:

- أ. معرفة مقدار الأصول المحسومة التي تعد حداً لإضافة الالتزامات.
- ب. معرفة الأصول المحسومة من الأصول المتداولة، والأصول غير المحسومة من الأصول غير المتداولة وذلك لأغراض التنسيب.

وسيتم استعراض الأحكام التفصيلية لأحكام إضافة الالتزامات واجبة الإضافة في الفقرة (4) من هذا الدليل.



3. الفرق بين صافي الربح / الخسارة المعدل وصافي الربح / الخسارة الدفترية بعد الزكاة والضريبة:

ترتبط إضافة هذا البند بنود حقوق الملكية ارتباطاً مباشراً، وذلك لأن بنود حقوق الملكية المضافة إلى وعاء الزكاة تضمنت إضافة بند الأرباح المبقاة برصيد آخر المدة، ومن المعلوم أن بند الأرباح المبقاة يتضمن صافي الربح الدفترى للعام الذى قد يتضمن بعض المصروفات غير المقبول حسمها للأغراض الزكوية أو بعض الإيرادات غير المصرح عنها.

بناء على ذلك تتم إضافة الفرق بين صافي الربح الدفترى وصافي الربح المعدل إلى وعاء الزكاة باعتباره فرقاً يجب إعادةه إلى صافي الربح الدفترى المضاف إلى وعاء الزكاة مسبقاً ضمن بنود حقوق الملكية.

وسيتم استعراض الأحكام التفصيلية لأحكام إضافة الفرق بين صافي الربح / الخسارة المعدل وصافي الربح / الخسارة الدفترية بعد الزكاة والضريبة في الفقرة (5) من هذا الدليل.

2.1.2. الفصل بين عناصر حقوق الملكية والالتزامات.

من المنظور المحاسبي يتم التفريق بين حقوق الملكية والالتزامات وقد تضمن المعيار الدولي للمحاسبة (1) - عرض القوائم المالية -، الإشارة إلى ما توفره القوائم المالية من معلومات تخص المنشأة وترتبط بما يلي:

1. الأصول.
2. الالتزامات.
3. حقوق الملكية.
4. الدخل والمصروفات، بما في ذلك المكاسب والخسائر.
5. مساقط الملك والتوزيع على الملك.
6. التدفقات النقدية.

وعلى ذلك يتم التفريق بين الالتزامات وحقوق الملكية للأغراض المحاسبية، وذلك كما يلي:

- حقوق الملكية هي حقوق ملاك المنشأة وتشمل المبالغ المستثمرة في المنشأة، إضافة إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملياتها.
- الالتزامات هي تعهدات المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض.



من المنظور الزكوي تختلف أحكام الإضافة المتعلقة بحقوق الملكية عن أحكام الإضافة المتعلقة بالالتزامات في عدد من الجوانب، وذلك كما يلي:

- لا يوجد حد لإضافة حقوق الملكية وما في حكمها إلى وعاء الزكاة، بينما تتم إضافة الالتزامات واجبة الإضافة بحد محسومات الوعاء.
 - لا يتم إجراء أي تسوية أو تصريح عند إضافة حقوق الملكية وما في حكمها إلى الوعاء، بينما يجب إجراء تصريح إضافة الالتزامات إلى الوعاء في حالات محددة وفقاً لأحكام التنسيب الواردة في المادة الخامسة والعشرين من اللائحة.
 - تعد حقوق الملكية وما في حكمها مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح أو الخسارة الدفترية وصافي الربح أو الخسارة المعدلة، هي الحد الأعلى لوعاء الزكاة، بينما لا يطبق ذلك على بند الالتزامات واجبة الإضافة إلى الوعاء.
- ينشأ عن ذلك ضرورة التفريق بين حقوق الملكية والالتزامات للأغراض الزكوية وذلك لاختلاف أحكام الإضافة المرتبطة بهما، وقد تضمنت اللائحة أحكاماً تفصيلية للتفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية من المنظور الزكوي لما في ذلك من الأثر على أحكام حساب الوعاء الزكوي، ويمكن عرض أساس هذا التفريق فيما يلي:

1. تعامل كل البنود المصنفة ضمن حقوق الملكية وفقاً لتصنيفها المحاسبي -بند حقوق ملكية- للأغراض الزكوية، حيث لا تتم إعادة تصنيف أي بند من بند حقوق الملكية إلى الالتزامات للأغراض الزكوية.
2. تعامل الالتزامات وفقاً لتصنيفها المحاسبي ضمن بند الالتزامات للأغراض الزكوية ولا يعاد تصنيفها إلى بند حقوق الملكية، باستثناء ما يلي وفق الحالات والشروط المحددة في اللائحة:
 - المخصصات وفقاً لما ورد في المادة الرابعة والعشرين.
 - الأرباح تحت التوزيع وفقاً لما ورد في المادة السادسة والثلاثين.
 - قروض الشركاء الدائنة وفقاً لما ورد في المادة الثلاثين.



يستلزم إعادة تصنيف بنود الالتزامات إلى حقوق الملكية استبعاد هذه البنود من تصنيفها السابق، ما يؤثر في إجراءات حساب الوعاء الأخرى، ومثال ذلك: عند معاملة الأرباح تحت التوزيع المصنفة ضمن الالتزامات معاملة حقوق الملكية فيتم القيام بما يلي:

- إضافة الأرباح تحت التوزيع ضمن بنود حقوق الملكية برصيد آخر المدة.
- استبعاد الأرباح تحت التوزيع من الالتزامات، ما يؤثر في إجراءات حساب الوعاء الأخرى مثل إجراء تنسيب الالتزامات الذي يعتمد في إحدى حالاته على إضافة نسبة من الالتزامات المتداولة إلى الوعاء.

وسيتم استعراض الأحكام التفصيلية لإعادة التصنيف بين بنود الالتزامات وحقوق الملكية والأثر المترتب عليها في الفقرة (6) من هذا الدليل.



2.2. التعاريف والمصطلحات ذات الصلة

1. مصادر الأموال

الالتزامات وحقوق الملكية الممولة لأصول المنشأة.

2. إعادة التصنيف

معالجة واردة في اللائحة تقتضي عليها إعادة تصنيف بنود الالتزامات إلى مجموعة أخرى في القوائم المالية وفقاً لاحكام اللائحة.

3. القيمة العادلة

السعر الذي يتم تسليمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

4. صافي الربح المعدل

صافي الربح الدفتري بعد تعديله بمتطلبات اللائحة مثل: المصروفات غير المقبولة أو الإيرادات غير المصرح عنها.

5. صافي الخسارة المعدلة

صافي الخسارة الدفتري بعد تعديلها بمتطلبات اللائحة مثل: المصروفات غير المقبولة أو الإيرادات غير المصرح عنها.

6. المصروفات المقبولة

هي المصروفات التي قبلت اللائحة حسمها مطلقاً أو بشروط محددة في اللائحة.

7. الصكوك أو السندات

هي أوراق مالية تصدرها الحكومات أو الشركات لجمع الأموال من المستثمرين فترة زمنية محددة بتاريخ سداد محددة.

8. الالتزام الضريبي المؤجل

مبالغ ضرائب الدخل التي ستتصبح مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة.

9. قروض الشركاء الدائنة والمدينة

المبالغ المستحقة للشركاء أو على الشركاء وذلك بخلاف رأس المال والأرباح المرحل أو المستحقة.

10. التزامات العقد

مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء إلى حين الوفاء بالالتزامات العقد أو الخدمة وعكسها على الإيرادات.



11. المشتقات المالية

أدوات مالية تستمد قيمتها من أصل حقيقي - كالسلع مثل الذهب - أو أصل مالي - كالأسهم أو السندات - أو أحد المؤشرات السوقية، تستخدم مثل هذه الأدوات في إدارة المخاطر المالية والتحوطات وللأغراض المضاربة بالبحة وغيرها.

عموماً تتصف المشتقات المالية بما يلي:

- تتغير قيمتها عند تغير الأصل الضمني، أي: البند المتفق عليه في العقد؛ مثل: سعر الفائدة، أسعار الصرف، وسعر سلعة معينة مثل النفط أو الذهب.
- لا تحتاج إلى صافي استثمار أولي عند إبرام العقد، أو قد يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.
- ستتم تسويتها في المستقبل.

12. التزامات عقود الإيجار

الالتزامات الناتجة عن عقود الإيجار التمويلي لدى المستأجر.

13. حقوق الملكية

باقي قيمة الموجودات بعد استبعاد قيمة الالتزامات، وتحتلت مكونات حقوق الملكية باختلاف الشكل القانوني للمنشأة، وتشمل عادة: رأس المال، والاحتياطيات، والأرباح المدورة، أو الخسائر المتراكمة.

14. الأرباح المبقة

الرصيد التراكمي المتبقى بتاريخ القوائم المالية لصافي الربح أو الخسارة للسنوات السابقة والسنوات الحالية، بعد تعديله بأي توزيعات للأرباح أو تجنب لاحتياطيات، أو أي تعديلات أخرى عليه نتيجة تطبيق متطلبات معايير المحاسبة المعتمدة.

15. الأرباح تحت التوزيع

أرباح أقر توزيعها من صاحب الصلاحية ولم يتم إيداعها في حسابات المساهمين.

16. الأرباح الموزعة

أرباح أقر توزيعها من صاحب الصلاحية وتم إيداعها في حسابات المساهمين.

17. أسهم الخزينة

أسهم الشركة المعاد اقتناها من قبل الشركة نفسها.

18. الخسارة المرحلة

رصيد الخسائر المدورة من سنوات سابقة.



19. الأرباح غير المحققة

المكاسب أو الأرباح الناتجة عن فروق إعادة تقييم بعض أنواع الأصول والحسابات.

20. المخصصات

التزامات غير مؤكدة التوقيت والمبلغ ويتم عرضها في قائمة المركز المالي حسب طبيعتها.

21. الشركة القابضة

شركة مساهمة أو شركة مساهمة مبسطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، تؤسس شركات أو تمتلك حصصاً أو أسهماً في شركات قائمة تصبح تابعة لها.

22. الشركة التابعة

شركة مساهمة، أو ذات مسؤولية محدودة، تمت السيطرة عليها من شركة قابضة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة.



2.3. المخصصات

تعد المخصصات من المكونات المهمة في قائمة المركز المالي للمنشآت، وتعتبر بأنها عبارة عن التزامات غير مؤكدة التوقيت أو المبلغ، وللتمييز بين المخصصات وبين الالتزامات الأخرى مثل الذمم المستحقة للدائنين حسبما ورد في المعيار الدولي للمحاسبة (IAS37) (37) - المخصصات والالتزامات المحتملة- يكون من خلال اعتبار عدم وجود تأكيد بشأن توقيت أو مبلغ النفقات الواجبة فيما يتعلق بالمخصصات، بينما تعد المبالغ المستحقة للدائنين التزامات قائمة محددة في الوقت والقيمة وفق الاتفاق الذي تم مع المورد.

ووفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (IAS37) (37) - المخصصات والالتزامات المحتملة- فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي، أي: المبلغ الذي من المنطقي أن تدفعه المنشأة لتسوية الالتزام في تاريخ القوائم المالية.

عموماً تعد جميع المخصصات محتملة الحدوث ويجب إثباتها عندما يتحقق التالي:

- وجود واجب قائم على المنشأة سواء كان واجباً نظامياً أو ضمنياً وذلك نتيجة لحدث سابق، ومن أمثلة ذلك: مكافأة نهاية الخدمة المستحقة، أو الغرامات المحتملة.
- يكون من المرجح أن ينتج عن هذا الواجب تدفق خارجي لموارد المنشأة.
- يمكن إجراء تقدير يمكن الاعتماد عليه للمبلغ الواجب.

وعلى ذلك فلا يجوز للمنشأة أن تثبت المخصص ما لم تتحقق فيه المحددات المذكورة.

من أمثلة المخصصات التي تقوم المنشأة بتكوينها: مخصصات منافع والالتزامات الموظفين، مخصص الدعاوى القضائية، مخصص الزكاة أو ضريبة الدخل، وغير ذلك من المخصصات التي تقوم المنشآت بتكوينها خلال العام حسب مقتضيات النشاط.

فيما يتعلق بتصنيف المخصصات للأغراض الزكوية فقد تضمنت المادة الرابعة والعشرون من اللائحة إيضاح التعامل مع المخصصات المحاسبية عند حساب الوعاء الزكوي حسب طبيعتها، وذلك كما يلي:

1. تعامل جميع المخصصات الظاهرة في قائمة المركز المالي معاملة حقوق الملكية وتضاف إلى وعاء الزكاة بناء على هذا الاعتبار وذلك برصيد آخر المدة.
2. تعامل المخصصات الظاهرة في قائمة المركز المالي التي تمثل ديناً مستقرًا في ذمة المكلف لغير الملاك، مثل: مخصص مكافأة نهاية الخدمة، ومخصص الإجازات النظامية ونحوها معاملة الالتزامات غير المتداولة.



يراعى عند إضافة المخصصات اعتبار ما ورد في المادة السابعة عشرة من اللائحة التي تضمنت اعتماد القيمة الظاهرة في قائمة المركز المالي نهاية العام الزكوي للمكلف كأساس لإضافة عناصر إلإضافة إلى وعاء الزكاة، وعلى ذلك فلا تتم إضافة المخصصات المحفضة للأصول التي لا تظهر في قائمة المركز المالي إلى الوعاء الزكوي للمكلف، مثل مخصص هبوط المخزون المحفض لبند المخزون ومخصص المخاطر الائتمانية المحفض للأرصدة المدينة.

بناء على ذلك فإن الأصل معاملة المخصصات معاملة حقوق الملكية ويترتب على ذلك وجوب إعادة تضييفها إلى حقوق الملكية للأغراض الزكوية، ويستثنى من ذلك المخصصات التي تمثل دينًا مستقرًا في ذمة المكلف لغير الملك، مثل: مخصص مكافأة نهاية الخدمة، ومخصص الإجازات ونحوها فتعامل معاملة الالتزامات الغير متداولة.

وسبب معاملة المخصصات معاملة حقوق الملكية هو اعتبارها جزءًا من أرباح المنشأة باعتبار أن المخصصات مجنبة من الأرباح، حيث يتم تكوين المخصص من خلال تحويل مصروف المخصص على قائمة الدخل، ويوضح ذلك أنه في حال انتفاء الغرض من المخصص فإنه يعاد مرة أخرى إلى إيرادات المنشأة.

عند معاملة المخصص معاملة حقوق الملكية فإن الواجب إجراء التالي:

1. إعادة تضييف المخصص إلى حقوق الملكية.
2. إضافة المخصص إلى وعاء الزكاة بوصفه بندًا من بنود حقوق الملكية.
3. استبعاد أثر المخصص من التضييف السابق له - قبل إعادة تضييفه إلى حقوق الملكية -، ومثال ذلك في حال كان المخصص مصنفًا ضمن الالتزامات المتداولة فيتم استبعاد المخصص من الالتزامات المتداولة، ما سينشأ عنه تخفيض الالتزامات المتداولة بمقدار المخصص المستبعد، حيث تظهر المخصصات في قائمة المركز المالي حسب طبيعتها والهدف منها، وذلك كما يلي:
 - قد يظهر المخصص ضمن بنود الالتزامات غير المتداولة، مثل مخصص منافع الموظفين.
 - قد يظهر المخصص ضمن الالتزامات المتداولة، مثل مخصص الضريبة والزكاة.

وعلى ذلك فإن من المهم التتحقق من تضييف المخصص المعاد تضييفه إلى حقوق الملكية واستبعاد أثره من تضييفه الأصلي في قائمة المركز المالي.



أمثلة المخصصات التي تعامل معاملة حقوق الملكية أو الالتزامات

أمثلة المخصصات التي تعامل معاملة حقوق الملكية

أمثلة المخصصات التي تعامل معاملة الالتزامات

مخصص إزالة الأصول.

مخصص التزامات منافع الموظفين.

مخصص قضايا.

مخصص الإجازات.

مخصص الزكاة والضريبة.

مخصص تذاكر الموظفين.



مثال (1):

ظهرت المخصصات التالية لـ 3 شركات في نهاية عامها الـ 2024م:

المخصص	التصنيف المحاسبي	رصيد نهاية المدة (ريال)
التزامات منافع الموظفين	التزامات غير متداولة	9,366,000
مخصص دعاوى قضائية	التزامات متداولة	2,153,000
مخصص مطالبات ضمان	التزامات متداولة	1,589,489

كيف يتم ترتيب هذه المخصصات لـ 3 اعتبارات الـ 2024م؟

الحل:

يتم ترتيب المخصصات وفقاً لـ 3 اعتبارات الـ 2024م كالتالي:

المخصص	التصنيف الزكوي	المعالجة الزكوية	المبلغ (ريال)
التزامات منافع الموظفين	التزامات	يضاف ضمن التزامات في حدود الأصول المحسومة	9,366,000
مخصص دعاوى قضائية	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها	2,153,000
مخصص مطالبات ضمان	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها	1,589,489

يراعى عند إعادة ترتيب المخصصات إلى حقوق الملكية وما في حكمها استبعاد أثرها من ترتيبها المحاسبي قبل إعادة الترتيب.



مثال (2):

ظهرت المخصصات التالية لـ ٤٦٦ الشركات في نهاية عامها الزكوي لعام ٢٠٢٥م:

المخصص	التصنيف المحاسبي	رصيد نهاية المدة (ريال)
التزامات منافع الموظفين	الالتزامات غير متداولة	٣,٩٠٧,٨٤٠
مخصص إجازات وتدابير موظفين	الالتزامات متداولة	١,٨٩٣,٧٦٩
مخصص زكاة	الالتزامات متداولة	٥,٣٨٦,٥٨٦

كيف يتم ترتيب هذه المخصصات لاعتبارات الزكوية؟

الحل:

يتم ترتيب المخصصات وفقاً لاعتبارات الزكوية كالتالي:

المخصص	التصنيف الزكوي	المعالجة الزكوية	المبلغ (ريال)
التزامات منافع الموظفين	الالتزامات	يضاف ضمن الالتزامات في حدود الأصول المحسومة	٣,٩٠٧,٨٤٠
مخصص إجازات وتدابير موظفين	الالتزامات	لا يضاف لوعاء الزكاة كونه التزاماً متداولاً	١,٨٩٣,٧٦٩
مخصص زكاة	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها	٥,٣٨٦,٥٨٦

- لا تضاف مخصصات الإجازات وتدابير الموظفين في هذه الحالة كونها تعامل زكويًا ضمن بنود الالتزامات التي لا تضاف إلى وعاء الزكاة في حال كانت متداولة إلا في حالات محصورة.
- يراعى عند إعادة ترتيب المخصصات إلى حقوق الملكية وما في حكمها استبعاد أثرها من ترتيبها المحاسبي قبل إعادة الترتيب.



مثال (3):

قائمة المركز المالي التالية لـ ٤٠٠ الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام ٢٠٢٤م:

قائمة المركز المالي		
		الموجودات
(ريال) ٢٠٢٣	(ريال) ٢٠٢٤	
موجودات متداولة		
٣,١٧٥,٢٦٧	٥,٢٣٢,٠٥٣	نقد وما في حكمه
٣,٥١٢,٧٦٩	٤,٥٧٨,٤١٠	مدينون
٣,٨٠٣,٣٤٠	٤,١٦٨,٤٧٨	مخزون
١٠,٤٩١,٣٧٦	١٣,٩٧٨,٩٤١	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
٢٣,٠٤٧,٢١١	٢٢,٦٥٠,٦٠١	ممتلكات ومعدات
٨,٣٥١,٩٥٨	٨,٠٩٠,٤٧٩	موجودات غير ملموسة
٣١,٣٩٩,١٦٩	٣٠,٧٤١,٠٨٠	مجموع الموجودات غير المتداولة
٤١,٨٩٠,٥٤٥	٤٤,٧٢٠,٠٢١	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
٣,٥٠١,٣٦٤	٥,٠٢٩,٩٤٧	قرض قصيرة الأجل
٢,٢٦٨,٠٦٨	٢,١٠٧,٥٥٥	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
٩٠٠,٢٢٦	٩٩٩,١٧٣	مخصص زكاة
٦,٦٦٩,٦٥٨	٨,١٣٦,٦٧٥	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
٨,٦٨٩,٥٥٥	٧,٩٠٧,٩١٦	قرض طويلة الأجل
٢,٩٨٠,٦٦٣	٣,١٨٦,٧٧٥	الالتزامات منافع الموظفين
١١,٦٧٠,٢١٨	١١,٠٩٤,٦٩١	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال
٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	احتياطي نظامي
١٢,٠٥٠,٦٦٩	١٣,٩٨٨,٦٥٥	أرباح مبقة
٢٣,٥٥٠,٦٦٩	٢٥,٤٨٨,٦٥٥	مجموع حقوق الملكية
٤١,٨٩٠,٥٤٥	٤٤,٧٢٠,٠٢١	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



وبالرجوع لتحليلات حسابات الشركة ظهرت تفاصيل أرصدة نهاية المدة لبعض البنود كما يلي:
تحليل بند «المدينون»

البند	المبلغ (ريال)
مدينون تجاريون	5,678,410
(-) مخصص الانخفاض في قيمة المدينين	(1,100,000)
4,578,410	

تحليل بند المخزون

البند	المبلغ (ريال)
مخزون إنتاج تام	5,088,478
(-) مخصص تقادم مخزون	(920,000)
4,168,478	

تحليل بند مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى

البند	المبلغ (ريال)
مصاريف خدمات مستحقة	737,645
مصاريف إيجارات مستحقة	632,267
مخصص غرامات	526,887
مخصص إجازات موظفين	210,756
2,107,555	

كيف يتم التعامل مع المخصصات للأغراض الزكوية بناء على القوائم المالية للشركة
وتحليلات الحسابات الموضحة أعلاه؟



الحل:

يتم تصنيف المخصصات وفقاً للاعتبارات الزكوية كما يلي:

المخصص	التصنيف الزكوي	المعالجة الزكوية	المبلغ (ريال)
الالتزامات منافع الموظفين	الالتزامات	يضاف ضمن الالتزامات في حدود الأصول المحسومة	3,186,775
مخصص زكاة	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها	999,173
مخصص غرامات	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها	526,887
مخصص إجازات موظفين	الالتزامات	لا يضاف لوعاء الزكاة كونه التزاماً متداولاً	210,756
مخصص الانخفاض في قيمة المدينون	-	لا يضاف إلى وعاء الزكاة	-
مخصص تقادم المخزون	-	لا يضاف إلى وعاء الزكاة	-

يراعى عند إعادة تصنيف المخصصات إلى حقوق الملكية وما في حكمها استبعاد أثرها من تصنيفها المحاسبي قبل إعادة التصنيف.



2.4. الأرباح تحت التوزيع

تعد الأرباح تحت التوزيع من البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية مطلقاً للأغراض الزكوية، ويقصد بالأرباح تحت التوزيع الأرباح التي صدر قرار صاحب الصلاحية بتوزيعها على المساهمين ولم تودع في حساباتهم خلال العام الزكوي.

- تعد الأرباح تحت التوزيع التزاماً على المنشأة للملك المستحقين لهذه التوزيعات المقرر توزيعها بوصفها أرباحاً صدر القرار بتوزيعها إلا أنها لم توزع بعد، وظهور الأرباح تحت التوزيع ضمن بنود الالتزامات المتداولة عادة وذلك بوصفها أرباحاً مستحقةً الدفع للملك خلال 12 شهراً المقبلة، وحسبما تضمنته المادة السادسة والثلاثون من اللائحة تعامل الأرباح تحت التوزيع معاملة حقوق الملكية، ما يجب معه إعادة تصنيفها من الالتزامات إلى بنود حقوق الملكية للأغراض الزكوية.

وسبب معاملة الأرباح تحت التوزيع معاملة حقوق الملكية هو اعتبارها جزءاً من الأرباح المبقة، حيث تنشأ الأرباح تحت التوزيع محاسبياً بنقلها من الأرباح المبقة بناء على قرار التوزيع إلى الأرباح تحت التوزيع لحين توزيعها، وعلى ذلك فتتم معاملة الأرباح تحت التوزيع معاملة أصلها الذي انتقلت منه وهي أرباح الشركة، ولا يتأثر هذا الحكم بوضع الشركة لهذه الأرباح في حساب منفصل لا يمكنها التصرف فيه.

وتتم معاملة الأرباح تحت التوزيع معاملة حقوق الملكية بصرف النظر عن مسماها في القوائم المالية، حيث قد تظهر الأرباح تحت التوزيع بسميات وتصنيفات مختلفة، ومن ذلك:

- تحت حساب الأطراف ذات العلاقة الدائنة.
- تحت مسمى الأرباح تحت التوزيع.
- تحت مسمى التوزيعات المستحقة.

محاسبياً تقوم المنشأة عند قرار التوزيع بإثبات الأرباح الموزعة وذلك من خلال القيد المحاسبي الذي يقتضي تخفيض رصيد الأرباح المبقة، يتضمن هذا القيد في طرفه الآخر إما تخفيض نقدية المنشأة وذلك في حال توزيع هذه الأرباح نقداً أو زيادة التزامات المنشأة وذلك في حال عدم توزيع هذه الأرباح ويقتضي ذلك بقاء هذه الأرباح غير الموزعة التزاماً على المنشأة.



حسبما تضمنته المادتان السادسة والثلاثون والسبعين والثلاثون من اللائحة فإن معالجة الأرباح تحت التوزيع التي لم تودع في حسابات المساهمين خلال العام الزكوي تكون بإضافتها إلى وعاء الزكاة وذلك بمعاملتها معاملة بنود حقوق الملكية كون الأرباح الموزعة مخفضة لرصيد الأرباح المبقاء وبالتالي مخفضة لحقوق الملكية، ما يجب معه معالجة الأرباح المستحقة تحت التوزيع باعتبار أنها غير موزعة فعلياً.

وبسبب معالتها معاملة حقوق الملكية هو تخفيضها لحقوق الملكية، مع عدم توزيعها، ما يجب إعادتها إلى وعاء الزكاة بهذه المعاملة بوصفها أمانة لدى المكلف.

ووأقعاً فقد تستمر الأرباح تحت التوزيع في حسابات المنشأة لعدد من السنوات، حيث قد يتم ترحيلها من سنة لأخرى، ويكون ذلك في الحالات التي لا يتم توزيع هذه الأرباح على المالك لعدد من السنوات، ولا تختلف المعالجة الزكوية في مثل هذه الحالات حيث يجب إضافة الأرباح تحت التوزيع إلى وعاء في الزكاة ومعالتها معاملة حقوق الملكية متى ظهرت في القوائم المالية للمنشأة ولو تكرر ظهورها لعدد من السنوات.



مثال (4):

ظهر تحليل بند المصارييف المستحقة والذمم الدائنة الآخرين الظاهر في قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عامها الزكوي لعام 2024م كما يلي:

المخصص	رصيد نهاية المدة (ريال)
مصاريف تأمين مستحقة	120,000
أرباح تحت التوزيع	2,679,333
رواتب مستحقة	322,087

ما الأثر الزكوي لبند «أرباح تحت التوزيع» على الوعاء الزكوي للشركة؟

الحل:

تضمنت الذمم الدائنة الآخرين للشركة أرباحاً غير موزعة «أرباح تحت التوزيع» بمبلغ 2,679,333 ريالاً، وبطبيعة الحال فإن هذه الأرباح خفضت رصيد بند الأرباح المبقة المضاف إلى وعاء الزكاة إلا أنها لم توزع حتى نهاية العام الزكوي، لذلك يضاف مبلغ الأرباح تحت التوزيع للأغراض الزكوية ضمن عناصر حقوق الملكية وما في حكمها في الإقرار الزكوي للشركة.

وفقاً للحكم اللائحة فإن بنود مصاريف التأمين المستحقة والرواتب المستحقة لا تضاف إلى وعاء الزكاة كونها من بنود الالتزامات المتداولة التي لا يجب إعادة تصنيفها إلى حقوق الملكية وما في حكمها.



مثال (5):

ظهرت قائمة حقوق الملكية لـ 5 شركات في نهاية عامها الـ 2025 كال التالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
	3,000,000	1,000,000	5,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024
320,000	320,000	0	0	مضاف خلال العام
	(1,120,000)	0	0	موزع خلال العام
60,000	60,000	0	0	الدخل الشامل الآخر
8,260,000	2,260,000	1,000,000	5,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2025

صدر قرار توزيع الأرباح بمبلغ (1,120,000) ريال وأظهرت قائمة التدفقات النقدية للشركة عن العام بأن الأرباح الموزعة نقداً بلغت 1,000,000 ريال، وبالاطلاع على قائمة المركز المالي للشركة تبين ظهور مبلغ 120,000 ريال ضمن حساب الأرباح تحت التوزيع، حيث لم يتم دفعها لأحد الشركاء حتى نهاية العام. وقد تم تحويلها إلى الشريك في بداية عام 2026م.

كيف يتم التعامل زكويًا مع الأرباح الموزعة في هذه الحالة؟

الحل:

أصدرت الشركة قرار التوزيع للأرباح الموزعة البالغة (1,120,000) ريال، إلا أن الشركة قامت بالتوزيع الفعلي خلال العام الـ 2025 بمبلغ (1,000,000) ريال فقط، ما ترتب عليه ظهور أرباح تحت التوزيع بمبلغ (120,000) ريال، وحيث إنه تم تخفيض رصيد الأرباح المبقة المضافة إلى وعاء الزكاة بـ 120,000 ريال فيلزم إضافة الجزء غير الموزع من الأرباح «الأرباح تحت التوزيع» بمبلغ (120,000) ريال إلى وعاء الـ 2025 للشركة ضمن بنود حقوق الملكية وما في حكمها.



2.5. قروض الشركاء الدائنة

المقصود بقروض الشركاء الدائنة المبالغ المستحقة لهم على الشركة وذلك بخلاف الأرباح ورأس المال، وتنشأ قروض الشركة الدائنة باعتبارات مختلفة ولأسباب متعددة، حيث قد تظهر بسبب تمويل الشركاء للشركة تمويلاً نقدياً أو تمويلاً عينياً، كما قد تظهر بسبب تحمل الشركاء بعض الأعباء المالية عن الشركة مثل: قيام بعض الشركاء بدفع مصروفات الشركة نيابة عنها، أو بسبب المعاملات التجارية التي قد تجري مع الشركاء مثل الشراء من الشريك بالأجل.

كما تظهر قروض الشركاء بتصنيفات مختلفة في القوائم المالية، حيث قد تظهر ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة أو ضمن بنود حقوق الملكية وذلك حسب طبيعتها والغرض منها. تظهر قروض الشركاء الدائنة في القوائم المالية للمنشآت بسميات مختلفة، ومن ذلك على سبيل المثال:

- أطراف ذات علاقة دائنة.
- مساهمات إضافية من الشركاء.
- قروض الشركاء.
- رأس مال إضافي.
- جاري الشريك.

يعتمد العرض والإفصاح عن قروض الشركاء في القوائم المالية على طبيعة العلاقة بين المنشأة والشريك وكذلك طبيعة التمويل المقدم، كما قد يتم استبعاد تمويلات الشركاء في حال توحيد القوائم المالية بين الشركة القابضة والتابعة وفقاً لمتطلبات ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (10) FRS (I) - القوائم المالية الموحدة.-



المعالجة الزكوية لقروض الشركاء الدائنة

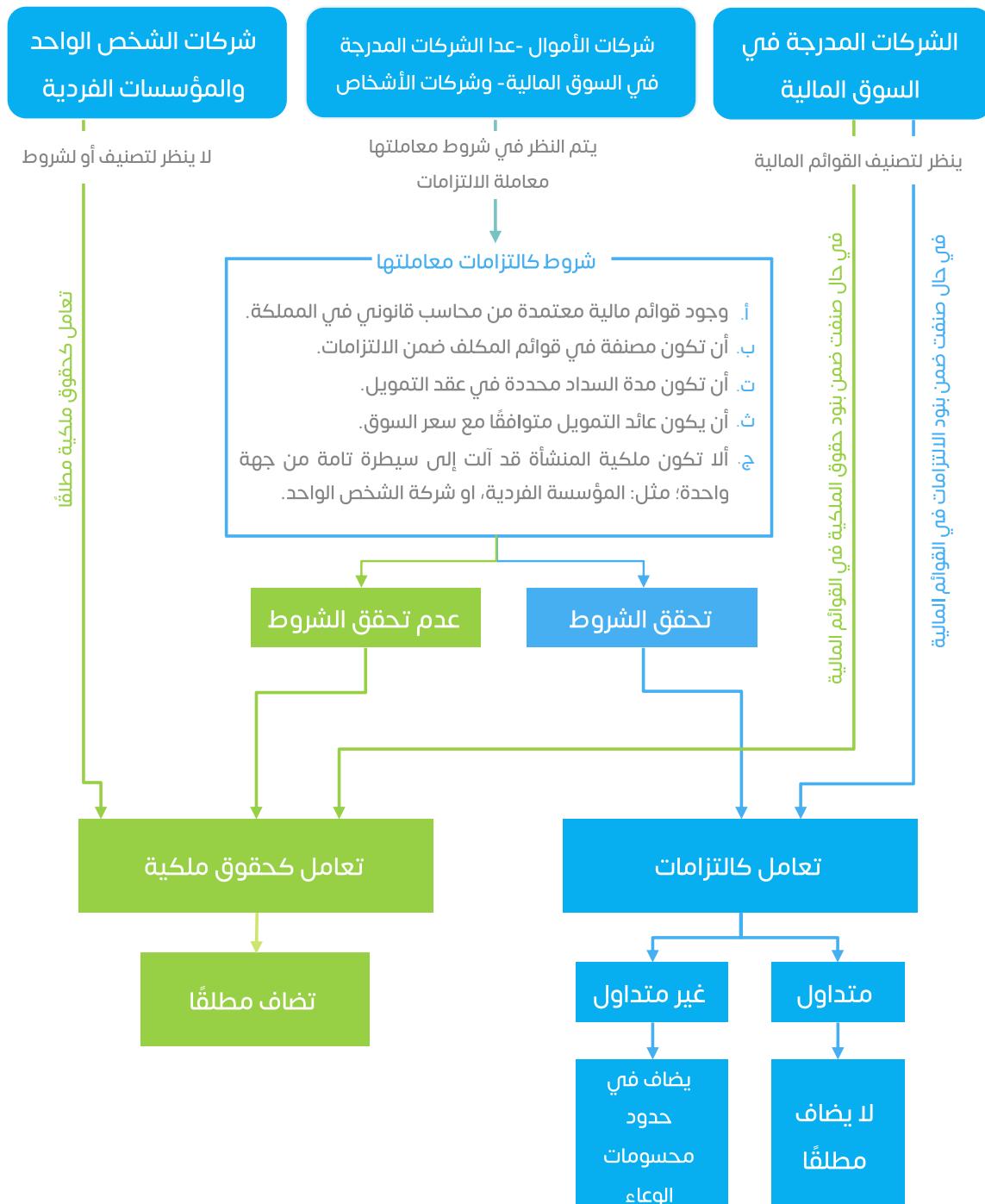
تتم معالجة قروض الشركاء الدائنة زكويًا حسبما ورد في اللائحة وذلك بصرف النظر عن المسمى والتصنيف، حيث تضمنت المادة الثلاثون من اللائحة الأحكام والحالات المتعلقة بمعالجة قروض الشركاء الدائنة للأغراض الزكوية، وبناءً على ما تضمنته المادة فإن قروض الشركاء الدائنة تعامل حسب الشكل القانوني للمنشأة، وذلك كما يلي:

1. الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية: تعامل قروض الشركاء وفق التصنيف الوارد في القوائم المالية للشركة دون أي متطلبات أو شروط.
2. المؤسسة الفردية وشركة الشخص الواحد: تعامل معاملة حقوق الملكية بصرف النظر عن تصنيفها المحاسبي.
3. شركات الأموال - عدا الشركات المدرجة في السوق المالية: تعامل معاملة الالتزامات عند تحقق كل الشروط التالية:
 - أ. وجود قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني في المملكة.
 - ب. أن تكون مصنفة في قوائم المكلف ضمن الالتزامات.
 - ج. أن تكون مدة السداد محددة في عقد التمويل.
 - د. أن يكون عائد التمويل متواافقًا مع سعر السوق.

وفي حال عدم تحقق الشروط الواردة أعلاه فتعامل قروض الشركاء في شركات الأموال - عدا الشركات المدرجة في السوق المالية - معاملة حقوق الملكية وما في حكمها.



حالات تصنيف قروض الشركاء الدائنة





مثال (6):

ظهر تحليل بند «المستحق إلى أطراف ذات علاقة» الوارد ضمن الالتزامات المتداولة في قائمة المركز المالي لـحدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام 2024م كما يلي:

الطرف	طبيعة المعاملات	رصيد نهاية المدة (ريال)
مستحق لشركة زميلة	مدفوعات بالإنابة	3,000,000
مستحق للشريك (أ)	مدفوعات بالإنابة	6,000,000
مستحق لشركة شقيقة	مشتريات	12,000,000

- لا توجد عوائد مستحقة على هذه الأرصدة ولا توجد مدة محددة لسدادها.
- للأغراض الزكوية كيف يتم تصنيف المستحق للشريك (أ) في هذه الحالة؟

الحل:

في هذه الحالة حيث إن الشركة هي شركة ذات مسؤولية محدودة كما لم يستوف رصيد جاري الشريك (أ) الدائن الشروط الواردة في المادة الثلاثين من اللائحة لغرض معاملته معاملة الالتزامات، وبالتالي يصنف رصيد جاري الشريك (أ) للأغراض الزكوية ضمن حقوق الملكية وما في حكمها ويضاف الرصيد إلى وعاء الزكاة على هذا الاعتبار.

ويراعى عند إعادة تصنيف الرصيد الدائن إلى حقوق الملكية وما في حكمها استبعاد أثرها من تصنيفها المحاسبي قبل إعادة التصنيف.

مثال (7):

بافتراض بيانات المثال السابق نفسها إلا أن الشركة كانت شركة مساهمة مدرجة في السوق المالية.

وعليه وللأغراض الزكوية كيف يتم تصنيف المستحق للشريك (أ)؟

الحل:

في هذه الحالة حيث إن الشركة هي شركة مساهمة مدرجة في السوق المالية فيعامل رصيد جاري الشريك (أ) للأغراض الزكوية وفق التصنيف الوارد في القوائم المالية، وفي هذه الحالة يعامل معاملة الالتزام المتداول وبالتالي لا يضاف إلى وعاء الزكاة.



مثال (8):

ظهر تحليل بند «المستحق إلى أطراف ذات علاقة» الوارد ضمن الالتزامات المتداولة في قائمة المركز المالي لـ 40 من الشركات المساهمة المقفلة في نهاية عام 2025م كما يلي:

الطرف	طبيعة المعاملات	رصيد نهاية المدة (ريال)
مستحق للشريك (أ)	مشتريات	1,030,000
مستحق للشريك (ب)	تمويل نقدٍ	4,003,000
مستحق للشريك (ج)	مدفوعات بالإنابة	720,000
مستحق للشريك (د)	توزيعات أرباح مستحقة	5,900,000

• كما تم الوصول للمعلومات التالية من خلال المستندات المؤيدة لهذه المعاملات:

الطرف	طبيعة المعلومات المتوفرة
مستحق للشريك (أ)	لا توجد عقود مبرمة بين الطرفين ولا يستحق الشريك عوائد على هذا المبلغ
مستحق للشريك (ب)	يوجد عقد مبرم مع الشريك يفيد باستحقاق الشريك لعائد على هذا التمويل متوافق مع سعر السوق كما يفيد بأن مدة سداد هذا المبلغ هي اثنا عشر شهراً.
مستحق للشريك (ج)	لا يوجد عقود مبرمة بين الطرفين ولا يستحق الشريك عوائد على هذا المبلغ
مستحق للشريك (د)	توزيعات أرباح عام 2025م وسيتم سدادها نقداً خلال العام اللاحق



الحل:

يتم تصنيف الأرصدة المذكورة وفقاً للاعتبارات الزكوية وذلك كما يلي:

المخصص	التصنيف الزكوي	المعالجة الزكوية	المبلغ (ريال)
مستحق للشريك (أ)	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها	1,030,000
مستحق للشريك (ب)	الالتزامات	يعامل معاملة الالتزامات، ولا يضاف إلى وعاء الزكاة باعتباره التزاماً متداولـاً.	4,003,000
مستحق للشريك (ج)	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها	720,000
مستحق للشريك (د)	حقوق ملكية وما في حكمها	يضاف ضمن حقوق الملكية وما في حكمها باعتباره أرباحاً غير موزعة.	5,900,000

* مع افتراض انطباق الشروط الأخرى الواردة في اللائحة لمعاملة قروض الشركاء الدائنة معاملة الالتزامات



مثال (9):

ظهر حساب «جارى الشريك» ضمن الالتزامات غير المتداولة في قائمة المركز المالى لـإحدى شركات الشخص الواحد في نهاية عام 2025م بمبلغ 9,000,000 ريال، وهو عبارة عن مبلغ تمويل لأعمال الشركة من قبل الشريك، وقد تبين وجود عقد تمويل مبرم بين الشريك والشركة ينص على استحقاق الشريك لعوائد متوافقة مع سعر السوق على هذه المبالغ كما ينص العقد على أن يتم دفع المبلغ خلال ثلاثة سنوات.

للأغراض الزكوية بين كيف يتم تصنيف هذا الرصيد؟

الحل:

في هذه الحالة حيث إن الشركة هي شركة شخص واحد فتعامل قروض المالك معاملة حقوق الملكية وما في حكمها، وتضاف لوعاء الزكاة مطلقاً دون النظر لأي اعتبارات أخرى، لذلك يعامل مبلغ 9,000,000 ريال معاملة حقوق الملكية للأغراض الزكوية ويضاف الرصيد إلى وعاء الزكاة على هذا الاعتبار.

ويراعى عند إعادة تصنيف الرصيد الدائن إلى حقوق الملكية استبعاد أثره من تصنيفه المحاسبي قبل إعادة التصنيف.



3. حقوق الملكية وما في حكمها

3.1 المقدمة

حقوق الملكية هي حقوق ملاك المنشأة وتشمل المبالغ المستثمرة في المنشأة، إضافة إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملياتها التي تشمل على الاحتياطيات النظامية وال العامة، وهي نتيجة عن باقي قيم الموجودات بعد استبعاد قيمة الالتزامات.

تم إضافة بنود حقوق الملكية إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة، وتظهر حقوق الملكية كمجموعة مستقلة ضمن قائمة المركز المالي، كما أن التغيرات التي تطرأ على بنود حقوق الملكية تظهر في قائمة مستقلة بمسمع قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ويجب أن تشمل هذه القائمة فيما يخص كل مكون من مكونات حقوق الملكية الرصيد الدفتري في بداية الفترة والرصيد الدفتري في نهاية الفترة، إضافة إلى عدد من متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) -عرض القوائم المالية-.

المعالجة الزكوية لحقوق الملكية

تم إضافة حقوق الملكية إلى وعاء الزكاة وفق الإجراءات التالية:

1. إضافة كل البند المصنفة ضمن حقوق الملكية «بنود حقوق الملكية الأساسية» إلى وعاء الزكاة وذلك برصيد آخر المدة:

يتضمن هذا الإجراء معالجة بنود حقوق الملكية الأساسية المصنفة ضمن مجموعة حقوق الملكية في قائمة المركز المالي للمكلف التي تشمل بشكل أساسى على رأس المال والاحتياطيات والأرباح المبقة أو الخسائر المرحلية، وذلك إضافة هذه البند إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة، حيث اعتمدت اللائحة معالجة كل البند بأرصدة آخر المدة ومن ذلك بنود حقوق الملكية وما في حكمها، وفقاً لما ورد في المادة السابعة عشرة من اللائحة، حيث ينظر المكلف أثناء حسابه لوعاء الزكاة إلى ما تظهره القوائم المالية في نهاية العام الزكوي، دون النظر إلى ما يطرأ على البند خلال العام الزكوي من زيادة أو نقص وإنما العبرة برصيد آخر العام.



2. حصر كل البنود غير المصنفة ضمن حقوق الملكية التي تعامل معاملة حقوق الملكية وإضافتها إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة:

يتطلب هذا الإجراء التحليل الدقيق لبند قائمة المركز المالي وذلك للوصول إلى البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية للأغراض الزكوية، وتشتمل على المخصصات التي تعامل معاملة حقوق الملكية والأرباح تحت التوزيع وقروض الشركاء الدائنة حسب الشروط والحالات الواردة في اللائحة.

3. استبعاد البنود المعاد تصنيفها إلى حقوق الملكية وما في حكمها من تصنيفها السابق:

تعد كل مجموعات الأصول والالتزامات الظاهرة في قائمة المركز المالي مرتبطة بأحكام حساب الوعاء الزكاة، وذلك بناء على أحكام حساب وعاء الزكاة التي تتضمن إضافة بند حقوق الملكية إلى وعاء الزكاة والتعامل مع الالتزامات حسب تصنيفها المحاسبي، ومقابلة الأصول بالالتزامات وما يترتب على ذلك من أحكام الإضافة والتنسيب، إضافة إلى عناصر الجسم من وعاء الزكاة التي ترتبط مباشرة بالالتزامات المضافة إلى الوعاء في حالات التنسيب.

بناء على ذلك فإن اختلاف قيم بند مجموعات قائمة المركز المالي بعد إعادة التصنيف له أثر في حساب الوعاء الزكوي لمختلف الحسابات، ومن أمثلة ذلك الآثار على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- اختلاف قيمة الالتزامات المتداولة له أثر في قيمة الالتزام المتداول المضاف إلى الوعاء في حالات التنسيب.
- اختلاف قيمة الالتزامات غير المتداولة لها أثر في قيمة الالتزامات المضافة إلى الوعاء.



ينشأ عن ذلك ضرورة إعادة حساب قيم هذه المجموعات عند إجراء إعادة تصنيف أي بند من البنود المرتبطة بها، ومثل ذلك فإن في حال إعادة تصنيف مخصص الزكاة ضمن بنود حقوق الملكية فإن الواجب استبعاده من الالتزامات المتداولة لما لذلك من الأثر عند حساب الوعاء الزكوي. وسيتم استعراض الأحكام التفصيلية لإعادة التصنيف بين بنود الالتزامات وحقوق الملكية والأثر المترتب عليها في الفقرة (6) من هذا الدليل.

إضافة إلى ما تقدم تعدد بنود حقوق الملكية وما في حكمها بعد إعادة التصنيف حداً أعلى لوعاء الزكاة حيث تضمنت المادة الثامنة والعشرون من اللائحة أن الحد الأعلى لوعاء هو حقوق الملكية وما في حكمها وفق القيمة الظاهرة في قائمة المركز المالي في نهاية العام الزكوي مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح أو الخسارة المعدل للسنة، وصافي الربح أو الخسارة الدفترية.



3.2. بنود حقوق الملكية الأساسية

تختلف مكونات حقوق الملكية باختلاف الشكل القانوني للمنشأة، وعموماً يمكن حصر أبرز بنود حقوق الملكية فيما يلي:

- رأس المال: هو المال المستثمر من المالك في المنشأة والزيادات التي تطرأ عليه.
- الاحتياطيات بأنواعها: ما يتم تجنيبه من الأرباح للأغراض النظامية أو الأغراض المتفق عليها.
- الأرباح المبقة: الأرباح المتحققة غير الموزعة من العام الحالي والأعوام السابقة.
- بنود الدخل الشامل الآخر: عمليات بنود الدخل الشامل الآخر التي قد يتم عرضها بشكل مستقل ضمن بنود حقوق الملكية.

إضافة إلى بنود المكونات الأساسية لحقوق الملكية فقد تضمن الفرع الثالث من الفصل الخامس من الباب الثاني من اللائحة عدداً من الأحكام التفصيلية المتعلقة ببعض بنود حقوق الملكية التي سيتم استعراضها بشكل مفصل في هذا الفصل.

3.2.1. رأس المال

يمكن أن يكون رأس المال المقدم للشركة نقداً أو عيناً أو الاثنين معاً، حيث نصت المادة الثالثة عشرة من نظام الشركات على جواز ذلك، ويمكن أن يقوم بعض الشركاء بتقديم رأس مال نقداً ويقوم آخرون بتقديم رأس مال عيني.

والمقصود برأس المال العيني أن يقوم الشركاء بتقديم حصته في رأس المال في شكل أصل عيني بدلاً من تقديمها نقداً، لأن يقوم أحد الشركاء بتقديم حصته في رأس المال على شكل أرض أو مصنع أو سيارات أو غير ذلك من الأصول.



من المنظور المحاسبي وحسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) - عرض القوائم المالية- فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عن مجموعة من المعلومات المتعلقة برأس المال، ومن ذلك ما يلي:

1. عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل، والمصدرة، لكن غير المدفوعة بالكامل.
2. القيمة الاسمية.
3. المطابقة بين عدد الأسهم القائمة في بداية الفترة و نهايتها.
4. أسهم الخزينة، بما في ذلك الأسهم المملوكة للشركات التابعة والزميلة.
5. الأسهم المخصصة للإصدار بموجب الخيارات والعقود.

كما يجب على المنشآت التي ليس لها رأس مال أن تفصح عن معلومات معادلة لهذه المعلومات المطلوبة.

يتم تقديم رأس المال من قبل الشركاء عند تأسيس الشركة، كما قد تتم زيادة رأس المال خلال نشاط الشركة لأسباب متعددة منها:

1. دخول شريك جديد.
 2. تغطية احتياج المنشأة للتوسيع الرأسمالي.
- وقد تقوم الشركة بتحفيض رأس المال خلال نشاط الشركة وذلك لأسباب متعددة منها:
1. زيادة رأس المال عن حاجة الشركة.
 2. تحفيض رأس المال بمقابل الخسائر المتراكمة لدى الشركة.

تخضع إجراءات زيادة رأس المال وتحفيضه لعدد من الضوابط النظامية والإجراءات التي يجب مراعاتها في الشركات وذلك حسب نوع الشركة، حيث تضمن نظام الشركات عدداً من الضوابط والشروط والإجراءات والحالات المتعلقة بزيادة رأس المال وتحفيضه.

وعلى ذلك وحيث إن بند رأس المال من البنود الأساسية ضمن بنود حقوق الملكية فإن الواجب إضافته إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة وذلك بصرف النظر عن العمليات التي قد تطرأ على البند خلال العام ومن أمثلتها ما يلي:

1. زيادة رأس المال خلال العام.
2. تحفيض رأس المال خلال العام.

حيث تتم إضافة رأس المال برصيد آخر المدة بصرف النظر عن هذه العمليات أو غيرها.



مثال (10):

ظهرت حقوق الملكية في قائمة المركز المالي لـ ٤٠٠ شركات في نهاية عام ٢٠٢٤م كالتالي:

حقوق الملكية	م2024	م2023
رأس المال	3,000,000	2,900,000
احتياطي نظامي	500,000	450,000
أرباح مبقة	10,000,000	9,300,000
مجموع حقوق الملكية	13,500,000	12,650,000

بأي رصيد تتم إضافة رأس المال ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة؟

الحل:

يتم إضافة رأس المال برصيد نهاية المدة ضمن إضافات الوعاء الزكوي، وفي هذه الحالة تتم إضافة مبلغ 3,000,000 ريال كرأس المال ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة ضمن بنود حقوق الملكية وما في حكمها في الوعاء.

مثال (11):

ظهر تحليل بند رأس المال ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية لـ ٤٠٠ شركات في نهاية عامها الزكوي لعام ٢٠٢٥م كالتالي:

رأس المال (ريال)	/
40,000,000	رصيد 31 ديسمبر ٢٠٢٤م
10,000,000	زيادة خلال العام
0	تخفيض خلال العام
50,000,000	رصيد 31 ديسمبر ٢٠٢٥م

ما مبلغ رأس المال الواجب إضافته ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة؟

الحل:

تم إضافة رأس المال ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة بمبلغ 50,000,000 ريال (رصيد نهاية المدة) متضمناً ذلك عمليات الزيادة أو التخفيض التي تمت خلال العام.



3.2.2 الاحتياطيات

يتم تكوين الاحتياطي بناءً على ما يحدده النظام الأساسي أو عقد التأسيس للشركة، ويكون تكوين الاحتياطي من خلال تجنب نسبة من صافي الأرباح السنوية لحين بلوغ الحد المطلوب من الاحتياطي، كما يمكن للشركة تكوين أكثر من احتياطي حسب أهداف الشركة من ذلك، حيث قد تقوم الشركة بتكوين بعض الاحتياطيات اختيارياً لأغراض محددة وفي المقابل قد يكون تكوين الاحتياطي ملزماً للشركة وفقاً لنظامها الأساسي أو عقد التأسيس وهو ما يعرف بالاحتياطي النظامي.

يكون استخدام الاحتياطي وفقاً للصلاحيات المحددة في نظام الشركات فيما يتعلق بالشركات المساهمة، حيث نصت المادة الرابعة والعشرون بعد المائة من نظام الشركات فيما يتعلق بالشركات المساهمة على أن استخدام الاحتياطي النظامي المخصص لأغراض محددة لا يجوز إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، أما الاحتياطي غير المخصص لغرض معين فيجوز استخدامه بقرار من الجمعية العامة العادية.

من المنظور المحاسبي فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة كل احتياطي من احتياطيات المنشأة والغرض الذي أنشأه من أجله وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) (1) عرض القوائم المالية.

وعلى ذلك وحيث إن بند الاحتياطيات هو جزء من أرباح الشركة المجنبة للأغراض النظامية المحددة في الشركة وهو من البنود الأساسية ضمن بنود حقوق الملكية فإن الواجب إضافته إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة وذلك بصرف النظر عن العمليات التي قد تطرأ على البند خلال العام، ومن أمثلتها ما يلي:

1. زيادة الاحتياطي خلال العام من صافي الربح للمنشأة.
 2. تخفيض الاحتياطي خلال العام بسبب انتفاء الغرض منه أو لأي سبب آخر.
- حيث تتم إضافة الاحتياطي برصيد آخر المدة بصرف النظر عن هذه العمليات أو غيرها.



مثال (12):

ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية لـ 4 شركات في نهاية عامها الـ 2024 لعام 2024
كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح ميقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
17,000,000	9,000,000	2,000,000	6,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2023
600,000	600,000	0	0	ربح العام
0	(60,000)	60,000	0	محول للاحتياطي
0	0	0	0	موزع خلال العام
20,000	20,000	0	0	الدخل الشامل الآخر
17,620,000	9,560,000	2,060,000	6,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024

ما مبلغ الاحتياطيات الواجب إضافتها إلى الوعاء الـ 2024 للشركة؟

الحل:

تتم إضافة الاحتياطي النظامي ضمن إضافات الوعاء الـ 2024 للشركة بمبلغ 2,060,000 ريال (رصيد نهاية المدة) متضمناً ذلك عمليات الزيادة أو التخفيض التي تمت خلال العام.



مثال (13):

ظهرت تفاصيل بند الاحتياطيات ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية لـ ٦ شركات في نهاية عامها الـ ٢٥ لعام ٢٠٢٥ كال التالي:

احتياطي عام (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	/
3,000,000	7,000,000	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
0	0	زيادة خلال العام
0	(130,000)	تخفيض خلال العام
3,000,000	6,870,000	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

ما مبلغ الاحتياطيات الواجب إضافتها ضمن إضافات الوعاء الـ ٢٥ للشركة لهذا العام؟

الحل:

تم إضافة الاحتياطيات ضمن إضافات الوعاء الـ ٢٥ للشركة برصيد نهاية المدة كال التالي:

رأس المال (ريال)	/
6,870,000	احتياطي نظامي
3,000,000	احتياطي عام
9,870,000	إجمالي الاحتياطيات المضافة إلى الوعاء



3.2.3. الأرباح المبقة

يعد تحقيق الأرباح من الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها المنشآت والشركات، فالأرباح ليست مجرد مقياس للنجاح المالي للمنشأة، وإنما هي أساس مهم كذلك لاتخاذ القرارات المستقبلية، سواء كانت هذه القرارات تتعلق بتوسيع الأعمال، أو الاستثمار في مشروعات جديدة، أو توزيع هذه الأرباح على المساهمين.

وبناء على ذلك فقد تقر المنشأة أن تحفظ بأرباحها المحققة لأغراضها الاستراتيجية أو التوسعية، ما يترب عليه ظهور بند الأرباح المبقة، حيث يعبر بند الأرباح المبقة عن الرصيد التراكمي من الأرباح الصافية التي حققتها المنشأة خلال الفترة الحالية والفترات السابقة التي لم يتم توزيعها على المساهمين أو الشركاء، وحيث تقوم المنشأة بالاحتفاظ بالأرباح المحققة وترحيلها لفترات مالية لاحقة لأغراض متعددة ومن ذلك إعادة استثمارها في الأعمال التجارية، أو للتوسعات الرأسمالية، أو لتنمية المركز المالي للمنشأة، وتُعد الأرباح المبقة مصدراً داخلياً لتمويل النمو والتوسيع في المنشآت التجارية، ويقابل ذلك المصادر الخارجية لتمويل نمو وتوسيع المنشآت مثل القروض البنكية والتمويلات الحكومية.

تتأثر الأرباح المبقة بسياسية توزيع الأرباح المتتبعة لدى المنشأة حيث تنخفض الأرباح المبقة بالأرباح الموزعة منها للشركاء أو للمساهمين، وتحتفي سياسة التوزيع وحجم التوزيعات حسب أهداف المنشأة وخططها المستقبلية، وقد أجاز نظام الشركات في المادة الثانية والعشرون للشركة توزيع الأرباح سنوياً أو مرحلياً خلال العام.



كما تضمنت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات عدداً من الضوابط المهمة لتوزيع الأرباح في الشركات وذلك كما يلي:

أجازت اللائحة التنفيذية لنظام الشركات توزيع الأرباح المرحلية إذا كان عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي يسمح بذلك، وهو ما يتواافق مع ما قررته اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة من جواز اعتبار حسم الأرباح الموزعة من ربح العام الحالي وفقاً لما تم تفصيله في الفقرة (5.4) من هذا الدليل، إلا أن المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات اشترطت استيفاء الشروط التالية لجواز توزيع الأرباح المرحلية:

1. تفويض مدير الشركة أو مجلس الإدارة بذلك من قبل الشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين وذلك بموجب قرار يصدر سنوياً.
2. أن تتوافر لدى الشركة سبولة معقولة وتستطيع توقع مستوى أرباحها.
3. أن تتوافر لدى الشركة أرباح قابلة للتوزيع وفقاً لآخر قوائم مالية تكفي لتعطية الأرباح المقترح توزيعها.

وعلى ذلك وحيث إن بند الأرباح المبقة من البنود الأساسية ضمن بنود حقوق الملكية فإن الواجب إضافته إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة وذلك بصرف النظر عن العمليات التي قد تطرأ على البند خلال العام، ومن أمثلتها ما يلي:

1. زيادة أو تخفيض الأرباح المبقة خلال العام وذلك بصافي ربح أو خسارة العام.
2. زيادة أو تخفيض الأرباح المبقة خلال العام بعمليات بنود الدخل الشامل الآخر خلال العام.
3. تخفيض الأرباح المبقة خلال العام بالأرباح التي صدر بها قرار توزيع ووزعت فعلًا خلال العام.

حيث تتم إضافة الأرباح المبقة برصيد آخر المدة بصرف النظر عن هذه العمليات أو غيرها.



مثال (14):

ظهرت حقوق الملكية في قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عام 2025م كالتالي:

حقوق الملكية	م2025	م2024
رأس المال	12,000,000	12,000,000
احتياطي نظامي	3,000,000	3,000,000
أرباح مبقة	5,000,000	15,000,000
مجموع حقوق الملكية	20,000,000	30,000,000

بأي رصيد يتم إضافة الأرباح المبقة ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة؟

الحل:

تتم إضافة الأرباح المبقة ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة بمبلغ 5,000,000 ريال (رصيد نهاية المدة) ويتضمن أثر عمليات الزيادة الناتجة عن ربح العام أو عمليات التخفيض الناتجة عن توزيعات الأرباح أو غيرها من العمليات التي قد تطرأ على البند خلال العام.



مثال (15):

ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية لـ 5 شركات في نهاية عامها الـ 5 ذكرى لعام 2027م
كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
32,000,000	8,000,000	10,000,000	14,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2026
10,000,000	10,000,000	0	0	ربح العام
0	(1,000,000)	1,000,000	0	محول لاحتياطي النظامي
(6,000,000)	(6,000,000)	0	0	توزيع خلال العام
500,000	500,000	0	0	الدخل الشامل الآخر
36,500,000	11,500,000	11,000,000	14,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2027

ما مبلغ الأرباح المبقة الواجب إضافتها إلى الوعاء الـ 5 ذكرى للشركة؟

الحل:

تم إضافة الأرباح المبقة ضمن إضافات الوعاء الـ 5 ذكرى للشركة بمبلغ 11,500,000 ريال (رصيد نهاية المدة) ويتضمن أثر عمليات الزيادة من خلال ربح العام أو التخفيض من خلال توزيعات الأرباح أو غيرها من العمليات التي تمت خلال العام.



3.2.4. بنود الدخل الشامل الآخر

يعد الدخل الشامل الآخر جزءاً من الدخل الشامل للمنشأة الذي يشمل بنود المكاسب والخسائر التي لم يتم الاعتراف بها وعرضها ضمن بنود قائمة الدخل باعتبارها بنوداً غير محققة، وتقوم الشركات بالاعتراف ببنود الدخل الشامل الآخر بعد الوصول إلى صافي الربح الدفتري للمنشأة.

ولتفریق بين بنود قائمة الدخل «الربح والخسارة» وبين بنود الدخل الشامل الآخر فقد عرف المعيار الدولي للمحاسبة (1) (IAS 1) - عرض القوائم المالية- الربح أو الخسارة على أنها مجموع الدخل مطروح منه المصروفات، باستثناء مكونات الدخل الشامل الآخر، كما عرف المعيار بـ بنود الدخل الشامل الآخر على أنه يتتألف من بنود الدخل والمصروفات التي لا يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة كما هو مطلوب أو مسموح به بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى.

وعلى ذلك فإن بنود الدخل الشامل الآخر عبارة عن بنود المكاسب والخسائر التي لا يتم عرضها ضمن قائمة الدخل (الربح والخسارة) وفقاً لمتطلبات معايير أخرى وإنما يتم عرضها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

ويمكن القول: إنه يجب تضمين جميع بنود الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة معينة ضمن الربح أو الخسارة ما لم يتطلب معياراً أو تفسيراً خلاف ذلك، حيث تتطلب بعض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو تسمح باستبعاد بعض المكونات من الربح أو الخسارة وإدراجها بدلاً من ذلك في الدخل الشامل الآخر، أي: إن الأصل هو الاعتراف بجميع بنود الأرباح والخسائر ضمن قائمة الدخل (الربح أو الخسارة) ما عدا البنود المستثنة وفقاً لمتطلبات معيار آخر.



تشتمل بنود الدخل الشامل الآخر على مجموعة من المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة، ومن أبرزها ما يلي:

- فروق إعادة القياس الاكتوارية للخطط ذات المنافع المحددة.
- فائض إعادة التقويم المرتبطة بالقياس اللاحق لبنود الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة.
- الفروق الناشئة عن تحويل البيانات المالية (ترجمة) للعمليات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة الأم.
- التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الاستثمارات المتاحة للبيع).
- التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة.

يتم إظهار بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (IAS 1) - عرض القوائم المالية - وفق التالي:

- إما في قائمة واحدة ضمن قائمة الربح والخسارة، ويكون عرض بنود الدخل الشامل الآخر بعد الوصول إلى صافي الربح للمنشأة.
- أو في قائمة مستقلة تتضمن عرض بنود الدخل الشامل الآخر باسم قائمة الدخل الشامل، وتكون هذه القائمة لاحقة لقائمة الربح والخسارة.

وعلى كل الخيارين يكون الناتج النهائي لمجموع بنود الربح والخسارة وبنود الدخل الشامل الآخر هو إجمالي الدخل الشامل.



عرض قائمة الدخل الشامل

قائمة الدخل الشامل		قائمة الربح والخسارة مع الدخل الشامل	
XXX	صافي الربح الدفتري	XX	الإيرادات
	البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة		تكلفة الإيرادات
XX	إعادة القياس لمنافع الموظفين	 XXX	مجمل الربح
XX	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات	XX	مصروفات عمومية وإدارية
XX	بنود أخرى	XX	مصروفات البيع والتوزيع
XXX	الإجمالي	XXX	الربح قبل الزكاة
		XX	الزكاة
	البنود التي يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة	XXX	صافي الربح الدفتري
XX	فرق ترجمة عملات أجنبية		الدخل الشامل الآخر
XX	تغير القيمة العادلة لتحوط التدفقات النقدية		البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
XX	بنود أخرى	XX	إعادة القياس لمنافع الموظفين
XXX	الإجمالي	XX	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات
		XX	بنود أخرى
XXX	إجمالي الدخل الشامل الآخر	XXX	الإجمالي
			البنود التي يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
XXXX	إجمالي الدخل الشامل	XX	فرق ترجمة عملات أجنبية
		XX	التغير في القيمة العادلة لتحوط التدفقات النقدية
		XXX	الإجمالي
		XXX	إجمالي الدخل الشامل الآخر



فيما يتعلق بارتباط بنود الدخل الشامل الآخر ببنود حقوق الملكية فإن كل عمليات بنود الدخل الشامل الآخر التي تظهر ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر خلال العام يتم ترحيلها إلى حقوق الملكية للشركة كما هو الحال في صافي الربح أو الخسارة التي يتم ترحيلها إلى بند الأرباح المبقة ضمن بنود حقوق الملكية.

ويتم ترحيل بنود الدخل الشامل الآخر إلى بنود حقوق الملكية حسب طبيعتها وذلك كما يلي:

1. ضمن بند الأرباح المبقة.

أو

2. ضمن بنود الاحتياطيات الأخرى.

وعلى كل حال فإن إضافة بنود حقوق الملكية برصيد آخر المدة سيكون متضمناً كل عمليات بنود الدخل الشامل التي تم إثباتها خلال العام.



مثال (16):

ظهرت قائمة الدخل الشامل لـ 5 شركات عن عام 2024م كالتالي:

قائمة الدخل الشامل	
700,000	صافي الربح الدفتري
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة	
(77,000)	إعادة القياس لمنافع الموظفين
(77,000)	إجمالي الدخل الشامل الآخر
623,000	إجمالي الدخل الشامل

كما ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية للشركة في نهاية عامها الـ 2024م كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
17,000,000	5,000,000	2,000,000	10,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2023
700,000	700,000	0	0	ربح العام
0	0	0	0	موزع خلال العام
(77,000)	(77,000)	0	0	الدخل الشامل الآخر
17,623,000	5,623,000	2,000,000	10,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024

كيف تتم معالجة بنود الدخل الشامل الآخر للأغراض الـ 2024؟



الحل:

يلاحظ إقفال عمليات قائمة الدخل الشامل خلال العام في بند الأرباح المبقة، وحيث إن رصيد نهاية المدة للأرباح المبقة والبالغ 5,623,000 ريال سيكون ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة والذي يتضمن معاملات الدخل الشامل، لذلك لن تتطلب بنود الدخل الشامل الآخر معالجة خاصة في وعاء الزكاة وإنما ستكون مضمونة في بنود حقوق الملكية وما في حكمها المضافة إلى وعاء الزكاة.

مثال (17):

ظهرت قائمة الدخل الشامل لإحدى الشركات عن عام 2025م كالتالي:

قائمة الدخل الشامل	
300,000	صافي الربح الدفترى
	البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
(12,000)	إعادة القياس لمنافع الموظفين
(15,000)	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في حقوق الملكية
(27,000)	الإجمالي
(27,000)	إجمالي الدخل الشامل الآخر
273,000	إجمالي الدخل الشامل



كما ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية للشركة في نهاية عامها الـ2025 لعام 2025
كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقةة (ريال)	احتياطيات أخرى (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
1,770,000	600,000	70,000	100,000	1,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024
300,000	300,000	0	0	0	ربح العام
0	0	0	0	0	موزع خلال العام
(27,000)	(12,000)	(15,000)	0	0	الدخل الشامل الآخر
2,043,000	888,000	55,000	100,000	1,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2025

كيف تتم معالجة بنود الدخل الشامل الآخر للأغراض الـ2025؟

الحل:

تم إضافة رصيد نهاية المدة لبنود حقوق الملكية ضمن إضافات الوعاء الـ2025 للشركة ويكون هذا الرصيد متضمناً لمعاملات الدخل الشامل، حيث تم إقفال إعادة القياس لمنافع الموظفين في الأرباح المبقةة بينما تم إقفال التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في الاحتياطيات الأخرى، وعلى ذلك تتم معالجة بنود الدخل الشامل الآخر بإضافة الأرباح المبقةة برصيد آخر المدة البالغ 888,000 ريال بإضافة الاحتياطيات الأخرى برصيد آخر المدة البالغ 55,000 ريال.



3.3. أحكام الأرباح الموزعة

يقصد بالأرباح الموزعة الأرباح التي تم الإقرار بتوزيعها وإيداعها في حسابات المساهمين، وتكون الأرباح الموزعة محسومةً من رصيد الأرباح المبقة آخرة المدة، ومن المنظور الواقعي فإن الأرباح المقرر توزيعها خلال العام قد يرد عليها ما يلي:

1. يتم توزيعها وإيداعها في حسابات الشركاء قبل نهاية العام الزكوي.

أو

2. تبقى في ذمة المنشأة كأحد بنود الالتزامات لحين توزيعها في فترة لاحقة، وعادة تظهر ضمن الالتزامات المتداولة بمسমى أرباح مستحقة أو أرباح تحت التوزيع أو ما شابه ذلك.

في الحالتين فإن الأرباح الموزعة ستكون محفضة لرصيد الأرباح المبقة وبالتالي محفضة لحقوق الملكية، ما يجب معه معالجة الأرباح المستحقة (تحت التوزيع) باعتبار أنها غير موزعة فعلياً، وحسبما تضمنه المادتان السادسة والثلاثون والسبعة والثلاثون من اللائحة فإن معالجة الأرباح

تحت التوزيع تكون كما يلي:

1. تضاف إلى وعاء الزكاة الأرباح المستحقة (تحت التوزيع) التي لم تودع في حسابات المساهمين خلال العام الزكوي وتعامل للأغراض الزكوية معاملة حقوق الملكية. وسبب إضافتها إلى وعاء الزكاة هو تخفيضها لحقوق الملكية، مع عدم توزيعها، ما يجب إعادةتها إلى وعاء الزكاة.

ومثال ذلك: أن تقوم الشركة بإصدار قرار توزيع أرباح من صاحب الصلاحيـة بمبلغ 100,000 ريال ويتم تخفيض هذا المبلغ من الأرباح المرحلة بناء على قرار التوزيع الصادر، إلا أن الشركة قامت بالتوزيع الفعلي بمبلغ 80,000 ريال فقط وبقي مبلغ 20,000 ريال كأرباح تحت التوزيع حتى نهاية العام، وبناء على ذلك تقوم الشركة عند حساب الوعاء الزكوي بإضافة الأرباح المبقة برصيد آخر المدة (المحفضة بـكامل الأرباح الموزعة)، مع قيامها بإضافة الأرباح تحت التوزيع والبالغة 20,000 ريال إلى وعاء الزكاة باعتبارها أرباحاً غير موزعة.

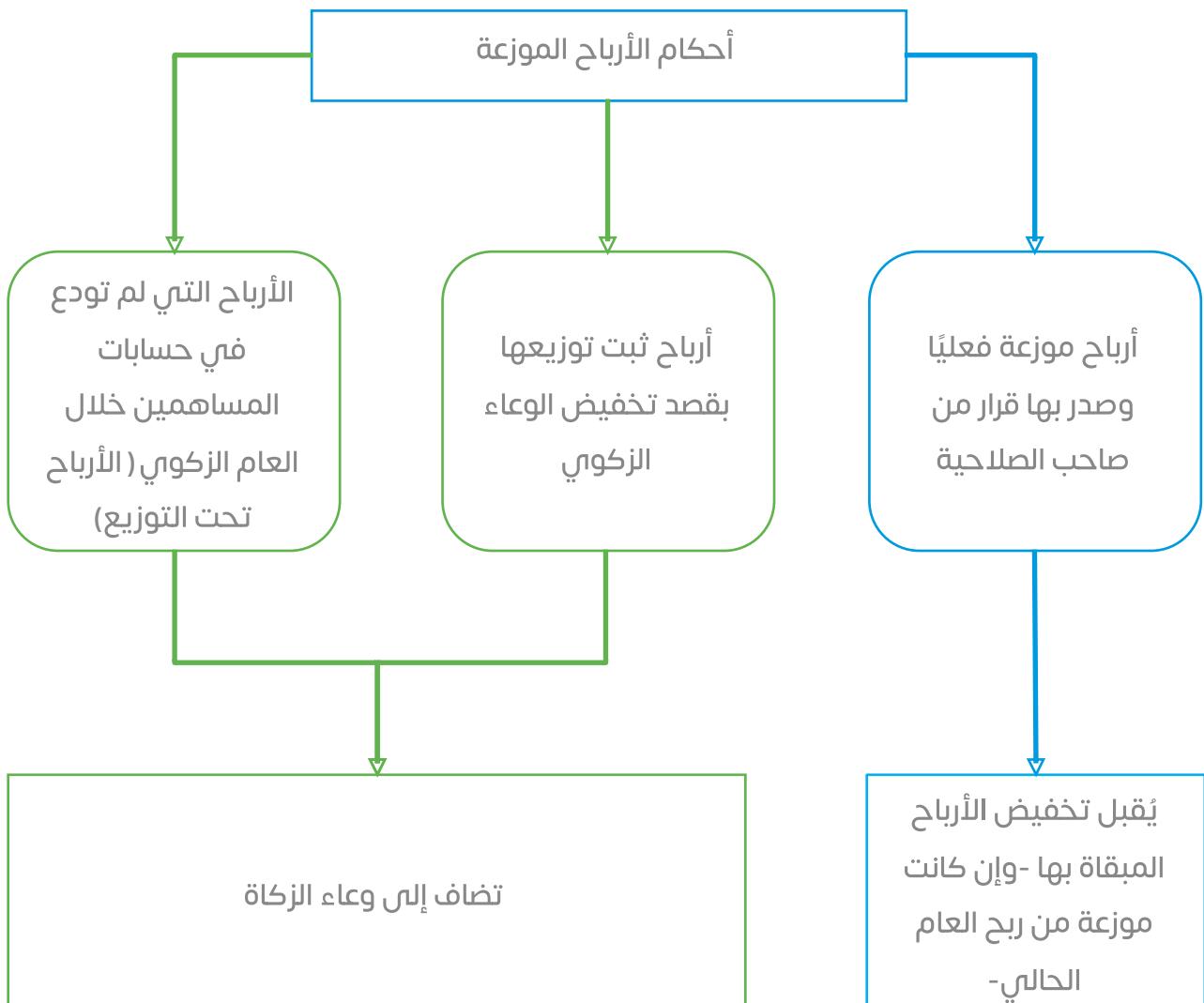


ويراعى عند إضافة الأرباح تحت التوزيع إلى وعاء الزكاة أن تعامل معاملة حقوق الملكية، حيث يستلزم ذلك إعادة تصنيفها إلى بنود حقوق الملكية وما في حكمها، ويترتب على ذلك وجوب استبعاد أثر الأرباح تحت التوزيع من التصنيف السابق لها في القوائم المالية لغرض حساب الوعاء الزكوي كما سيتم توضيحه مفصلاً في الفقرة (7.6) من هذا الدليل.

2. يُقبل تخفيض الأرباح الموزعة للأرباح المبقة للأغراض الزكوية - وإن كانت موزعة من ربح العام الحالي - شريطة أن تكون هذه الأرباح موزعة فعلياً وصدر بها قرار من صاحب الصلاحية ويقع على المكلف عبء إثبات تحقق التوزيع الفعلي للأرباح الموزعة، وذلك من خلال تقديم المستندات المثبتة لذلك، شريطة أن تكون هذه الأرباح موزعة وفقاً لقرار صادر من صاحب الصلاحية وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في المستندات النظامية للمنشأة.

كما أن من المنظور النظامي فقد أجاز نظام الشركات توزيع الأرباح المرحلية كما أشارت لذلك المادة الثانية والعشرون من النظام وذلك مع مراعاة الضوابط التفصيلية الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات فيما يتعلق بذلك، وهو يتوافق مع ما نصت عليه اللائحة من جواز تخفيض الأرباح الموزعة لحقوق الملكية وإن كانت موزعة من ربح العام الحالي إلا أن ذلك لا يشمل الحالات التي يكون فيها الوعاء الزكوي هو الحد الأدنى حيث لا يجوز في هذه الحالة تخفيض الحد الأدنى للوعاء بالأرباح الموزعة من ربح العام الحالي.

3. تضاف إلى وعاء الزكاة الأرباح الموزعة التي ثبت لدى الهيئة أن المكلف قام بتوزيعها بقصد تخفيض الوعاء الزكوي، حيث تضمنت الفقرة الثانية من المادة السابعة والثلاثين أنه لا يعتد بالأرباح الموزعة إذا ثبت لدى الهيئة أن المكلف قام بتوزيع الأرباح بقصد تخفيض الوعاء الزكوي.





مثال (18):

ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية لـ 5 شركات في نهاية عامها الزكوي لعام 2024م كال التالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
53,000,000	25,000,000	8,000,000	20,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2023م
1,000,000	1,000,000	0	0	ربح العام
0	0	0	0	محول للاحتياطي
(10,000,000)		0	0	موزع خلال العام
0	0	0	0	الدخل الشامل الآخر
44,000,000	16,000,000	8,000,000	20,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024م

ما أثر الموزع من الأرباح خلال العام والبالغ 10,000,000 ريال على وعاء زكاة الشركة إذا علمت أنه تم توزيع هذه الأرباح بالكامل نقداً قبل نهاية العام؟

الحل:

تتم إضافة رصيد نهاية المدة للأرباح المبقة البالغ 16,000,000 ريال وتم تخفيضه بالأرباح الموزعة البالغة 10,000,000 ريال، حيث ثبت أن هذه الأرباح تم توزيعها فعلًا قبل نهاية العام، وعلى ذلك يكون الأثر الزكوي للأرباح الموزعة هو تخفيضها لوعاء الزكاة على اعتبار تخفيضها لبند الأرباح المبقة.



مثال (19):

ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية لـ 5 شركات في نهاية عامها الـ 2025 لعام 2025م
كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
1,700,000	500,000	200,000	1,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024م
100,000	100,000	0	0	ربح العام
0	0	0	0	محول لاحتياطي
(550,000)	(550,000)	0	0	موزع خلال العام
0	0	0	0	الدخل الشامل الآخر
1,250,000	50,000	200,000	1,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2025م

كما ظهر تحليل بند المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى ضمن الالتزامات المتداولة
كالتالي:

البند	المبلغ (ريال)
رواتب مستحقة	12,000
عمولات مستحقة	5,000
أرباح تحت التوزيع	30,000
إيجارات مستحقة	6,000
الإجمالي	53,000

ما أثر توزيعات الأرباح في وعاء زكاة الشركة في هذه الحالة؟



الحل:

- تتم إضافة رصيد نهاية المدة للأرباح المبقة إلى وعاء الزكاة بمبلغ 50,000 ريال والذي تم تخفيضه بالأرباح الموزعة البالغة 550,000 ريال، مع ملاحظة ما يلي:
 - تتجاوز الأرباح الموزعة البالغة 550,000 ريال رصيد الأرباح المبقة أول المدة البالغ 500,000 ريال، ما يعني قيام الشركة بتوزيع جزء من أرباح العام الحالي وذلك بمقدار 50,000 ريال وهو الأمر المقبول للأغراض الزكوية متى صدر قرار صاحب الصلاحية بتوزيعها وكانت موزعة على المساهمين.
 - أظهر تحليل بند المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى وجود أرباح تحت التوزيع بمقدار 30,000 ريال، ما يجب معه إضافتها إلى وعاء الزكاة باعتبارها أرباحاً غير موزعة.
 - وعلى ذلك تتلخص المعالجة الزكوية لهذه الحالة فيما يلي:
 - إضافة رصيد الأرباح المبقة إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة البالغ 50,000 ريال.
 - إضافة الأرباح تحت التوزيع إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة البالغ 30,000 ريال.



مثال (20):

ظهرت حركة الأرباح المبقاة لـ 5 شركات في نهاية عامها الركوي لعام 2026م كالتالي:

الحركة	المبلغ (ريال)
رصيد 31 ديسمبر 2025م	7,000,000
صافي ربح العام	24,000,000
محول للاحتياطي	0
موزع خلال العام	(30,000,000)
الدخل الشامل الآخر	0
رصيد 31 ديسمبر 2026م	1,000,000

كما ظهرت البيانات التالية لدى الشركة:

البند	المبلغ (ريال)
الوعاء الركوي	12,000,000
صافي الربح المعدل	25,000,000
الفرق بين صافي الربح الدفترى وصافي الربح المعدل	1,000,000
الأصول غير المحسومة	27,000,000

ما هو أثر الموزع من الأرباح خلال العام البالغ 30,000,000 ريال في وعاء زكاة الشركة إذا علمت أنه تم توزيع هذه الأرباح بالكامل نقداً قبل نهاية العام؟



الحل:

أولاً: حيث إن صافي الربح المعدل أكبر من الوعاء الزكوي فيتم الانتقال إلى الحد الأدنى:

الوعاء الزكوي	صافي الربح المعدل
12,000,000 ريال	25,000,000 ريال

ثانياً: حساب الحد الأدنى للوعاء الزكوي:

حساب الحد الأدنى للوعاء	
27,000,000 ريال	الأصول غير المحسومة
1,000,000 ريال	(+) الفرق بين صافي الربح الدفتري وصافي الربح المعدل
28,000,000 ريال	الإجمالي
25,000,000 ريال	صافي الربح المعدل

تم مقارنة النتائج أعلاه ويكون الحد الأدنى للوعاء هو المبلغ الأقل، وبالتالي يكون الحد الأدنى **25,000,000 ريال**.

وبناء على ذلك وإشارة إلى ما تضمنته المادة السابعة والثلاثون من اللائحة وحيث إن وعاء الزكاة في هذه الحالة هو صافي الربح المعدل كحد أدنى للوعاء فإن الأرباح الموزعة خلال العام لن يكون لها أثر في الوعاء الزكوي (الحد الأدنى) حيث لا يجوز تخفيض الحد الأدنى للوعاء بالأرباح الموزعة خلال العام وإن كانت موزعة من ربح العام الحالي كما في هذه الحالة.



3.4. الخسائر المرحلة

تنشأ الخسائر المرحلة بسبب تراكم خسائر المنشأة من فترات سابقة، ويترتب على ذلك ظهور بند الخسائر المرحلة ضمن بنود حقوق الملكية كقيمة سالبة، وتكون الخسائر المرحلة مخفضة لحقوق الملكية، وحسب ما تضمنته المادة التاسعة والثلاثون من اللائحة فتعد هذه الخسائر مخفضة لحقوق الملكية حسب رصيدها الظاهر في قائمة المركز المالي للمكلف.

لا تختلف المعالجة الزكوية إذا كانت الخسائر المرحلة ناتجة بسبب خسارة العام الحالي، ومثال ذلك: أن تكون لدى المنشأة أرباح مرحلة من سنة سابقة بمقادير 600,000 ريال إلا أن الشركة خلال العام حققت خسائر بمقادير 1,000,000 ريال، مما نتج عنه وجود خسائر مرحلة في نهاية العام بمقادير 400,000 ريال، حيث ستكون المعالجة في هذه الحالة تخفيض الخسائر المرحلة لحقوق الملكية بمقادير رصيد آخر المدة البالغ 400,000 ريال، ما يعني أن العبرة في الخسائر المرحلة هو رصيد الخسارة الظاهر ضمن بنود حقوق الملكية في نهاية العام وبصرف النظر عن منشأ هذه الخسارة وعن أي إطفاء أو تخفيض لها خلال العام.

ظهرت حقوق الملكية في قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عام 2024م كالتالي:

مثال (21):

حقوق الملكية	م2024	م2023
رأس المال	6,000,000	6,000,000
احتياطي نظامي	700,000	700,000
خسائر مرحلة	(1,000,000)	(700,000)
مجموع حقوق الملكية	5,700,000	6,000,000

كيف يتم التعامل مع رصيد الخسائر المرحلة للشركة في هذه الحالة؟

الحل:

تتم إضافة الخسائر المرحلة للوعاء برصيد آخر المدة بالخصم من حقوق الملكية المضافة للوعاء ضمن بنود إضافات الوعاء الزكوي للشركة وتكون مخفضة لها بمبلغ (1,000,000 ريال) ضمن بنود حقوق الملكية في الوعاء الزكوي.



مثال (22):

ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية لـ 5 شركات في نهاية عامها الـ 2024 لعام 2024 كال التالي:

الإجمالي (ريال)	خسائر مرحلة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
4,000,000	900,000	100,000	3,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2023
(1,200,000)	(1,200,000)	0	0	(خسارة) العام
0	0	0	0	محول للاحتياطي
0	0	0	0	موزع خلال العام
0	0	0	0	الدخل الشامل الآخر
2,800,000	(300,000)	100,000	3,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024

كيف يتم التعامل مع رصيد الخسائر المرحلة للشركة في هذه الحالة؟

الحل:

تتم إضافة رصيد نهاية المدة للخسائر المرحلة بمبلغ (300,000 ريال) مخفضاً لبند حقوق الملكية وما في حكمها ضمن إضافات الوعاء الـ 2024، ولا تتأثر هذه المعالجة بوجود أرباح مبقة في بداية العام حيث إن المعتبر هو رصيد آخر المدة للبند، وقد نشأ رصيد الخسائر المرحلة في هذه الحالة بسبب خسارة العام الحالي.



3.5. الأرباح غير المحققة

تتطلب بعض الأصول أو الالتزامات من المنظور المحاسبي إثبات مكاسب أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم هذه الأصول أو الالتزامات في نهاية الفترة المالية ويترتب على ذلك تأثير القوائم المالية للمكلف بهذه المكاسب أو الخسائر غير المحققة.

تضمنت المادة الثامنة والثلاثون من اللائحة: أن الأرباح المحققة وغير المحققة تضاف ضمن حقوق الملكية بعض النظر عن تصنيفها المحاسبي، ويكون ذلك وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية فيما يلي:

1. إثبات المكاسب غير المحققة ضمن صافي الربح الدفترى، ومن أمثلة ذلك ما يلى:
 - المكاسب الناتجة عن تغيير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، وذلك وفقاً لما ورد في المعيار الدولي للمحاسبة (IAS 40) (IAS 40) - العقارات الاستثمارية- الذي تضمن وجوب إثبات المكاسب والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري ضمن الربح والخسارة للفترة التي ينشأ فيها.
 - المكاسب الناتجة عن تغيير القيمة العادلة في أدوات حقوق الملكية المحفظ لها الغرض المتاجرة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) (IFRS 9) - الأدوات المالية- الذي تضمن وجوب إثبات مكاسب الأصل المالي الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن الربح والخسارة ما لم تكن المنشأة قد اختارت أن تعرض المكاسب والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للاعتبارات الواردة في المعيار.

في هذه الحالة يتم إثبات المكاسب غير المحققة ضمن صافي الربح الدفترى وسيكون جزءاً من رصيد الأرباح المبقة في نهاية العام، ما يعني إضافة هذه المكاسب غير المحققة ضمن بنود حقوق الملكية في نهاية العام كونها جزءاً لرصيد آخر المدة للأرباح المبقة.



2. إثبات المكاسب غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ومن أمثلة ذلك ما يلي:
- ناتج إعادة قياس منافع الموظفين وفقاً لما ورد في معيار الدولي للمحاسبة (19) (IAS 19) - منافع الموظفين.
 - المكاسب الناتجة عن تغيير القيمة العادلة في أدوات حقوق الملكية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (9) (IFRS 9) - الأدوات المالية- التي اختارت المنشأة أن تعرض المكاسب والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للاعتبارات الواردة في المعيار.

في هذه الحالة حيث إن كل عمليات بنود الدخل الشامل الآخر التي تظهر ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر خلال العام يتم ترحيلها إلى بنود حقوق الملكية للشركة. وعلى كل حال فإن إضافة بنود حقوق الملكية برصيد آخر المدة يضمن إضافة كل العمليات المرتبطة لبنود الدخل الشامل التي تم إثباتها خلال العام، وهذا يعني إضافة هذه المكاسب غير المحققة ضمن بنود حقوق الملكية في نهاية العام كونها جزءاً لرصيد آخر المدة لبنود حقوق الملكية.

مثال (23):

تضمنت قائمة الدخل التالية لـ ٤٠٢٤م: الشركات في نهاية عام ٢٠٢٤م:

قائمة الدخل (ريال)	
50,000,000	الإيرادات
(23,000,000)	(-) تكلفة الإيرادات
27,000,000	مجمل الربح
(6,000,000)	(-) مصروفات عمومية وإدارية
(2,000,000)	(-) مصروفات البيع والتوزيع
19,000,000	الربح من العمليات الرئيسية
3,000,000	أرباح غير محققة من تقييم عقارات استثمارية
22,000,000	الربح قبل الزكاة
(4,000,000)	(-) الزكاة
18,000,000	صافي الربح



كما ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية للشركة كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
58,000,000	16,000,000	12,000,000	30,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2023
18,000,000	18,000,000	0	0	ربح العام
0	0	0	0	محول للاحتياطي
0	0	0	0	موزع خلال العام
0	0	0	0	الدخل الشامل الآخر
76,000,000	34,000,000	12,000,000	30,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024

كيف يتم التعامل مع الأرباح غير المحققة الظاهرة ضمن قائمة الدخل؟

الحل:

يتضمن صافي الربح الدفترى للشركة بعد الزكاة الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم العقارات الاستثمارية للشركة بمبلغ 3,000,000 ريال، ويظهر رصيد الأرباح المبقة في نهاية المدة متضمناً صافي الربح الدفترى للشركة بعد الزكاة، ويجب إضافة رصيد نهاية المدة للأرباح المبقة ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة بمبلغ 34,000,000 ريال، وبذلك تكون الأرباح غير المحققة مضافة ضمن بند الأرباح المبقة المضاف لوعاء الزكاة.



مثال (24):

ظهرت قائمة الدخل الشامل لـ 5 شركات عن عام 2025م كالتالي:

قائمة الدخل الشامل	
550,000	صافي الربح الدفترى
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة	
120,000	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في حقوق الملكية
120,000	الإجمالي
670,000	إجمالي الدخل الشامل الآخر

كما ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية للشركة في نهاية عامها الزكوي لعام 2025م كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
1,760,000	650,000	110,000	1,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024
550,000	550,000	0	0	ربح العام
0	0	0	0	موزع خلال العام
120,000	120,000	0	0	الدخل الشامل الآخر
2,430,000	1,320,000	110,000	1,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2025

كيف يتم التعامل مع الأرباح غير المحققة الظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر؟

الحل:

تتضمن قائمة الدخل الشامل الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات بمبلغ 120,000 ريال، ويظهر رصيد الأرباح المبقة في نهاية المدة متضمناً الدخل الشامل الآخر، وحيث يجب إضافة رصيد نهاية المدة للأرباح المبقة ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة بمبلغ 1,320,000 ريال، وبذلك تكون الأرباح غير المحققة داخلة ضمن بند الأرباح المبقة المضاف لوعاء الزكاة.



3.6. أسهم الخزينة

يقصد بها شراء الشركة لأسهمها من السوق، حيث يجوز للشركة المساهمة في شراء أسهمها إذا أجاز نظامها الأساس ذلك، ويكون شراء الشركة لأسهمها لعدد من الأغراض منها ما يلي:

1. تخصيصها للعاملين في الشركة ضمن برنامج أسهم العاملين.
2. إلغاء الأسهم المشتراء للأغراض تخفيف رأس المال.
3. المبادلة بالأسهم المشتراء مقابل الاستحواذ على أسهم أو حصص أو شراء أصول.
4. الوفاء بحقوق حملة أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم.
5. أي غرض تراه الشركة وتوافق عليه وزارة التجارة.

وبناء على ذلك تحتفظ بها للأغراض متعددة مثل إعادة بيعها، أو استخدامها كجزء من برامج تعويض الموظفين، كما لا تمنح هذه الأسهم حقوق التصويت ولا تستحق توزيعات الأرباح. وفقاً لما نص عليه معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) - الأدوات المالية: العرض- فإن في حال قيام المنشأة بإعادة اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، فيجب طرح تلك الأدوات (أسهم الخزينة) من حقوق الملكية، ولا يجوز إثبات مكاسب أو خسارة ضمن الربح والخسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة، كما نص المعيار على لزوم الإفصاح بشكل منفصل عن مبلغ أسهم الخزينة المحتفظ بها، إما في قائمة المركز المالي أو ضمن إيضاحات القوائم المالية.

كما تضمنت المادة الرابعة الثلاثون من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات عدداً من الشروط والضوابط المتعلقة بشراء الشركة لأسهمها، وهي كما يلي:

- أ. أن يكون غرض الشراء تخفيف رأس مال الشركة أو الاحتفاظ بالأسهم العادي محل الشراء كأسهم خزينة.
- ب. ألا تتجاوز نسبة أسهم الخزينة في أي وقت من الأوقات 10% من إجمالي فئة أسهم الشركة محل الشراء.
- ج. أن تكون قيمة الأسهم المشتراء مدفوعة بالكامل.
- د. ألا يتجاوز الرصيد المدين لأسهم الخزينة رصيد الأرباح المبقاء.



محاسبياً تعد أسهم الخزينة تخفياً في حقوق الملكية ولا يتم الاعتراف بها كأصل للشركة وإنما تظهر أسهم الخزينة مخففة لحقوق الملكية مدة احتفاظ الشركة بها حيث يمكن للشركة بيع أسهم الخزينة في وقت لاحق حسب الضوابط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.

عند شراء الشركة لأسهمها من السوق، يتم تخفيض الندية في قائمة المركز المالي بقيمة تكلفة الشراء نفسها، ويسجل الحساب المحاسبي المقابل كخصم من حقوق المساهمين (أسهم الخزينة).

حسبما تضمنته المادتان الأربعون والحادية والأربعون من لائحة الزكاة يعد بند أسهم الخزينة الظاهر ضمن بنود حقوق الملكية مخففاً لحقوق الملكية.

ومثال ذلك أن تقرر شركة مساهمة شراء أسهم خزينة بما يتواافق مع نظامها الأساسي، وبناء على ذلك قامت الشركة بشراء هذه الأسهم ودفع كامل قيمتها، ويترتب على ذلك ظهور الأسهم المشتراء مخففة لحقوق ملكية الشركة المساهمة، ما سيترتب عليه تخفيض الوعاء الزكوي للشركة بالمقدار نفسه.

يطبق الحكم المذكور أعلاه على أسهم الخزينة المحافظ بها لغرض تخصيصها وتوزيعها على موظفي المنشأة، حيث تقوم بعض الشركات باقتناص أسهم الخزينة لغرض تخصيصها للعاملين لديها ضمن برنامج أسهم العاملين، وتضع الشركات عادةً بعض المعايير الداخلية لهذا الغرض، ويتمثل هذا الإجراء أحد الإجراءات المهمة لتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم، إضافة إلى جذب أفضل الكفاءات، ويجوز تخفيض الوعاء الزكوي بأسهم الخزينة المحافظ بها لغرض تخصيصها وتوزيعها على الموظفين عند تحقق الشروط الآتية:

1. موافقة الجمعية غير العادية على عملية شراء الأسهم والغرض من شرائها.
2. أن تنص سياسة المنشأة، أو لائحة المكافآت للموظفين - المعتمدة من قبل وزارة الموارد البشرية- أو أي مستند نظامي على برنامج منح الأسهم للموظفين.

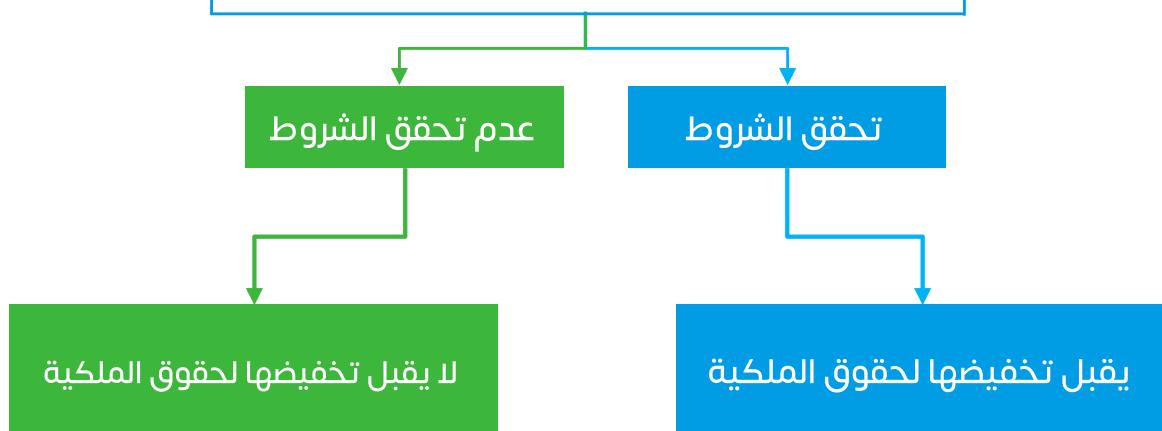
ومثال ذلك أن تقرر شركة مساهمة شراء أسهم خزينة بناء على موافقة الجمعية غير العادية، وذلك لغرض تخصيص هذه الأسهم كحوافز لموظفي الشركة وفقاً للمعايير والاعتبارات الواردة في لائحة المكافآت للموظفين والمعتمدة من قبل وزارة الموارد البشرية، وعليه سيترتب على ذلك ظهور الأسهم المشتراء مخففة لحقوق ملكية الشركة المساهمة، ما سيترتب عليه تخفيض الوعاء الزكوي للشركة بالمقدار نفسه.



أُسهم الخزينة المحفظة بها لغرض تخصيصها وتوزيعها على موظفي المنشأة

شروط قبولها

- أ. موافقة الجمعية غير العادلة على عملية شراء الأُسهم والغرض من شرائها
- ب. أن تنص سياسة المنشأة، أو لائحة المكافآت للموظفين المعتمدة من قبل وزارة الموارد البشرية- أو أي مستند نظامي على برنامج منح الأُسهم للموظفين.





مثال (25):

ظهرت حقوق الملكية في قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عام 2024م كالتالي:

حقوق الملكية	م2024	م2023
رأس المال	25,000,000	25,000,000
أسهم الخزينة	(20,000,000)	(20,000,000)
احتياطي نظامي	12,000,000	12,000,000
أرباح مبقة	33,780,000	27,120,000
مجموع حقوق الملكية	50,780,000	44,120,000

كيف يتم التعامل مع رصيد أسهم الخزينة في هذه الحالة؟

الحل:

تعد أسهم الخزينة الظاهرة ضمن بنود حقوق الملكية للشركة من البنود المخضرة لحقوق ملكيتها، وتدرج أسهم الخزينة ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة محسومة من حقوق الملكية بمبلغ (20,000,000) ريال وذلك ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة.



مثال (26):

ظهرت حقوق الملكية في قاعدة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عام 2025م كالتالي:

حقوق الملكية	م2025	م2024
رأس المال	50,000,000	50,000,000
أسهم الخزينة المحفظ بها بموجب خطة التوزيع على أساس السهم للموظفين	(40,000,000)	0
احتياطي نظامي	17,000,000	17,000,000
أرباح مبقة	120,088,000	105,016,000
مجموع حقوق الملكية	147,088,000	172,016,000

خلال الربع الثاني من عام 2025م وافقت الجمعية العامة غير العادية على شراء أسهم خزينة لصالح بعض كبار المسؤولين التنفيذيين بالشركة بما يتواافق مع سياسة الشركة المعتمدة من قبل وزارة الموارد البشرية، وتم شراء الأسهم خلال الربع الثالث من عام 2025م.

كيف يتم التعامل مع رصيد أسهم الخزينة في هذه الحالة؟

الحل:

تعد أسهم الخزينة الظاهرة ضمن بنود حقوق الملكية للشركة والمحفظ بها لغرض تخصيصها وتوزيعها على موظفي الشركة من البنود المخضفة لحقوق ملكيتها لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الحادية والأربعين في اللائحة، وتدفع أسهم الخزينة ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة محسومة من بنود حقوق الملكية بمبلغ (40,000,000) ريال وذلك ضمن إضافات الوعاء الزكوي للشركة.



3.7. البنود المعاد تصنيفها لحقوق الملكية

تتلخص البنود التي يمكن إعادة تصنيفها إلى حقوق الملكية وتم تفصيل أحكامها في الفقرات 2.3, 2.4, 2.5 من هذا الدليل في ثلاثة بنود وهي كما يلي:

1. المخصصات الظاهرة في قائمة المركز المالي التي تعامل معاملة حقوق الملكية.
2. الأرباح تحت التوزيع.
3. قروض الشركاء الدائنة في الحالات التي لا تعامل فيها معاملة الالتزامات.

يجب على المكلف إعادة تصنیف هذه البنود لحقوق الملكية للأغراض الزکویة، ويتطلب هذا الإجراء التحلیل الدقيق لبنود قائمة المركز المالي للوصول إلى البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية وفقاً لعرضها المحاسبی في قائمة المركز المالي.

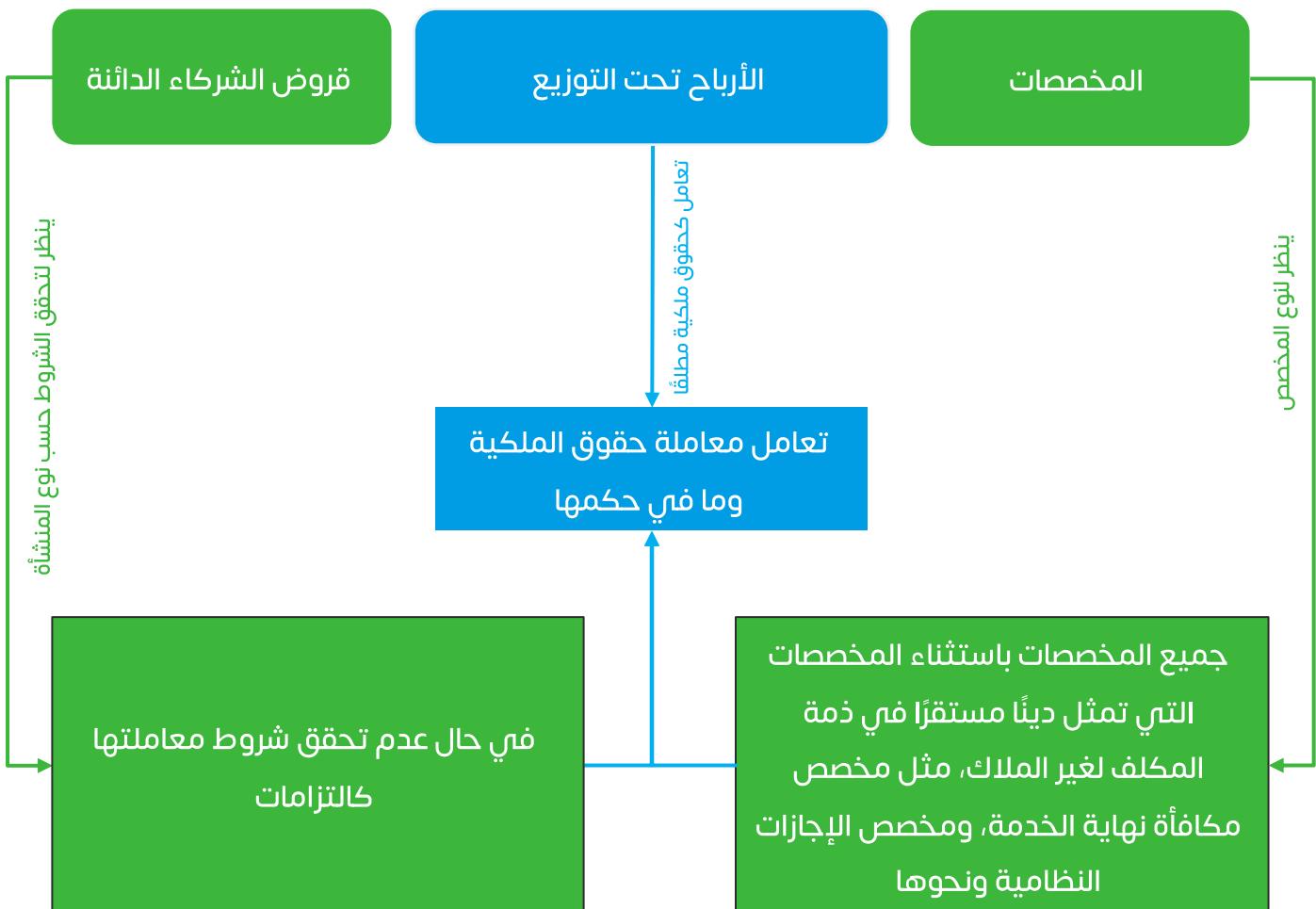
يستلزم إعادة تصنیف البنود إلى حقوق الملكية استبعاد هذه البنود من تصنیفها السابق، مما له أثر في إجراءات حساب الوعاء الآخرين، ومثال ذلك: عند معاملة الأرباح تحت التوزيع المصنفة ضمن الالتزامات المتداولة معاملة حقوق الملكية فيتم القيام بما يلي:

1. إضافة الأرباح تحت التوزيع ضمن بنود حقوق الملكية برصيد آخر المدة.
2. استبعاد الأرباح تحت التوزيع من الالتزامات المتداولة، ما له أثر في إجراءات الوعاء الآخرين مثل إجراء تنسيب الالتزامات الذي يعتمد في إحدى حالاته على إضافة نسبة من الالتزامات المتداولة إلى الوعاء.



ملخص حالات البنود المعاد تصنيفها إلى حقوق ملكية وما في حكمها

حالات البنود المعاد تصنيفها إلى عناصر حقوق ملكية وما في حكمها





مثال (27):

ظهرت البيانات التالية في قائمة المركز المالي لإحدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام 2024م:

قائمة المركز المالي (ريال)			
المطلوبات وحقوق الملكية		الموجودات	
مطلوبات متداولة			موجودات متداولة
60,000	قروض قصيرة الأجل	190,000	نقدية وبنوك
250,000	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	220,000	مصروفات مدفوعة مقدماً
90,000	مخصص زكاة	260,000	أرصدة مدينة أخرى
400,000	الإجمالي	670,000	الإجمالي
مطلوبات غير متداولة			موجودات غير متداولة
150,000	قروض طويلة الأجل	250,000	أصول ثابتة
140,000	الالتزامات منافع الموظفين	220,000	استثمارات
290,000	الإجمالي	470,000	الإجمالي
حقوق ملكية			
300,000	رأس المال		
60,000	احتياطي نظامي		
90,000	أرباح مبقة		
450,000	الإجمالي		
1,140,000	الإجمالي	1,140,000	الإجمالي

كما ظهر تحليل بند (مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى) كالتالي:

المبلغ (ريال)	البند
40,000	دائنون
110,000	مخصص قضايا قائمة
100,000	أرباح تحت التوزيع
250,000	الإجمالي



ما هي البنود التي يلزم إعادة تصنيفها إلى حقوق الملكية وما في حكمها؟

الحل:

البنود التي يلزم إعادة تصنيفها إلى حقوق الملكية وما في حكمها هي ما يلي:

البند	التصنيف المحاسبي	إعادة التصنيف	المبلغ (ريال)
مخصص قضايا قائمة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	110,000
أرباح تحت التوزيع	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	100,000
مخصص زكاة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	90,000

يراعى عند إعادة التصنيف للأغراض الزكوية استبعاد البنود المعد تصنيفها من تصنيفها المحاسبي السابق المتمثل في الالتزامات المتداولة.

مثال (28):

ظهرت الالتزامات المتداولة في قائمة المركز المالي لـ ٦ شركات في نهاية عام 2024م كالتالي:

الالتزامات المتداولة	م2024	م2023
دائنون تجاريون	4,000,000	2,600,000
مخصص زكاة	300,000	400,000
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	8,000,000	8,600,000
مجموع الالتزامات المتداولة	12,300,000	11,600,000

يتعلق بند المستحق إلى أطراف ذات علاقة بأحد الشركاء وهو عبارة عن تعاملات تجارية بسعر التكالفة ولا يستحق الشريك عليها أي عوائد.

ما هي البنود التي يلزم إعادة تصنيفها إلى حقوق الملكية وما في حكمها؟



الحل:

البنود التي يلزم إعادة تصنيفها إلى حقوق الملكية وما في حكمها هي ما يلي:

البند	التصنيف المحاسبي	إعادة التصنيف	المبلغ (ريال)
مخصص زكاة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	300,000
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	8,000,000

يراعى عند إعادة التصنيف للأغراض الزكوية استبعاد البند المعد تصنيفها من تصنيفها المحاسبي السابق والمتمثل في الالتزامات المتداولة.



التطبيقات الشاملة

مثال (29):



كما ظهر تحليل بند (مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى) كال التالي:

المبلغ (ريال)	البند
500,000	مصروفات مستحقة
1,200,000	مخصص إجازات
1,115,000	مخصص قضايا
500,126	مخصص غرامات
3,315,126	الإجمالي

ما بند حقوق الملكية الواجب إضافتها لوعاء الزكاة؟

الحل:

يتم الوصول لبند حقوق الملكية وما في حكمها كال التالي:

أولاً: إضافة بند حقوق الملكية الأساسية برصيد آخر المدة:

المبلغ (ريال)	التصنيف الزكوي	التصنيف المحاسبي	البند
10,000,000	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	حقوق ملكية	رأس المال
2,000,000	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	حقوق ملكية	احتياطي نظامي
13,000,000	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	حقوق ملكية	أرباح مبقة
25,000,000			إجمالي بند حقوق الملكية الأساسية



ثانيًا: حصر كل البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية وإضافتها إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة:

البند	تصنيف المحاسبي	تصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
مخصص الزكاة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	1,287,716
مخصص قضايا	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	1,115,000
مخصص غرامات	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	500,126
إجمالي البنود			2,902,842

وبذلك تكون بند حقوق الملكية الواجب إضافتها لوعاء الزكاة ما يلي:

البند	تصنيف المحاسبي	تصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
رأس المال	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	10,000,000
احتياطي نظامي	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,000,000
أرباح مبقة	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	13,000,000
مخصص الزكاة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	1,287,716
مخصص قضايا	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	1,115,000
مخصص غرامات	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	500,126
إجمالي بند حقوق الملكية			27,902,842

يراعى عند إعادة التصنيف للأغراض الزكوية استبعاد البنود المعد تصنيفها من تصنيفها السابق.



مثال (30):

قائمة المركز المالى التالى لـأحدى الشركات المدرجة فى السوق المالية فى نهاية عام 2025م:



ما بنود حقوق الملكية الواجب إضافتها لوعاء الزكاة؟

الحل:

يتم الوصول لبنود حقوق الملكية وما في حكمها كالتالي:

أولاً: إضافة بنود حقوق الملكية الأساسية برصيد آخر المدة:

ال Benson	التصنيف المحاسبي	التصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
رأس المال	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	21,500,000
احتياطي نظامي	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	4,300,000
(خسائر) مرحلة	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	(5,000,000)
إجمالي بنود حقوق الملكية الأساسية			20,800,000

ثانياً: حصر كل البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية وما في حكمها وإضافتها إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة:

ال Benson	التصنيف المحاسبي	التصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
أرباح تحت التوزيع	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	11,276,168
مخصص زكاة	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,768,589
إجمالي البنود			14,044,757



وبذلك تكون بنود حقوق الملكية وما في حكمها الواجب إضافتها لوعاء الزكاة ما يلي:

ال Benson	التصنيف المحاسبي	التصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
رأس المال	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	21,500,000
احتياطي نظامي	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	4,300,000
(خسائر) مرحلة	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	(5,000,000)
أرباح تحت التوزيع	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	11,276,168
مخصص زكاة	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,768,589
إجمالي بنود حقوق الملكية			34,844,757

يراعى عند إعادة التصنيف للأغراض الزكوية استبعاد البنود المعد تضمينها من تصنيفها السابق.



مثال (31):

قائمة المركز المالي التالية لبعض الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام 2024م:

قائمة المركز المالي		الموجودات
الموجودات متداولة	2023 (ريال)	2024 (ريال)
موجودات متداولة		
نقد وما في حكمه	13,364,150	15,361,092
ذمم مدينة	6,370,878	7,322,848
مخزون	10,886,941	12,513,725
مستحق من أطراف ذات علاقة	22,911,150	33,916,861
مجموع الموجودات المتداولة	53,533,119	69,114,526
موجودات غير متداولة		
ممتلكات ومعدات	21,176,419	20,645,843
موجودات غير ملموسة	2,972,389	2,830,847
أصول حق استخدام	2,857,935	2,721,843
استثمارات	16,637,661	19,123,748
مجموع الموجودات غير المتداولة	43,644,404	45,322,281
مجموع الموجودات	97,177,523	114,436,807
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
قرصنة قصيرة الأجل	1,961,572	2,254,680
الالتزامات عقود الإيجار - جزء متداول	1,732,143	1,990,969
ذمم دائنة ومطلوبات متداولة أخرى	11,029,881	12,678,024
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	6,553,673	7,532,957
مخصص زكاة	1,359,588	1,562,745
مجموع المطلوبات المتداولة	22,636,857	26,019,375
المطلوبات غير المتداولة		
قرصنة طويلة الأجل	5,291,097	6,081,721
الالتزامات عقود الإيجار - جزء غير متداول	1,399,041	1,608,093
الالتزامات منافع الموظفين	850,528	977,618
مجموع المطلوبات غير المتداولة	7,540,666	8,667,432
حقوق الملكية		
رأس المال	15,000,000	15,000,000
احتياطي نظامي	7,000,000	7,000,000
احتياطيات أخرى	3,000,000	2,750,000
أرباح مرحلة	42,000,000	55,000,000
مجموع حقوق الملكية	67,000,000	79,750,000
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	97,177,523	114,436,807



ظهرت قائمة الدخل الشامل كالتالي:

قائمة الدخل الشامل	
20,150,000	صافي الربح الدفتري
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة	
(150,000)	إعادة القياس لمنافع الموظفين
(200,000)	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في حقوق الملكية
(350,000)	الإجمالي
البنود التي يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة	
(50,000)	فرق ترجمة عملات أجنبية
(50,000)	الإجمالي
(400,000)	إجمالي الدخل الشامل الآخر
19,750,000	إجمالي الدخل الشامل

وظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	احتياطيات أخرى (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
67,000,000	42,000,000	3,000,000	7,000,000	15,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2023
20,150,000	20,150,000	0	0	0	ربح العام
(7,000,000)	(7,000,000)	0	0	0	موزع خلال العام
(400,000)	(150,000)	(250,000)	0	0	الدخل الشامل الآخر
79,750,000	55,000,000	2,750,000	7,000,000	15,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024



ظهرت بعض التحليلات لأرصدة نهاية المدة لبنود قائمة المركز المالي كالتالي:

تحليل بند ذمم دائنة ومطلوبات متداولة أخرى:

البند	المبلغ (ريال)
دائنون	3,000,000
مخصص مطالبات	5,000,000
أرباح تحت التوزيع	2,000,000
مخصص دعاوى قضائية	2,678,024
الإجمالي	12,678,024

تحليل بند مستحق إلى أطراف ذات علاقة:

البند	نوع المعاملة	المبلغ (ريال)	تفصيل المعاملة
مستحق للشريك	مصاريفات بالإنابة	7,532,957	مصاريفات بالإنابة محملة بالتكلفة ولا يستحق الشريك عوائد عليها
الإجمالي		7,532,957	

ما بنود حقوق الملكية الواجب إضافتها لوعاء الزكاة؟



الحل:

يتم الوصول لبند حقوق الملكية وما في حكمها كالتالي:

أولاً: إضافة بند حقوق الملكية الأساسية برصيد آخر المدة:

البند	التصنيف المحاسبي	التصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
رأس المال	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	15,000,000
احتياطي نظامي	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	7,000,000
احتياطيات أخرى	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,750,000
أرباح مبقة	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	55,000,000
إجمالي بند حقوق الملكية الأساسية			79,750,000

تتضمن بند حقوق الملكية كل عمليات بند الدخل الشامل الآخر.

ثانياً: حصر كل البند التي تعامل معاملة حقوق الملكية وما في حكمها وإضافتها إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة:

البند	التصنيف المحاسبي	التصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	7,532,957
مخصص زكاة	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	1,562,745
مخصص مطالبات	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	5,000,000
أرباح تحت التوزيع	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,000,000
مخصص دعاوى قضائية	التزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,678,024
إجمالي البند			18,773,726



وبذلك تكون بنود حقوق الملكية وما في حكمها الواجب إضافتها لوعاء الزكاة ما يلي:

البند	التصنيف المحاسبي	التصنيف الزكوي	المبلغ (ريال)
رأس المال	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	15,000,000
احتياطي نظامي	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	7,000,000
احتياطيات أخرى	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,750,000
أرباح مبقة	حقوق ملكية	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	55,000,000
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	7,532,957
مخصص زكاة	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	1,562,745
مخصص مطالبات	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	5,000,000
أرباح تحت التوزيع	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,000,000
مخصص دعاوى قضائية	الالتزام متداول	يصنف حقوق ملكية وما في حكمها للأغراض الزكوية	2,678,024
إجمالي بنود حقوق الملكية			98,523,726

يراعى عند إعادة التصنيف للأغراض الزكوية استبعاد البنود المعد تضمينها من تصنيفها السابق.



4. الالتزامات

4.1. المقدمة

4.1.1. الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة.

تعد الالتزامات أحد المكونات الأساسية لوعاء الزكاة، ويمكن تعريف الالتزامات بأنها: تعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وظهور في الجانب الدائن من قائمة المركز المالي، كما قد تصنف الالتزامات في الجانب المتداول أو الجانب غير المتداول حسب طبيعة هذه الالتزامات والغرض منها ومدد التسوية المتوقعة لها، وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي (1) (IAS) - عرض القوائم المالية- محددات تصنيف الالتزام ضمن الالتزامات المتداولة التي في حال عدم انطباقها فإن الواجب تصنيف الالتزام ضمن الالتزامات غير المتداولة.

تكون إضافة بنود الالتزامات إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة وذلك في حدود الأصول المحسومة من الوعاء، والأصل أن تكون الإضافة للالتزامات غير المتداولة، حيث لا تضاف الالتزامات المتداولة إلى وعاء الزكاة إلا في حالات محددة حصرياً وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة التاسعة والعشرون من اللائحة.

في الحالات التي يتم فيها عرض القوائم على أساس السيولة، ويقصد بذلك القوائم المالية التي يتم ترتيب بنود الأصول والالتزامات فيها في قائمة المركز المالي استناداً إلى سيولة البند بدلاً من تصنيفها مقسمة على الأجال إلى متداول وغير متداول، ما ينشأ عنه ظهور الأصول في مجموعة واحدة وكذلك ظهور الالتزامات في مجموعة واحدة، ما يتذرع معه تمييز المتداول وغير المتداول من هذه البند من ظاهر قائمة المركز المالي، وعلى ذلك لا بد من وضع ضابط يمكن من خلاله تحديد البند المتداول وغير المتداول وذلك لأغراض المعالجات الزكوية.

حددت المادة التاسعة عشرة من اللائحة أن المقصود بالمتداول الوارد في اللائحة للشركات المصنفة قوائمها المالية على السيولة أي أصل أو التزام متوقع تتحققه أو استرداده أو تسويته خلال مدة لا تتجاوز (365) يوماً بعد نهاية العام الزكوي.



وعلى ذلك ففي حال عرض القوائم المالية على أساس السيولة فإن المتعيين على المكلف تحديد الالتزامات المتداولة وغير المتداولة وفقاً للمحدد المشار إليه، حيث تعتمد إضافة الالتزامات إلى وعاء الزكاة على هذا التصنيف، وعلى سبيل المثال: ففي حال تضمنت التزامات المكلف الذي يعرض قوائمها المالية على أساس السيولة قرضاً بنكياً، فإن الواجب تحديد ما إذا كان هذا القرض متداول أو غير متداول، ويكون ذلك بالنظر إلى المدة المحددة لتسوية وسداد الجزء من هذا القرض، فإن كانت هذه المدة تتجاوز (365) يوماً بعد نهاية العام الزكوي فإن هذا الجزء من القرض يكون غير متداول لأغراض حساب الوعاء الزكوي، وذلك وفقاً لما أشارت إليه المادة التاسعة عشرة من اللائحة.

بناء على ما تقدم فتتم إضافة الالتزامات إلى وعاء الزكاة من خلال حصر الالتزامات غير المتداولة وذلك برصيد آخر المدة، ومن ثم النظر في مدى انطباق حالات إضافة الالتزامات المتداولة إلى وعاء الزكاة التي يمكن حصرها في الحالات التالية وذلك كما ورد في المادة في المادة التاسعة والعشرين من اللائحة:

أ. إذا حسم أصل متداول فتكون الإضافة من الالتزامات المتداولة وفقاً للمادة (الخامسة والعشرين) من اللائحة.

ب. إذا كانت قيمة الالتزامات المتداولة غير المضافة للوعاء بعد إعادة التصنيف أكبر من قيمة الأصول المتداولة، فيضاف الفرق للوعاء الزكوي.

ج. إذا ثبت لدى الهيئة أن الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول: كقيام المكلف بتجديد دين صنف بأنه متداول مع الدائن نفسه للغرض ذاته، أو أعيدت جدولة الدين مع الدائن نفسه للغرض ذاته.

أما ما يتعلق بالالتزامات غير المتداولة فقد تضمنت المادة التاسعة والعشرون من اللائحة الالتزامات وإضافتها إلى وعاء الزكاة ويشمل ذلك ما يلي:

أ. الديون المصنفة غير متداولة وفق رصيد آخر المدة، سواءً كانت من سنوات سابقة أو أضيفت خلال العام؛ مثل: القروض البنكية، والدفعتات المقدمة من عملاء المكلف، والصكوك والسنادات المصدرة.

ب. المخصصات التي تمثل ديناً مستقراً في الذمة لغير المالك؛ مثل: مخصص مكافآت نهاية الخدمة، ومخصص رصيد الإجازات ونحوها.

ج. الالتزام الضريبي المؤجل.

د. بند التزامات العقد المثبتة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.

هـ. التزامات عقود الإيجار.

ـ. الأدوات المالية المشتقة السالبة.



بنود الالتزامات واجبة الإضافة

الالتزامات المتداولة في الحالات المحسورة التالية:

في حال ثبت للهيئة أن الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول.

عند حسم أصل متداول وفقاً لإجراء التنسيب.

إذا كانت قيمة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى الوعاء أكبر من قيمة الأصول غير المحسومة من الوعاء، فيضاف الفرق إلى الوعاء.

الالتزامات غير المتداولة وتشمل ما يلي:

الديون بأنواعها مثل: القروض البنكية، والالتزامات عقود الإيجار، والدفعات المقدمة من عملاء المكلف، والصكوك والسنادات المصدرة.

المخصصات التي تمثل ديناً مستقرًا في الذمة لغير المالك؛ مثل: مخصص مكافآت نهاية الخدمة، ومخصص رصيد الإجازات ونحوها.

الالتزام الضريبي المؤجل.

بند التزامات العقد المثبتة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.

الأدوات المالية المشتقة السالبة.



4.1.2 إجراءات إضافة الالتزامات إلى وعاء الزكاة

من المهم قبل استعراض تفاصيل بنود الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة إيضاح الخطوات الالزمة لإضافة الالتزامات، حيث تضمنت اللائحة ضمن أحكامها ما يوجب قيام المكلف بعدد من الإجراءات لغرض إضافة الالتزامات إلى وعاء الزكاة وفقاً لأحكام اللائحة.

يمكن تلخيص إجراءات إضافة الالتزامات إلى الوعاء الزكوي في الخطوات التالية:

أولاً: حصر بنود الالتزامات غير المتداولة الواردة في الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين وذلك بأرصدة آخر المدة، بعد استبعاد البنود التي تمت معاملتها ضمن حقوق الملكية.

ثانياً: إعادة تصنيف الالتزامات المتداولة إلى التزام غير متداول في الحالات التي يثبت فيها أن الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول، وذلك بقيام المكلف بتجديف دين صنف بأنه متداول مع الدائن نفسه للغرض ذاته، أو أعيدت جدولة الدين مع الدائن نفسه للغرض ذاته.

ثالثاً: التحقق من استبعاد البنود التي سيعاد تصنيفها إلى حقوق الملكية، ومن ذلك إعادة تصنيف قروض الشركاء الدائنة إلى حقوق الملكية وفقاً لما ورد في المادة الثلاثين من اللائحة. بذلك يتم حصر الالتزامات واجبة الإضافة إلى الوعاء الزكوي قبل إجراء التصحيح عليها وفقاً لقاعدة التنسيب.

رابعاً: يتم تصحيح إضافة الالتزامات المحددة في الخطوتين السابقتين وفقاً لحالات التنسيب الواردة في المادة الخامسة والعشرين من اللائحة، وذلك عند حسم أصل متداول أو عند عدم حسم أصل غير متداول كما سيتم إيضاحه.

خامساً: تتم إضافة الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة والمحددة في الخطوات السابقة مع مراعاة أن تكون الالتزامات المضافة إلى الوعاء في حدود الأصول المحسومة منه.

سادساً: يتم التتحقق من عدم زيادة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى الوعاء عن الأصول المتداولة غير المحسومة منه، ويكون ذلك بعد القيام بكل إجراءات التصحيح وإعادة التصنيف وما يتربّ عليها، وفي حال زيادة الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء عن الأصول غير المحسومة منه فتتم إضافة الفرق إلى وعاء الزكاة.



إجراءات إضافة الالتزامات إلى وعاء الزكاة





4.2. الالتزامات غير المتداولة

للأغراض الزكوية تتم إضافة بنود الالتزامات إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة وذلك في حدود الأصول المحسومة من الوعاء، والأصل أن تكون الإضافة للالتزامات غير المتداولة، حيث لا تضاف الالتزامات المتداولة إلى وعاء الزكاة إلا في حالات محددة حصراً، وقد تضمنت المادة التاسعة والعشرون من اللائحة ما تشمل عليه الالتزامات غير المتداولة من بنود كما سيتم استعراضه مفصلاً في هذه الفقرة.

من المنظور المحاسبي يتم تصنيف الالتزامات وفقاً لما تضمنه معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) -عرض القوائم المالية- وفقاً لمحددات تصنيف الالتزام ضمن الالتزامات المتداولة وفي حال عدم انطبقها فإن الواجب تصنيف الالتزام ضمن الالتزامات غير المتداولة، حيث تضمن المعيار وجوب تصنيف الالتزام ضمن الالتزامات المتداولة عند تحقق إحدى الحالات التالية:

1. توقع تسوية الالتزام خلال الدورة التشغيلية للمنشأة.
2. الاحتفاظ بالالتزام لغرض المتاجرة.
3. وجوب تسوية الالتزام خلال اثنين عشر شهراً بعد فترة التقرير وعدم إمكانية تأجيله عن ذلك.

وفيما عدا ذلك فيجب تصنيف الالتزامات ضمن الالتزامات غير المتداولة، وذلك مع مراعاة الحالات التي يتم فيها عرض القوائم على أساس السيولة، حيث يكون الالتزام المتداول في هذه الحالة الالتزام المتوقع تتحققه أو استرداده أو تسويته خلال مدة لا تتجاوز (365) يوماً بعد نهاية العام الزكوي، وفقاً لما ورد في المادة التاسعة عشرة من اللائحة، مع اعتبار أنه في حال لم يتضمن البند الظاهر ضمن الأصول والالتزامات في القوائم المالية المعروضة على أساس السيولة تاريخ استحقاق محدد فإنه يعامل معاملة الأصل أو الالتزام المتداول، مع مراعاة إعادة تصنيف البند التي تتم معاملتها حقوق ملكية وذلك بصرف النظر عن تحديد تاريخ استحقاق محدد لها من عدمه.



أنواع الالتزامات غير المتداولة

4.2.1. الديون بأنواعها مثل: القروض البنكية، والالتزامات عقود الإيجار، والدفعات المقدمة من عملاء المكلف، والصكوك والسنادات المصدرة.

تتضمن هذه المجموعة التمويلات المعتادة الممولة لأصول المكلف مثل التمويلات النقدية التي تشمل القروض بأنواعها سواء كانت مقدمة من الجهات التمويلية أو الجهات الحكومية الممولة بعض أنواع الأنشطة، إضافة إلى أدوات الدين مثل الصكوك والسنادات، كما تشمل التمويلات العينية مثل التزامات عقود الإيجار التمويلي التي ينشأ عنها إثباتات أصل حق الاستخدام، كما تشمل التمويلات النقدية الناتجة عن التعاملات مع العملاء مثل الدفعات النقدية المقدمة التي يتم استلامها من العملاء، حيث تتم إضافة كل هذه البنود إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة وذلك في حال تصنيفها ضمن الالتزامات غير المتداولة.

فيما يتعلق بالقروض والتسهيلات البنكية والصكوك المصدرة فقد تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (9) (IFRS 9) - الأدوات المالية- كيفية المحاسبة عن الأدوات المالية، بما في ذلك القروض والتسهيلات البنكية والصكوك والسنادات حيث يتناول المعيار كيفية الاعتراف بهذه الأدوات المالية وتصنيفها، سواء كانت بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة، وكيفية حساب التغيرات في قيمتها بمرور الوقت.

كما تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (7) (IFRS7) - الأدوات المالية: الإفصاحات- ما يتعلق بالإفصاحات التي يجب أن تقدمها المنشآت بشأن الأدوات المالية التي تحتفظ بها، بما في ذلك القروض والتسهيلات البنكية والصكوك والسنادات، ويتضمن ذلك الإفصاح عن تفاصيل هذه الالتزامات المالية وفتراتها الزمنية وتواريχ الاستحقاق المتعلقة بها، إضافة إلى مخاطر الأئتمان والسيولة المرتبطة بها.



أما ما يتعلق بتكاليف الاقتراض المتعلقة بهذه الأدوات المالية فقد تضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS 23) - تكاليف الاقتراض - كيفية الاعتراف بتكاليف الاقتراض المرتبطة بالقروض والتسهيلات البنكية والصكوك والسنادات، ومن ذلك محددات الاعتراف بتكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل إذا كانت القروض مرتبطة بإنشاء أصل مؤهل أو تحسينه.

كما تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS16) (16) - عقود الإيجار- ما يتعلق بإثبات التزامات الإيجار التمويلي والإفصاح عنها، وتضمن وجوب أن يثبت المستأجر في عقود الإيجار التمويلي في تاريخ بداية عقد الإيجار أصلًا لحق الاستخدام ضمن أصوله ويقابل ذلك إثبات التزام الإيجار التمويلي الذي تتم تسويته على مدة العقد.

بناء على معالجات المعايير المحاسبية فتتأثر القوائم المالية للمكلف بهذه البنود حسب العمليات التي تطرأ عليها، ومن ذلك ظهور هذه البنود ضمن الالتزامات في قائمة المركز المالي وقد تظهر ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة وذلك حسب تاريخ الاستحقاق المتعلق بهذه البنود. وكذلك تأثر قائمة الدخل بالفوائد التي قد تنتج عن هذه البنود ويتم إثباتها ضمن قائمة الدخل خلال فترة السداد.

إضافة إلى تأثر قائمة التدفقات النقدية بالعمليات النقدية الناتجة عن هذه البنود مثل: استلام مبلغ القرض أو سداده أو سداد الفوائد الناتجة عنه.



المعالجة الزكوية للديون

للأغراض الزكوية تتم إضافة الديون بأنواعها إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة، وتكون إضافة الديون إلى وعاء الزكاة محصورة في الالتزامات غير المتداولة ما لم تنطبق إحدى حالات إضافة الالتزامات المتداولة الواردة في الفقرة (4.3) من هذا الدليل، وظهور الديون ضمن الالتزامات المتداولة في القوائم المالية في الحالات التي يتوقع فيها تسويتها هذه الديون خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- .1. الدفعات المقدمة التي ستتم تسويتها خلال العام.
- .2. الجزء المتداول من القروض غير المتداولة.
- .3. التمويلات قصيرة الأجل.

وعلى ذلك إذا تضمنت القوائم المالية لإحدى الشركات بنود مثل القروض البنكية والالتزامات عقود إيجار مقسمة على الالتزامات غير المتداولة والالتزامات المتداولة فتضاد الالتزامات غير المتداولة فقط ولا تضاف الالتزامات المتداولة للبنود نفسها.



مثال (32):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عام 2024م:

م2023	م2024	
المطلوبات المتداولة		
25,140,664	24,783,218	تسهيلات بنكية
7,411,206	8,626,538	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
32,551,870	33,409,756	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
19,334,612	22,746,603	قروض طويلة الأجل
19,334,612	22,746,603	مجموع المطلوبات غير المتداولة

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قروض طويلة الأجل	22,746,603
إجمالي الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة	22,746,603

مثال (33):

الكشف التالي مستخرج من حسابات إحدى الشركات في نهاية عام 2025م:

البند	المبلغ (ريال)
قروض قصيرة الأجل - متداول	24,736,308
قروض طويلة الأجل - غير متداول	66,772,566
الالتزامات عقود الإيجار - متداول	19,893,986
الالتزامات عقود الإيجار - غير متداول	30,924,838
دفعات مقدمة - متداول	10,790,783
دفعات مقدمة - غير متداول	31,105,577



ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قرض طويلة الأجل - غير متداول	66,772,566
التزامات عقود الإيجار - غير متداول	30,924,838
دفعات مقدمة - غير متداول	31,105,577
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	128,802,981

مثال (34):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لـ ٢٠٢٥م لـ ٢٠٢٤م: الشركات في نهاية عام ٢٠٢٥م:

المطلوبات المتداولة	م2025	م2024
قرض قصيرة الأجل	14,109,701	11,993,246
قرض طويلة الأجل - جزء متداول	11,079,027	9,417,173
دفعات مقدمة	8,718,916	7,411,079
مجموع المطلوبات المتداولة	33,907,644	28,821,498
المطلوبات غير المتداولة		
قرض طويلة الأجل - جزء غير متداول	10,381,966	8,824,671
stocks مصدرة	14,076,922	11,965,384
مجموع المطلوبات غير المتداولة	24,458,888	20,790,055

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قرض طويلة الأجل - جزء غير متداول	10,381,966
stocks مصدرة	14,076,922
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	24,458,888



مثال (35):

البيانات التالية مستخرجة من قاعدة المركز المالي لـ ٢٠٢٥ الشركات في نهاية عام ٢٠٢٥:

م2024	م2025	
المطلوبات المتداولة		
10,283,119	12,097,787	قروض قصيرة الأجل
1,068,328	1,256,857	قروض طويلة الأجل - جزء متداول
4,234,470	4,981,729	التزام عقود الإيجار - جزء متداول
15,585,917	18,336,373	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
21,711,016	25,542,372	قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول
11,786,493	13,866,462	التزام عقود الإيجار - جزء غير متداول
9,296,045	10,936,524	دفعات مقدمة من عملاء
42,793,554	50,345,358	مجموع المطلوبات غير المتداولة

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول	25,542,372
التزام عقود الإيجار - جزء غير متداول	13,866,462
دفعات مقدمة من عملاء	10,936,524
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	50,345,358



مثال (36):

البيانات التالية مستخرجة من ميزان المراجعة لإحدى الشركات في نهاية عام 2026م وهي عبارة عن تحليل لبعض حسابات المطلوبات المتداولة والمطلوبات غير المتداولة في قائمة المركز المالي للشركة:

الحساب	رصيد بداية المدة	المدين	الدائن	رصيد نهاية المدة
الالتزامات المتداولة				
تسهيلات بنكية	9,201,817	2,111,005	3,734,855	10,825,667
قروض طويلة الأجل - جزء متداول	8,817,453	340,474	602,377	9,079,356
التزام عقود الإيجار - جزء متداول	4,941,650	1,210,143	2,141,022	5,872,529
دفعات مقدمة	5,992,435	1,374,736	2,432,225	7,049,924
مصروفات مستحقة ودائعون	2,295,557	526,627	931,725	2,700,655
الالتزامات غير المتداولة				
قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول	13,607,990	3,121,833	5,523,243	16,009,400
التزام عقود الإيجار - جزء غير متداول	16,891,336	3,875,071	6,855,895	19,872,160
دفعات مقدمة	13,450,964	3,085,810	5,459,510	15,824,664
صكوك مصددة	27,667,815	6,347,322	11,229,877	32,550,370
تمويلات حكومية	7,014,946	1,609,312	2,847,244	8,252,878

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول	16,009,400
التزام عقود الإيجار - جزء غير متداول	19,872,160
دفعات مقدمة طويلة الأجل	15,824,664
صكوك مصددة	32,550,370
تمويلات حكومية	8,252,878
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	92,509,472

يلاحظ الاعتماد على أرصدة آخر المدة وعدم النظر في العمليات التي طرأت خلال العام.



مثال (37):

الكشف التالي مستخرج من حسابات إحدى الشركات في نهاية عام 2026م:

البند	المبلغ (ريال)
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى - متداول	12,560,441
قرفون طويلة الأجل - جزء متداول (متداول)	4,103,578
الالتزامات عقود الإيجار - جزء متداول (متداول)	14,962,690
stocks مصدرة - غير متداول	25,026,475
سندات مصدرة - غير متداول	30,366,358

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
stocks مصدرة - غير متداول	25,026,475
سندات مصدرة - غير متداول	30,366,358
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	55,392,833



4.2.2 المخصصات التي تمثل دينًا مستقرًا في ذمة غير المالك: مثل: مخصص مكافآت نهاية الخدمة، ومخصص رصيد الإجازات ونحوها.

تمثل المخصصات دينًا مستقرًا في ذمة المنشأة في الحالات التي يكون فيها المخصص التزاماً فعلياً على المنشأة وذلك بخلاف المخصصات المعتادة التي هي عبارة عن التزامات غير مؤكدة التوقيت أو المبلغ باعتبار عدم وجود تأكيد بشأن توقيت أو مبلغ النفقات الواجبة المترتبة عليها.

تعد مخصصات الموظفين من حالات المخصصات التي تمثل دينًا مستقرًا في ذمة المنشأة لغير ملوكها، وتشمل مخصصات نهاية الخدمة ومخصصات الإجازات ونحوها مثل التذاكر السنوية التي تدرج تحت منافع الموظفين المشمولة في معيار المحاسبة الدولي (IAS 19) (19) - منافع الموظفين - وتضمن في نطاقه تطبيق المعيار على جميع منافع الموظفين التي منها:

1. منافع موظفين قصيرة الأجل التي من المتوقع تسويتها كاملاً قبل مضي اثنين عشر شهراً من نهاية السنة المالية، مثل الإجازات السنوية المدفوعة.
2. منافع ما بعد انتهاء الخدمة، وهي منافع الموظفين التي تصبح مستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة.

تضمن المعيار وجوب إثبات صافي التزام منافع الخدمة في قائمة المركز المالي ويكون ذلك بتطبيق أسلوب التقييم الاكتواري وذلك بسبب اعتماد الالتزام الناتج عن ذلك على عدد من المتغيرات الافتراضية مثل زيادات الرواتب ومعدل دوران الموظفين ومعدل الوفيات وغير ذلك.



المعالجة الزكوية للديون

من المنظور الزكوي تعامل المخصصات التي تمثل دينًا مستقرًا في ذمة المنشأة معاملة الالتزامات وذلك على اعتبار دخولها في مفهوم التعميدات الفعلية القائمة على المنشأة وذلك بخلاف بقية المخصصات التي تعامل معاملة حقوق الملكية، ويترتب على معاملتها معاملة الالتزامات ما يلي:

1. إضافتها ضمن بنود الالتزامات وذلك بما لا يتجاوز الأصول المحسومة.
2. إضافتها برصيد آخر المدة.
3. إضافتها حصراً في حال كانت مصنفة ضمن الالتزامات غير المتداولة، وذلك باستثناء الحالات التي تم استعراضها في الفقرة (4.3) من هذا الدليل.

وعلى هذا يعد مخصص نهاية الخدمة دينًا ثابتاً مستقرًا على المكلف متى انتهت خدمة الموظف، لذا يعامل هذا النوع من المخصصات معاملة الالتزامات بصرف النظر عن تسميته في القوائم المالية متى كان مصنفًا ضمن الالتزامات غير المتداولة، أما في حال كان مصنفًا ضمن الالتزامات المتداولة فلا يضاف إلى وعاء الزكاة.

ولإيضاح ذلك ففي حال تضمنت قائمة المركز المالي لـإحدى الشركات عدداً من المخصصات المتمثلة في التالي:

1. مخصص التزامات منافع الموظفين.
2. مخصص رصيد إجازات الموظفين.
3. مخصص دعاوى قضائية.

وقد تم تصنيف مخصص التزامات منافع الموظفين ضمن الالتزامات غير المتداولة كما تم تضمين بقية المخصصات ضمن الالتزامات المتداولة.

بناء على ذلك يضاف إلى وعاء الزكاة مخصص التزامات منافع الموظفين برصيد آخر المدة، ولا يضاف مخصص رصيد إجازات الموظفين بسبب تضمينه ضمن الالتزامات المتداولة، كما لا يضاف مخصص الدعاوى القضائية ضمن بنود الالتزامات حيث يعامل هذا المخصص معاملة حقوق الملكية.



مثال (38):

كشف المخصصات التالي مستخرج من حسابات إحدى الشركات في نهاية عام 2025م:

المخصص	التصنيف المحاسبي	المبلغ (ريال)
الالتزامات منافع الموظفين	الالتزام غير متداول	25,909,190
مخصص دعوى قضائية	الالتزام متداول	12,423,203
مخصص غرامات	الالتزام متداول	9,567,338
مخصص إجازات	الالتزام غير متداول	9,990,531
- مخصص تذاكر سفر	متداول	901,908
مخصص زكاة - متداول	متداول	6,778,298

ما هي المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة؟

الحل:

تكون المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة ضمن الالتزامات في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
الالتزامات منافع الموظفين	25,909,190
مخصص إجازات	9,990,531
إجمالي المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	35,899,721



مثال (39):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لـ ٢٠٢٤ لـ ٢٠٢٣: الشركات في نهاية عام ٢٠٢٤:

م2023	م2024	
المطلوبات المتداولة		
21,039,443	24,752,286	قرص
13,940,514	16,400,605	دائنون
34,979,957	41,152,891	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
18,390,082	21,635,390	قرص طويلة الأجل
3,472,689	4,085,516	الالتزامات منافع الموظفين
21,862,771	25,720,906	مجموع المطلوبات غير المتداولة

ما هي المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة؟

الحل:

تكون المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة

ما يلى:

الالتزام	المبلغ (ريال)
الالتزامات منافع الموظفين	4,085,516
إجمالي المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	4,085,516



مثال (40):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لبعض الشركات في نهاية عام 2024م:

م2023	م2024	
المطلوبات المتداولة		
11,035,032	12,982,391	مخصص زكاة
12,168,497	14,315,879	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
23,203,529	27,298,270	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
8,958,771	10,539,730	الالتزامات منافع الموظفين
19,082,352	22,449,826	مخصصات أخرى
28,041,123	32,989,556	مجموع المطلوبات غير المتداولة

يتضمن بند مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى ضمن المطلوبات المتداولة البنود التالية:

- مخصص تذاكر موظفين بمبلغ 5,000,000 ريال.
- مخصص دعاوى قضائية بمبلغ 3,000,000 ريال.

يتضمن بند مخصصات أخرى البنود التالية:

- مخصص إجازات موظفين طويل الأجل بمبلغ 14,449,826 ريالاً.
- مخصص استبعاد أصول بمبلغ 8,000,000 ريال.

ما هي المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة؟

الحل:

تكون المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
الالتزامات منافع الموظفين	10,539,730
مخصص إجازات موظفين طويل الأجل	14,449,826
إجمالي المخصصات التي تضاف ضمن الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	24,989,556



4.2.3. الالتزام الضريبي المؤجل.

الالتزام الضريبي المؤجل يعبر عن مبالغ ضرائب الدخل واجبة السداد في الفترات المستقبلية والمتعلقة بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، وتظهر هذه المبالغ ضمن التزامات المكلف باعتبارها واجبة السداد في فترة لاحقة، مثل الفروق الناتجة عن الفرق بين الاستهلاك الضريبي والاستهلاك المحاسبي.

قد يظهر مثل هذا البند في الشركات الخاضعة للضريبة أو الشركات المختلطة أو الشركات التي تتضمن قوائمها الموحدة شركات تابعة خاضعة للضريبة، عالج معيار المحاسبة الدولي (IAS 12) (12) ضرائب الدخل حالات المحاسبة عن ضرائب الدخل وما ينشأ عن ذلك من الأصول والالتزامات، ووفقاً لمتطلبات المعيار يجب تقييم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام المعدلات الضريبية المتوقعة التي سيتم تطبيقها عند استرداد الأصول أو تسوية الالتزامات، كما يجب إعادة تقييم هذه الأصول والالتزامات في نهاية كل فترة مالية للتأكد من أن التقييم يوضح الظروف الحالية والمستقبلية

كما يجب وفقاً لمتطلبات المعيار الإفصاح عن التالي:
مكونات الضرائب المؤجلة حيث يجب الإفصاح عن تفاصيل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة، بما في ذلك الفروق المؤقتة المرتبطة بها.

المعدلات الضريبية المطبقة حيث يجب توضيح المعدلات الضريبية التي استخدمت لتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة.

إعادة تقييم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حيث يجب الإفصاح عن أي تغييرات جوهرية في تقييم الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة، سواء نتيجة لتغيير في المعدلات الضريبية أو تغيير في الظروف الاقتصادية.



المعالجة الزكوية

من المنظور الزكوي تتم إضافة الالتزام الضريبي المؤجل إلى وعاء الزكوي ضمن بنود الالتزامات، ومثال ذلك في حال تضمنت قائمة المركز المالي لإحدى الشركات المختلطة التزاماً ضريبياً مؤجلاً، ففي هذه الحالة تتم إضافة بند الالتزام الضريبي المؤجل إلى وعاء الزكاة للشركة برصيد آخر المدة ضمن بنود الالتزامات.

مثال (41):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عام 2025م:

م2024	م2025	المطلوبات المتداولة
7,754,410	9,122,835	قرض
3,985,033	4,688,274	مخصص زكاة
11,739,443	13,811,109	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
4,372,786	5,144,454	التزام ضريبي مؤجل
6,263,555	7,368,888	التزامات منافع الموظفين
10,636,341	12,513,342	مجموع المطلوبات غير المتداولة

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
التزام ضريبي مؤجل	5,144,454
التزامات منافع الموظفين	7,368,888
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	12,513,342



مثال (42):

البيانات التالية مستخرجة من حسابات إحدى الشركات في نهاية عام 2024:

البند	التصنيف المحاسبي	المبلغ (ريال)
عقارات استثمارية	أصل غير متداول	28,963,553
ممتلكات ومعدات	أصل غير متداول	23,853,570
الالتزام ضريبي مؤجل	الالتزام غير متداول	8,143,729
مخصص ضريبة وزكاة	الالتزام متداول	7,673,449

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
الالتزام ضريبي مؤجل - التزام غير متداول	8,143,729
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	8,143,729



4.2.4. بند التزامات العقد المثبتة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.

الالتزامات العقود هي الالتزامات التي تنشأ عندما تتلقى الشركة مدفوعات مقدمة من العميل مقابل خدمات أو سلع لم يتم تسليمها أو تقديمها بعد، ويمكن أن يقال هي الالتزامات المرتبطة بالتعهدات غير المنفذة التي يجب على الشركة الوفاء بها وفقاً للعقد المبرم مع العميل.

يتم إثبات هذه الدفعات ضمن بند التزامات العقد الظاهر ضمن التزامات المكلف لحين تقديم الخدمة أو السلعة، وقد تظهر ضمن الالتزامات المتداولة أو الالتزامات غير المتداولة حسب التاريخ المتوقع لتسوية هذه الدفعات.

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS15) (15) كيفية الاعتراف بإيرادات والالتزامات وتكاليف العقود، حيث يهدف المعيار إلى وضع المبادئ التي يجب على المنشأة تطبيقها فيما يتعلق بطبيعة ومتى وتوقيت الإيرادات الناشئة عن عقود العملاء، إضافة إلى التدفقات الناشئة عن عقود العملاء.

من المنظور المحاسبي تنشأ التزامات العقد عندما يتم استلام دفعات مقدمة من العملاء قبل تقديم السلع أو الخدمات، ويتم تسجيل الالتزام في جانب الالتزامات من قائمة المركز المالي، كما تتم تسوية هذا الالتزام وتخفيضه عند تنفيذ التزام الأداء وذلك بتسلیم السلع أو الخدمات إلى العميل.



المعالجة الزكوية

من المنظور الزكوي يتم إضافة التزامات العقود متى كان البند مصنفًا ضمن الالتزامات غير المتداولة، أما في حال كان مصنفًا ضمن الالتزامات المتداولة فلا يضاف إلى وعاء الزكاة. ومثال ذلك في حال تضمنت قائمة المركز المالي لإحدى الشركات بند التزامات العقد مصنفًا وفق التالى:

- . الجزء غير المتداول من التزامات العقد مصنف ضمن الالتزامات غير المتداولة.
- . الجزء المتداول من التزامات العقد مصنف ضمن الالتزامات المتداولة.

في هذه الحالة يضاف إلى وعاء الزكاة الجزء غير المتداول فقط من التزامات العقد برصيد آخر المدة ضمن بنود الالتزامات.

مثال (43):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في نهاية عام 2024م:

المطلوبات المتداولة	م2024	م2023
الالتزامات عقود الإيجار	16,288,247	13,845,010
مخصص زكاة	20,843,588	17,717,050
مجموع المطلوبات المتداولة	37,131,835	31,562,060
المطلوبات غير المتداولة		
الالتزامات عقود الإيجار	23,891,496	20,307,772
الالتزامات العقد	24,807,937	21,086,746
الالتزامات منافع الموظفين	7,974,473	6,778,302
مجموع المطلوبات غير المتداولة	56,673,906	48,172,820

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
الالتزامات عقود الإيجار طويلة الأجل	23,891,496
الالتزامات العقد	24,807,937
الالتزامات منافع الموظفين	7,974,473
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	56,673,906



مثال (44):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لـ ٦٠٠ الشركات في نهاية عام ٢٠٢٤:

المطلوبات المتداولة	م2024	م2023
قرص طويل الأجل - جزء متداول	16,463,815	13,994,243
الالتزامات العقد	1,304,594	1,108,905
مخصص زكاة	3,315,281	2,817,989
مجموع المطلوبات المتداولة	21,083,690	17,921,137
المطلوبات غير المتداولة		
قرص طويل الأجل - جزء غير متداول	31,903,940	27,118,349
الالتزامات العقد	4,269,914	3,629,427
الالتزامات منافع الموظفين	6,791,649	5,172,902
مجموع المطلوبات غير المتداولة	42,965,503	35,920,678

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قرص طويل الأجل - جزء غير متداول	31,903,940
الالتزامات العقد	4,269,914
الالتزامات منافع الموظفين	6,791,649
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	42,965,503



4.2.5 الأدوات المالية المشتقة السالبة

تعرف المشتقات المالية على أنها: أدوات مالية تستمد قيمتها من أصل حقيقي (السلع مثل الذهب) أو أصل مالي (الأسهم أو السندات) أو أحد المؤشرات السوقية، تستخدم مثل هذه الأدوات في إدارة المخاطر المالية والتحوطات.

تشمل الأنواع الرئيسية من الأدوات المشتقة ما يلي:

1. العقود الآجلة (Forwards): اتفاقية لشراء أو بيع أصل بسعر متفق عليه في تاريخ مستقبلي.
2. العقود المستقبلية (Futures): مثل العقود الآجلة، ولكن يتم تداولها في الأسواق المالية.
3. عقود الخيارات (Options): تمنح حاملها الحق، وليس اللزام، في شراء أو بيع أصل معين بسعر محدد في أو قبل تاريخ محدد.
4. المبادلات (Swaps): عقود يتبادل فيها طرفان تدفقات نقدية بناءً على قواعد معينة، مثل المبادلات المالية لسعر الفائدة.

عموماً تتصف المشتقات المالية بما يلي:

1. تتغير قيمتها عند تغير الأصل الضمني، أي: البند المتفق عليه في العقد مثل: سعر الفائدة، أسعار الصرف، وسعر سلعة معينة مثل النفط أو الذهب.
2. لا تحتاج إلى صافي استثمار أولي عند إبرام العقد، أو قد يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.
3. ستتم تسويتها في المستقبل.



يتم الاعتراف بالأدوات المالية المشتقة في قائمة المركز المالي عندما تبرم الشركة عقداً مخاطراً أو تقوم بشراء أداة مشتقة ويتم قياس الأدوات المشتقة عادةً بالقيمة العادلة، وقد تظهر المشتقات المالية سالبة ضمن الالتزامات حسب قيمة الأصل أو المؤشر المرتبط بها، وينتج عن ذلك ظهور التزام على المنشأة المتداولة.

تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (9) IFRS 9 - الأدوات المالية- كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عن الأدوات المالية بما في ذلك الأدوات المشتقة، كما أوجب المعيار على المنشآت تصنيف الأدوات المالية المشتقة بناءً على كيفية استخدامها، إما كأدوات تحوط أو أدوات للمتاجرة. تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (7) IFRS7 - الأدوات المالية: الإفصاحات- ما يتعلق بالإفصاحات التي يجب أن تقدمها المنشآت بشأن المشتقات المالية حيث ينص المعيار على الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك الأدوات المشتقة، كما يتطلب المعيار الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات مثل مخاطر السوق والائتمان والسيولة.



المعالجة الـ**زكوية**

من المنظور الظاهري تتم إضافة الأدوات المالية المشتقة السالبة متى كانت مصنفة ضمن الالتزامات غير المتداولة، أما في حال كانت مصنفة ضمن الالتزامات المتداولة فلا تضاف إلى وعاء الزكاة.

مثال (45):

بيانات التالية مستخرجة من قاعدة المركز المالي للأدبي الشركات في نهاية عام 2024م:

م2023	م2024	المطلوبات المتداولة
4,426,156	5,207,242	مطلوبات عقود الإيجار
4,063,994	4,781,169	مصرفات مستحقة وأرصدة دائنة
8,490,150	9,988,411	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
15,841,821	18,637,437	مطلوبات عقود الإيجار
13,637,357	16,043,949	مشتقات الأدوات المالية
12,485,239	14,688,517	مطلوبات ضريبية مؤجلة
41,964,417	49,369,903	مجموع المطلوبات غير المتداولة

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
مطلوبات عقود الإيجار	18,637,437
مشتقات الأدوات المالية	16,043,949
مطلوبات ضريبية مؤجلة	14,688,517
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	49,369,903



مثال (46):

البيانات التالية مستخرجة من حسابات إحدى الشركات في نهاية عام 2024م:

المخصص	المبلغ (ريال)
مخزون - أصل متداول	19,857,424
مستحق من أطراف ذات علاقة - أصل متداول	32,785,760
دفعات مقدمة - التزام متداول	11,317,881
مشتقات متعلقة بعقود آجلة - التزام غير متداول	45,610,923
مخصص زكاة - التزام متداول	8,415,001
مشتقات متعلقة بعقود مقايسة - التزام غير متداول	56,634,172

ما هي الالتزامات التي تضاف إلى وعاء الزكاة ضمن بنود الالتزامات؟

الحل:

تكون الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في هذه الحالة ما يلي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
مشتقات متعلقة بعقود آجلة - التزام غير متداول	45,610,923
مشتقات متعلقة بعقود مقايسة - التزام غير متداول	56,634,172
إجمالي الالتزامات الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة	102,245,095



4.3. الالتزامات المتداولة

تضاف الالتزامات المتداولة إلى وعاء الزكاة في حالات محددة، وهي الحالات الواردة في المادة التاسعة والعشرين من اللائحة، وهي كما يلي:

- أ. إذا حسم أصل متداول فتكون الإضافة من الالتزامات المتداولة وفقاً للمادة الخامسة والعشرين من اللائحة.
- ب. إذا كانت قيمة الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف أكبر من قيمة الأصول المتداولة، فيضاف الفرق لوعاء الزكوي.
- ج. إذا ثبت لدى الهيئة أن الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول؛ كقيام المكلف بتجديد دين صنف بأنه متداول مع الدائن نفسه للغرض ذاته، أو أعيدت جدولة الدين مع الدائن نفسه للغرض ذاته.

4.3.1. حسم أصل متداول وفقاً لإجراء التنسيب

تتضمن حالات التنسيب التي سيتم استعراضها بشكل مفصل في الفقرة (4.4) من هذه الدليل الحالات التي يجب فيها إجراء التنسيب الحالة التالية:

1. عند حسم أصل متداول فلا بد من تصحيح إضافة الالتزامات وذلك بإضافة نسبة من الالتزامات المتداولة غير المضافة لوعاء.



يتضح من ذلك أن حسم أي أصل متداول من وعاء الزكاة يتربّع عليه إضافة جزء من الالتزامات المتداوله وذلك وفقاً لما ورد في المادة الخامسة والعشرين من اللائحة.

وسبب هذا الإجراء هو اعتبار مبدأ المقابلة الوارد في المادة العشرين من اللائحة، وهو من أهم المبادئ المرتبطة بإضافات الالتزامات إلى وعاء الزكاة، حيث يفترض هذا المبدأ أن الالتزامات غير المتداوله مقابلة للأصول غير المتداوله، وأن الالتزامات المتداوله مقابلة للأصول المتداوله، كما يرتبط بذلك افتراض أن الأصل في الأصول غير المتداوله الحسم ما لم يثبت خلاف ذلك، وأن الأصل في الأصول المتداوله عدم الحسم ما لم يثبت خلاف ذلك، لذلك تتم إضافة الالتزامات غير المتداوله للوعاء بوصفها مقابلة للأصول المحسومة، كما لا تتم إضافة الالتزامات المتداوله للوعاء بوصفها مقابلة للأصول غير المحسومة.

ويترتب على ذلك، أنه في حالة حسم أصل متداول فلا بدّ من إضافة ما يقابله من الالتزامات المتداوله غير المضافة للوعاء، لذا تعد هذه الحالة من الحالات المحسومة لإضافة الالتزامات المتداوله إلى وعاء الزكاة



مثال (47):

البيانات التالية لـ 4 شركات في نهاية عام 2025م:

المبلغ (ريال)	البند
1,000,000	إجمالي الالتزامات المتداولة
2,000,000	إجمالي الأصول المتداولة
200,000	الأصل المتداول المحسوم من الوعاء
%10	نسبة الأصل المتداول المحسوم من الوعاء إلى إجمالي الأصول المتداولة

كيف تتم معالجة الالتزامات المتداولة في الوعاء الزكوي للشركة في هذه الحالة؟

الحل:

حيث يظهر أنه تم حسم أصل متداول من وعاء زكاة الشركة وبالتالي يلزم إضافة نسبته من الالتزامات المتداولة، وستكون الإضافة كما يلي:

المبلغ (ريال)	البند	/
1,000,000	إجمالي الالتزامات المتداولة	(أ)
%10	نسبة الأصل المتداول المحسوم من الوعاء إلى إجمالي الأصول المتداولة	(ب)
100,000	الالتزامات المتداولة الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة = (أ) * (ب) (أ) * 1,000,000 (%) 10 *	(ج)



مثال (48):

البيانات التالية لـ ٤ شركات في نهاية عام ٢٠٢٤م:

البند	المبلغ (ريال)
إجمالي الالتزامات المتداولة	5,000,000
إجمالي الأصول المتداولة	10,000,000
الأصل المتداول المحسوم من الوعاء	لا يوجد

كيف تتم معالجة الالتزامات المتداولة في الوعاء الزكوي للشركة في هذه الحالة؟

الحل:

في هذه الحالة لا يلزم إضافة نسبة الالتزامات المتداولة إلى وعاء الزكاة حيث لم يتم حسم أي أصل متداول من الوعاء الزكوي للشركة.



4.3.2 إذا كانت قيمة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى الوعاء أكبر من قيمة الأصول غير المحسومة من الوعاء

عند تكوين وعاء الزكاة تتم إضافة بنود إلإضافة التي تتضمن الالتزامات واجبة إلإضافة إلى وعاء الزكاة، ويتم كذلك حسم العناصر واجبة الجسم من الوعاء الزكوي، ومن المعلوم أن عناصر إلإضافة لا تتضمن كل التزامات المكلف الظاهرة في قائمة المركز المالي وإنما تتم إضافة الالتزامات واجبة إلإضافة وفقاً لـأحكام اللائحة، كما أن من المعلوم أن عناصر الجسم لا تتضمن كل أصول المكلف وإنما يتم حسم عناصر الجسم التي تتحقق فيها شروط الجسم وفقاً لـأحكام اللائحة. وعلى ذلك فعند تكوين المكلف لوعاء الزكاة وإضافة الالتزامات واجبة إلإضافة وحسم العناصر التي تتحقق فيها شروط الجسم فسينتج عن ذلك التالي:

1. وجود التزامات متداولة غير مضافة إلى وعاء الزكاة - غير واجبة إلإضافة.
2. وجود أصول متداولة غير محسومة - لم تتحقق فيها شروط الجسم.

بناء على ما تقدم فإنه عند تجاوز قيمة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة عن قيمة الأصول غير المحسومة تتم إضافة الفرق إلى وعاء الزكاة، وذلك بسبب سالبية رأس المال العامل وتعلق هذا الفرق بالأصول المحسومة، ما يجب معه إضافته إلى وعاء الزكاة، وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرة (ب) من الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين من اللائحة.



يستلزم القيام بهذا الإجراء مراعاة الجوانب الحسابية التالية:

1. يتم الوصول إلى الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء الزكوي من خلال حصر كل التزامات المكلف واستبعاد ما أضيف منها إلى وعاء الزكاة من خلال الالتزامات المتداولة أو من خلال حقوق الملكية، حيث يكون المتبقى بعد ذلك هي الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة ومثال ذلك في حال كانت كامل التزامات المكلف (المتداول وغير المتداول) 800,000 ريال، وقد قام المكلف بمعاملة 100,000 ريال منها معاملة حقوق الملكية كما قام بإضافة 200,000 ريال منها ضمن الالتزامات واجبة الإضافة، فإن المتبقى هي الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء وهي ناتج مبلغ 800,000 ريال مطروحاً منه ما أضيف إلى الوعاء والبالغ 300,000 ريال (100,000+200,000) ليكون المتبقى مبلغ 500,000 ريال وهي تعبير عن الالتزامات غير المضافة إلى وعاء الزكاة التي يجب مقارنتها بالأصول غير المحسومة.
2. يتم الوصول إلى الأصول غير المحسومة من الوعاء من خلال حصر كل أصول المكلف واستبعاد ما تم حسمه من الوعاء منها، حيث يكون المتبقى بعد ذلك هي الأصول غير المحسومة من وعاء الزكاة. ومثال ذلك في حال كانت كامل أصول المكلف (المتداول وغير المتداول) 600,000 ريال، وقد قام المكلف بحسم 200,000 ريال منها من الوعاء الزكوي، فإن المتبقى هي الأصول غير المحسومة من الوعاء وهي ناتج مبلغ 600,000 ريال مطروحاً منه ما تم حسمه من الوعاء والبالغ 200,000 ريال ليكون المتبقى مبلغ 400,000 ريال وهي تعبير عن الأصول غير المحسومة من وعاء الزكاة التي يجب مقارنتها بالالتزامات غير المضافة إلى الوعاء.



في حال تطبيق ذلك على المثالين السابقين يظهر لنا التالي:

- الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء تبلغ 500,000 ريال.
- الأصول غير المحسومة من الوعاء تبلغ 400,000 ريال.

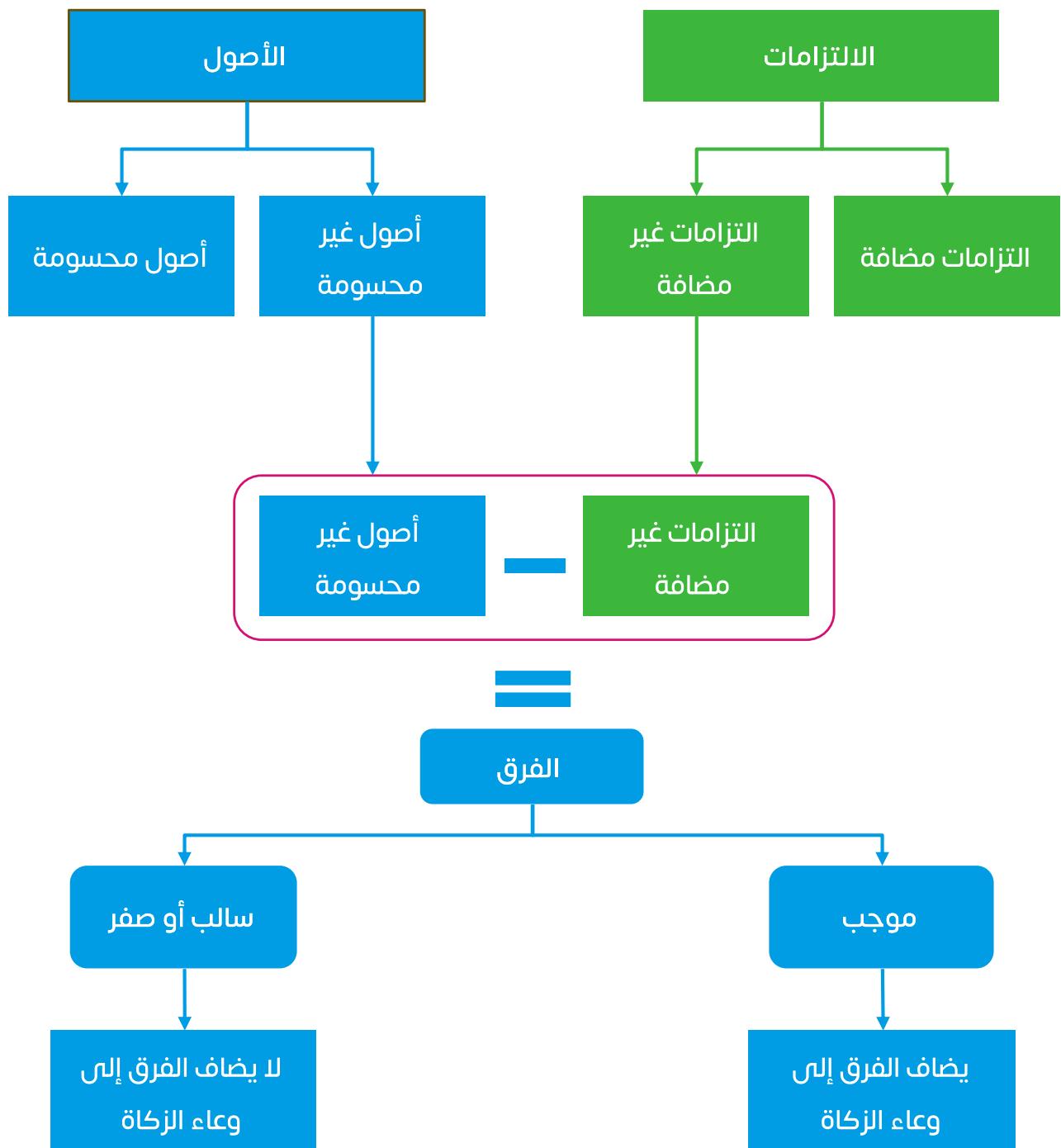
بالمقارنة يظهر أن الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء تتجاوز الأصول غير المحسومة من الوعاء بمقدار 100,000 ريال، ما يجب معه إضافة هذا الفرق إلى الوعاء ضمن الالتزامات واجبة الإضافة، مع مراعاة عدم تجاوز الالتزامات المضافة إلى الوعاء بما فيها هذا الفرق للأصول المحسومة منه.

3. أهمية اعتبار استبعاد أثر البنود المعاد تصنيفها على الأصول والالتزامات، حيث تتأثر قيمة الأصول والالتزامات عند إعادة ترتيب البنود المصنفة ضمنها إلى حقوق الملكية، ما له أثر في قيمة الأصول غير المحسومة أو الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء. ومثال ذلك في حال إعادة ترتيب أحد المخصصات المصنفة ضمن الالتزامات المتداولة مثل مخصص الزكاة إلى حقوق الملكية، فإن ذلك سيترتب عليه إضافة المخصص ضمن بنود حقوق الملكية وما في حكمها كما يستلزم ذلك استبعاد هذا المخصص من الالتزامات المتداولة، ما يتربّط عليه تخفيض مبلغ الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء.

وسيتم استعراض الأحكام التفصيلية لإعادة الترتيب بين بنود الالتزامات وحقوق الملكية والأثر المترتب عليها في الفقرة (6) من هذا الدليل.



معالجة فرق الالتزامات غير المضافة مع الأصول غير المحسومة





مثال (49):

قائمة المركز المالي التالية لإحدى الشركات في نهاية عام 2024م:

قائمة المركز المالي		
الموجودات		
الموجودات	2023 م (ريال)	2024 م (ريال)
موجودات متداولة		
نقد بالبنوك	9,227,618	10,305,322
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	5,978,805	5,650,215
مجموع الموجودات المتداولة	15,206,423	15,955,537
موجودات غير متداولة		
ممتلكات وآلات ومعدات	33,154,714	32,874,593
أصول غير ملموسة	14,065,523	14,825,989
مجموع الموجودات غير المتداولة	47,220,237	47,700,582
مجموع الموجودات	62,426,660	63,656,119
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
قرص	14,520,000	15,027,500
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	2,851,560	3,920,895
مخصص زكاة	1,500,000	2,000,000
مجموع المطلوبات المتداولة	18,871,560	20,948,395
المطلوبات غير المتداولة		
قرص طويلة الأجل	14,989,820	9,748,502
التزامات منافع الموظفين	1,422,976	2,130,244
مجموع المطلوبات غير المتداولة	16,412,796	11,878,746
حقوق الملكية		
رأس المال	10,000,000	10,000,000
احتياطي نظامي	12,000,000	12,000,000
أرباح مبقة	5,142,304	8,828,978
مجموع حقوق الملكية	27,142,304	30,828,978
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	62,426,660	63,656,119

هل يلزم إضافة الالتزامات المتداولة إلى وعاء زكاة الشركة في هذه الحالة؟



الحل:

أولاً: تكون الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة كالتالي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قرص	15,027,500
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	3,920,895
الإجمالي	18,948,395

يلاحظ أن مخصص الزكاة ستتم إعادة تضييفه إلى حقوق الملكية وما في حكمها لذلك تم استبعاده من الالتزامات المتداولة.

ثانياً: تكون الأصول المتداولة كالتالي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
نقد بالبنوك	10,305,322
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	5,650,215
الإجمالي	15,955,537

يلاحظ أن الأصول المتداولة لم تتضمن أي أصول محسومة.

ثالثاً: تتم مقارنة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى الوعاء مع الأصول المتداولة كالتالي:

البند	/	المبلغ (ريال)
إجمالي الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة	(أ)	18,948,395
إجمالي الأصول المتداولة	(ب)	15,955,537
الالتزامات المتداولة الواجب إضافتها إلى وعاء الزكاة =	(ج)	2,992,858
(أ) - (ب)		(15,955,537 - 18,948,395)

وحيث إن قيمة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة أكبر من قيمة الأصول المتداولة للشركة كما هو موضح أعلاه فيجب إضافة الفرق 2,992,858 ريالاً إلى وعاء زكاة الشركة وذلك استناداً إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين من اللائحة في الفقرة (ب).



مثال (50):

قائمة المركز المالي التالية لإحدى الشركات في نهاية عام 2025م:

قائمة المركز المالي		الموجودات
الموجودات متداولة	2024 م (ريال)	2025 م (ريال)
موجودات متداولة		
نقد وما في حكمه	48,455,236	50,610,644
مدينون	21,957,610	21,300,430
مجموع الموجودات المتداولة	70,412,846	71,911,074
موجودات غير متداولة		
عقارات استثمارية	26,309,428	25,749,186
أصول حق استخدام	28,131,046	29,651,978
مجموع الموجودات غير المتداولة	54,440,474	55,401,164
مجموع الموجودات	124,853,320	127,312,238
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
قرض قصيرة الأجل	32,040,000	34,055,000
موردون	5,703,120	7,841,790
مجموع المطلوبات المتداولة	37,743,120	41,896,790
المطلوبات غير المتداولة		
الالتزامات عقود إيجار	29,979,640	19,497,004
الالتزامات منافع الموظفين	2,845,952	4,260,488
مجموع المطلوبات غير المتداولة	32,825,592	23,757,492
حقوق الملكية		
رأس المال	20,000,000	20,000,000
احتياطي نظامي	24,000,000	24,000,000
أرباح مبقة	10,284,608	17,657,956
مجموع حقوق الملكية	54,284,608	61,657,956
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	124,853,320	127,312,238

هل يلزم إضافة الالتزامات المتداولة إلى وعاء زكاة الشركة في هذه الحالة؟



الحل:

أولاً: تكون الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة كالتالي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
قروض قصيرة الأجل	34,055,000
موردون	7,841,790
الإجمالي	41,896,790

ثانياً: تكون الأصول المتداولة كالتالي:

الالتزام	المبلغ (ريال)
نقد وما في حكمه	50,610,644
مدينون	21,300,430
الإجمالي	71,911,074

يلاحظ أن الأصول المتداولة لم تتضمن أي أصول محسومة.

ثالثاً: تتم مقارنة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة مع الأصول المتداولة كالتالي:

ال Benson	المبلغ (ريال)
(أ)	إجمالي الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة
(ب)	إجمالي الأصول المتداولة
(ج)	الناتج = (أ) - (ب) = 71,911,074 - 41,896,790 = 30,014,284

في هذه الحالة لا يلزم إضافة الالتزامات المتداولة إلى وعاء الزكاة حيث إن قيمة الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى وعاء الزكاة (أقل) من قيمة الأصول غير المحسومة من وعاء الزكاة.



4.3.3 في حال ثبت للهيئة أن الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول

تتم إضافة الالتزام المتداول إلى وعاء الزكاة في الأحوال التي يثبت للهيئة فيها أن الالتزام المتداول له حكم غير المتداول، ويشمل ذلك ما ورد في الفقرة (ج) من الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين من قيام المكلف بتجديد دين صنف بأنه متداول مع الدائن نفسه للغرض ذاته، أو أعيدت جدولة الدين مع الدائن نفسه لنفس الغرض، وحيث إن تقدير أخذ الالتزام المتداول لحكم الالتزام غير المتداول ينحصر في الحالة التي يكون فيها الدين التمويلي قصير الأجل له رصيد في أول الفترة وألا يتم سداده في تاريخ استحقاقه بشكل حقيقي وإنما يكون السداد صورياً لهذا الدين في وقت السداد المحدد له، ويقصد بالسداد الصوري السداد الدفترى الذي لم يصاحبه أي تدفق نقدى خارج ناتج عن عملية السداد في تاريخ استحقاقه.

ويراعى عند تطبيق هذه الفقرة ما يلى:

1. الأصل أن الالتزامات المتداولة لا تضاف إلى وعاء الزكاة.
2. تقتصر إضافة الالتزامات المتداولة على ما ورد في الفقرة رقم (2) من المادة التاسعة والعشرين.
3. تكون الالتزامات المتداولة في حكم الالتزامات غير المتداول إذا تحققت الشروط التالية:
 1. أن يكون الدين ناشئاً عن عملية تمويلية مع الممول نفسه نتج عنها تدفق فعلى داخل للمنشأة أو لمصلحتها.
 2. أن يكون الدين له رصيد في أول المدة، حيث لا يشمل الحكم الدين الناشئ خلال العام.
 3. وجود سداد للدين خلال العام.
 4. أن يكون سداد الدين سداداً صورياً وليس حقيقياً.



ومن الأمثلة للالتزام المتداول الذي له حكم الالتزام غير المتداول التي نصت عليها اللائحة «قيام المكلف بتجديف دين صنف بأنه متداول مع الدائن نفسه للغرض ذاته، أو أعيد جدولة الدين مع الدائن نفسه للغرض ذاته.» ويتبين المقصود منه من خلال المثال الآتي:

مكلف حصل على قرض قصير الأجل خلال عام 2023م، وقام بتجديف القرض أو إعادة جدولته خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م وقد صنفه ضمن الالتزامات المتداولة، وكان الدين الناشئ عام 2023م لغرض تمويل إنشاء مصنع، وعند فحص البند يتبيّن ما يلي:

1. أن القرض له رصيد في أول المدة عام 2024م.

2. أن المكلف قام بتجديف الدين التمويلي مع الممول نفسه.

3. أن الدين الجديد كان لغرض تمويل المصنع ذاته.

4. قام المكلف بتسديد القرض سداداً صورياً.

النتيجة: بناء على المعطيات السابقة، فإنه قد تواترت في هذه الحالة جميع شروط اعتبار الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول، وبالتالي يضاف للوعاء الزكوي بما لا يتجاوز الأصول المحسومة.

وعلى ذلك فلا يكون الالتزام قصير الأجل في حكم الالتزام طويل الأجل في الحالات التالية:

1. الدين الناشئ خلال العام الذي ليس له رصيد في بداية الفترة.

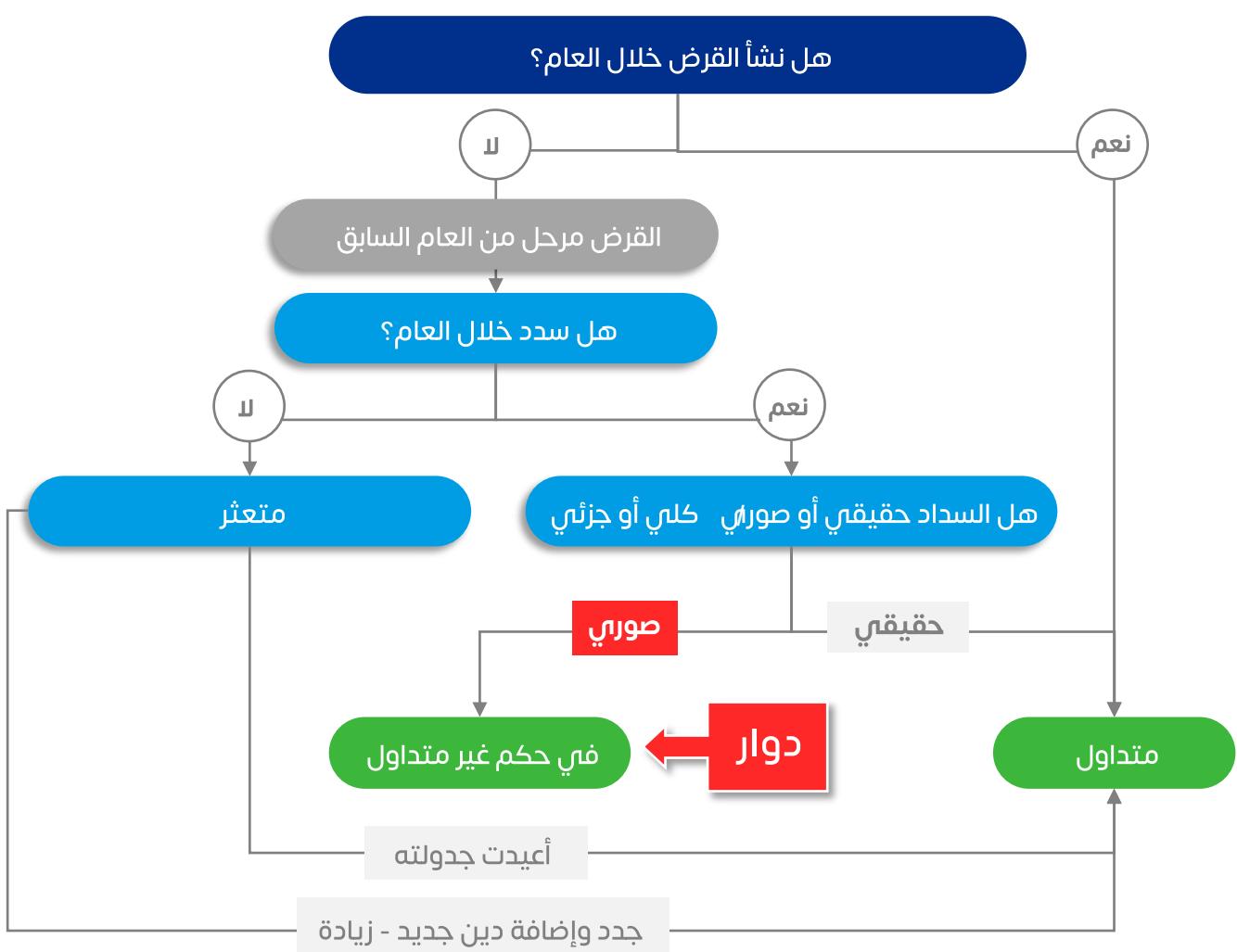
2. الدين الناشئ عن معاملة تجارية.

3. الدين المسدد في تاريخ استحقاقه سداداً حقيقياً كلياً أو جزئياً.

4. الدين الذي تتعذر سداده في تاريخ استحقاقه ويشمل ذلك الحالات التي تعاد فيها جدولة الدين أو يتم تجديده.



حالة أخذ الدين المتداول حكم الدين غير المتداول





مثال (51):

البيانات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي لـ ٢٠٢٤ لـ ٢٠٢٣: الشركات في نهاية عام ٢٠٢٤:

م2023	م2024	المطلوبات المتداولة
37,631,501	33,684,119	قروض قصيرة الأجل
2,555,839	3,006,869	التزام عقود الإيجار - جزء متداول
6,425,596	7,559,525	دفعات مقدمة
9,444,300	11,110,941	مصروفات مستحقة ودائعون
56,057,236	55,361,454	مجموع المطلوبات المتداولة

كما تتوفر البيانات التالية لتحليل القروض قصيرة الأجل:

القرض	رصيد بداية المدة	مضاف خلال الفترة	مسدد خلال الفترة	رصيد نهاية المدة	ملاحظات
البنك (أ) - قرض 1	23,710,460	3,000,000	23,710,460	3,000,000	قرض مرحل من سنة سابقة وتم سداده في تاريخ الاستحقاق وإضافة تمويل جديد بناء على الاتفاقية مع البنك المانح.
البنك (ب) - قرض 2	0	16,763,078	16,763,078	0	قرض مضاف خلال العام.
البنك (ج) - قرض 3	13,921,041	13,921,041	13,921,041	13,921,041	قرض مرحل من سنة سابقة وتبين أن سداده تم صورياً وليس ساداً حقيقة.
الإجمالي	33,684,119	37,631,501	33,684,119	37,631,501	



كما تضمنت إيضاحات القوائم المالية لبند القروض ما يلي:

- . البنك (أ) - قرض 1: تم توقيع اتفاقية التمويل في الربع الثاني من عام 2023م، وكان تاريخ استحقاق سداد القرض خلال الربع الأول من عام 2024م.
- . البنك (ب) - قرض 2: تم توقيع اتفاقية التمويل في الربع الأول من عام 2024م، وكان تاريخ استحقاق سداد القرض خلال الربع الأول من عام 2025م.
- . البنك (ج) - قرض 3: تم توقيع اتفاقية التمويل في الربع الثالث من عام 2023م، وكان تاريخ استحقاق سداد القرض خلال الربع الثاني من عام 2024م.

ما هي المعالجة الزكوية الواجبة للقروض قصيرة الأجل لعام 2024م؟

الحل:

تكون المعالجة الزكوية الواجبة للقروض قصيرة الأجل كالتالي:

القرض	المعالجة الزكوية	مبلغ الإضافة إلى وعاء الزكاة (ريال)
البنك (أ) - قرض 1	حيث تبين أن هذا القرض مسدد سداداً حقيقياً فلا يضاف هذا القرض إلى وعاء الزكاة.	0
البنك (ب) - قرض 2	حيث تبين أن هذا القرض مضاف خلال العام فلا يضاف هذا القرض إلى وعاء الزكاة.	0
البنك (ج) - قرض 3	حيث تبين أن هذا القرض مسدد سداداً صورياً وليس حقيقاً فيضاف هذا القرض برصيد نهاية المدة باعتباره أنه له حكم غير المتداول.	13,921,041



مثال (52):

بمراجعة بيانات قائمة المركز العالمي لـ**إحدى الشركات المدرجة في السوق المالية** تبين أن المطلوبات المتداولة تتضمن تسهيلات بنكية بمبلغ 120,000,000 ريال، وبفحص تفاصيل هذه التسهيلات والتحليلات والمستندات المتعلقة بها تبين أنها تتضمن التالي:

- قرض مرحل من العام السابق وقد تم سداده بشكل حقيقي خلال العام الحالي، كما تم الحصول على قرض من البنك نفسه قبل نهاية العام.
- قرض مضارف خلال العام.

ما هي المعالجة الزكوية الواجبة لبند التسهيلات الأئتمانية الظاهر بالالتزامات المتداولة لدى الشركة؟

الحل:

حيث توافرت في هذه التسهيلات الأئتمانية الشروط اللاحقة، فتعامل هذه التسهيلات معاملة الالتزام المتداول ولا تضاف إلى وعاء الزكاة للشركة.



4.4. التنسيب لتصحيح الالتزامات

يعد تنسيب الالتزامات من الإجراءات المهمة المتعلقة بإضافة الالتزامات إلى وعاء الزكاة ويقصد بتنسيب الالتزامات تصحيح إضافات الالتزامات إلى الوعاء الظكي عند حسم أصل متداول أو عدم حسم أصل غير متداول، وذلك وفقاً لمبدأ المقابلة الوارد في المادة العشرين من اللائحة التي نصت على مبدأ المقابلة وإعماله عند حساب الوعاء الظكي، حيث يعد مبدأ المقابلة من أهم المبادئ المرتبطة بإضافات الالتزامات للوعاء باعتبارها أحد عناصر الإضافة، حيث يفترض هذا المبدأ أن الالتزامات غير المتداولة مقابلة للأصول غير المتداولة، وأن الالتزامات المتداولة مقابلة للأصول المتداولة، كما يرتبط بذلك افتراض أن الأصل في الأصول غير المتداولة الحسم ما لم يثبت خلاف ذلك، وأن الأصل في الأصول المتداولة عدم الحسم ما لم يثبت خلاف ذلك.

وبناء على ما تقدم تتم إضافة الالتزامات غير المتداولة للوعاء باعتبارها مقابلة للأصول المحسومة، كما لا تتم إضافة الالتزامات المتداولة للوعاء باعتبارها مقابلة للأصول غير المحسومة.

ويترتب على ذلك، أنه في حالة حسم أصل متداول فلا بد من إضافة ما يقابله من الالتزامات المتداولية غير المضافة للوعاء، كما أنه في حال عدم حسم أصل غير متداول فلا بد من استبعاد ما يقابله من الالتزامات غير المتداولية المضافة للوعاء، ويكون ذلك وفقاً لما نصت عليه المادة الخامسة والعشرون من اللائحة المعروفة بـ «تنسيب الالتزامات المضافة إلى الوعاء الظكي»، ويهدف هذا الإجراء إلى إعمال المقابلة بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، وتكون الحالات المرتبطة بذلك كما يلي:

1. عدم الحاجة إلى تصحيح إضافة الالتزامات: ويكون ذلك عند حسم كل الأصول غير المتداولة، وعدم حسم كل الأصول المتداولة.
2. الحاجة إلى تصحيح الالتزامات المضافة، ويكون ذلك عند تحقق الحالتين التاليتين أو إحداهما:
 - حسم أصل متداول ويكون التصحيح بإضافة ما يقابله من الالتزامات المتداولية غير المضافة للوعاء وذلك بنسبة الأصل المحسوم إلى إجمالي الأصول المتداولة منسوبة للالتزامات المتداولة بما لا يتجاوز قيمة الأصل المحسوم.



- عدم حسم أصل غير متداول ويكون التصحيح باستبعاد ما يقابله من الالتزامات غير المتداوله المضافة إلى الوعاء وذلك بنسبة الأصل غير المحسوم إلى إجمالي الأصول غير المتداوله منسوبة للالتزامات غير المتداوله المضافة إلى الوعاء بما لا يتجاوز قيمة الأصل غير المحسوم.
- و تكون معادلات التصحيح كما يلي:
- عند حسم أصل متداول فلا بد من تصحيح إضافة الالتزامات وذلك بإضافة نسبة من الالتزامات المتداوله غير المضافة للوعاء وذلك كما يلي:

$$\text{الالتزامات المتداوله المضافة إلى الوعاء الزكوي} = \left(\frac{\text{الأصل المتداول المحسوم}}{\text{إجمالي الأصول المتداوله}} \right) \times \text{الالتزامات المتداوله.}$$

- على ألا يتجاوز الالتزام المتداول المضاف إلى الوعاء قيمة الأصل المتداول المحسوم.
- عند عدم حسم أصل غير متداول فلا بد من تصحيح إضافة الالتزامات وذلك باستبعاد نسبة من الالتزامات غير المتداوله المضافة للوعاء وذلك كما يلي:

$$\text{الالتزامات غير المتداوله المستبعدة من الإضافة إلى الوعاء الزكوي} = \left(\frac{\text{الأصل غير المتداول}}{\text{إجمالي الأصول غير المتداوله}} \right) \times \text{الالتزامات غير المتداوله.}$$

- على ألا يتجاوز الالتزام غير المتداول المستبعد من الوعاء قيمة الأصل غير المتداول غير المحسوم.
- وبناءً على ما تقدم فلا حاجة إلى تصحيح الالتزامات المضافة إلى الوعاء عند حسم كل الأصول غير المتداوله، وعدم حسم كل الأصول المتداوله.



حالات التنسبيب

حالات التنسبيب			
قيمة التصحيح	نوع التصحيح	الإجراء	الحالة
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	جسم كامل الأصول غير المتداولة، وعدم جسم كامل الأصول المتداولة
$(الأصل غير المتداول \div إجمالي الأصول غير المتداول) \times$ الالتزامات غير المتداولة	استبعاد نسبة من الالتزامات غير المتداولة من إضافة لوعاء	تنسيب	عدم جسم أصل غير متداول
$(الأصل المتداول \div إجمالي المحسوم) \times$ الأصول المتداولة × الالتزامات المتداولة	إضافة نسبة من الالتزامات المتداولة غير المضافة لوعاء	تنسيب	جسم أصل متداول
يجب ألا يتجاوز الالتزام غير المتداول المستبعد من الوعاء قيمة الأصل غير المحسوم، كما يجب ألا يتجاوز ما يضاف من الالتزامات المتداولة قيمة الأصل المتداول المحسوم			



يتضح مما سبق أهمية تصحيح إضافة الالتزامات للأغراض الزكوية وارتباطها بمبدأ المقابلة الذي يعد من أهم المبادئ المتعلقة بتكوين الوعاء الزكوي، حيث يرتبط إجراء التنسيب بإجراءات إضافة الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة وذلك وفق التالي:

عند قيام المكلف بإضافة الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة، يجب عليه بعد ذلك التتحقق من قيامه بتصحيح هذه الالتزامات المضافة إلى وعاء الزكاة وذلك إما بإضافة عليها في حال حسم أصل متداول أو باستبعاد جزء منها في حال عدم حسم أصل غير متداول. كما أنه من المهم اعتبار أثر إعادة التصنيف على إجراء التنسيب وذلك في الحالات التالية:

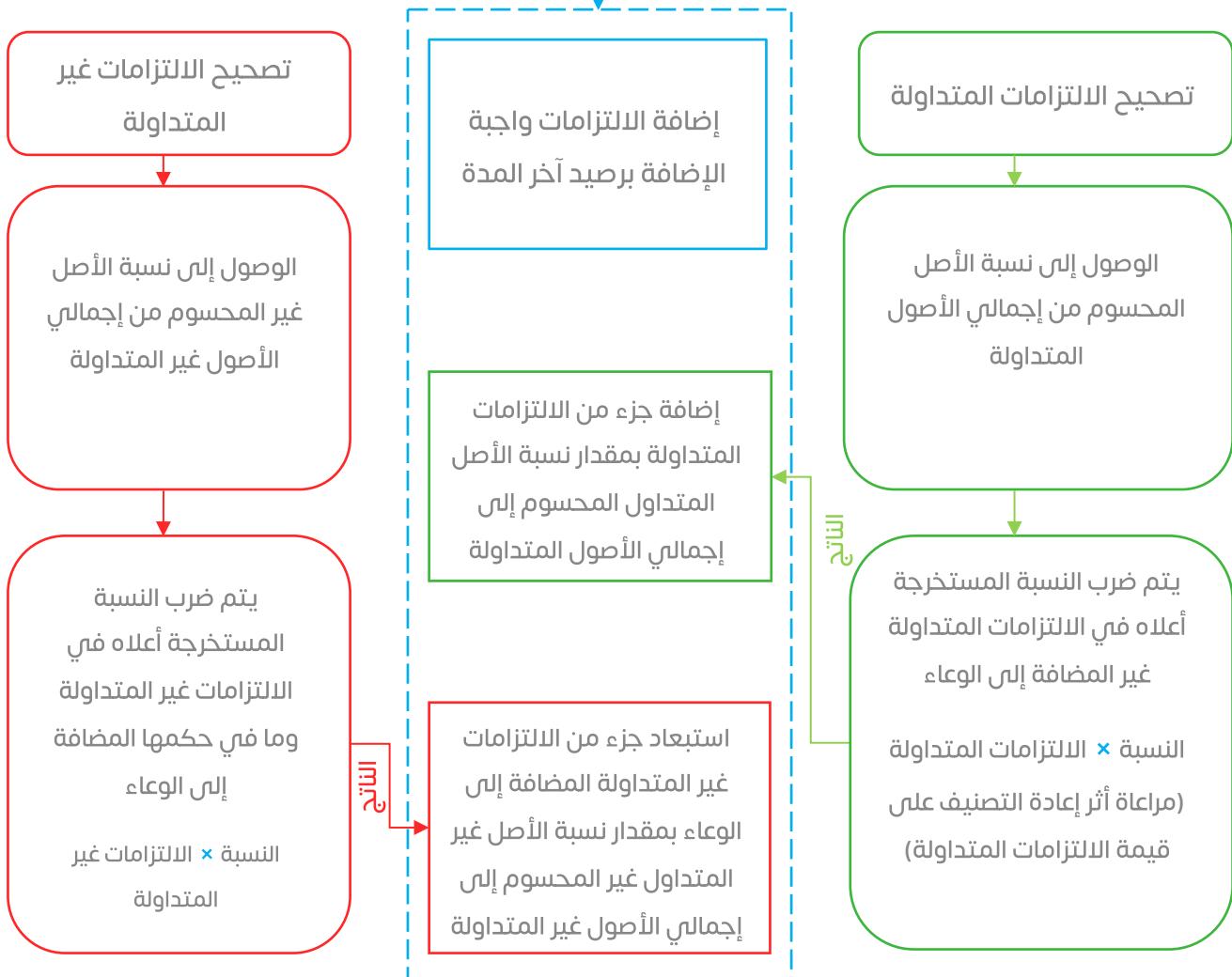
• مراعاة أثر استبعاد المخصصات المصنفة ضمن الالتزامات المتداولة وذلك عند حساب معادلة الالتزامات المتداولة المضافة إلى وعاء الزكاة بسبب حسم أي أصل متداول.

ومثال ذلك في حال إعادة تصنيف أحد المخصصات المصنفة ضمن الالتزامات المتداولة مثل مخصص الزكاة إلى حقوق الملكية، فإن ذلك يستلزم استبعاد هذا المخصص من الالتزامات المتداولة، ما يتربّط عليه تخفيض مبلغ الالتزامات المتداولة غير المضافة إلى الوعاء بمقدار هذا الالتزام المعاد تصنيفه إلى حقوق الملكية، ما سيؤثر في ناتج معادلة إضافة الالتزامات المتداولة بسبب تخفيض قيمة الالتزامات المتداولة.

وسيتم استعراض الأحكام التفصيلية لإعادة التصنيف بين بنود الالتزامات وحقوق الملكية والأثر المترتب عليها في الفقرة (6) من هذا الدليل.



تنسيب الالتزامات المضافة إلى الوعاء الزكوي





4.5. التطبيقات الشاملة

مثال (53):

قائمة المركز المالي التالية لـإحدى شركات الشخص الواحد في نهاية عام 2025م:

قائمة المركز المالي		
		الموجودات
م2024 (ريال)	م2025 (ريال)	
		موجودات متداولة
25,636,824	27,073,763	نقد بالبنوك
15,971,741	16,866,954	مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
41,608,565	43,940,717	مجموع الموجودات المتداولة
		موجودات غير متداولة
95,672,951	93,166,125	ممتلكات وآلات ومعدات
52,087,365	50,434,652	عقارات استثمارية
147,760,316	143,600,777	مجموع الموجودات غير المتداولة
189,368,881	187,541,494	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
		المطلوبات المتداولة
21,360,000	29,370,000	موردون
3,802,080	5,227,860	مخصص زكاة
25,162,080	34,597,860	مجموع المطلوبات المتداولة
		المطلوبات غير المتداولة
30,119,760	39,664,670	قروض طويلة الأجل
6,000,000	10,000,000	الالتزام ضريبي مؤجل
1,897,302	2,840,326	الالتزامات منافع الموظفين
38,017,062	52,504,996	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
		رأس المال
50,000,000	50,000,000	
16,000,000	16,000,000	احتياطي نظامي
60,189,739	34,438,638	أرباح مبقة
126,189,739	100,438,638	مجموع حقوق الملكية
189,368,881	187,541,494	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



كما تتوفرت البيانات التالية لغرض الحساب:

- الموجودات غير المتداولة قابلة للجسم بالكامل.
- الموجودات المتداولة غير قابلة للجسم بالكامل.

ما هي بنود الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة؟

الحل:

يتم حساب بنود الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكوي للشركة كالتالي:

البند	المبلغ (ريال)
قرض طويلة الأجل	39,664,670
التزام ضريبي مؤجل	10,000,000
التزامات منافع الموظفين	2,840,326
إجمالي الالتزامات واجبة الإضافة لوعاء زكاة	52,504,996

يلاحظ عدم القيام بإجراء التنسيب وذلك بسبب حسم كل الأصول غير المتداولة وعدم حسم أي أصل متداول.



مثال (54):

قائمة المركز المالي التالية لـ ٤٠٠ الشركات المدرجة في السوق المالية في نهاية عام ٢٠٢٥م:

قائمة المركز المالي		
		الموجودات
2024 م (ريال)	2025 م (ريال)	
موجودات متداولة		
61,017,338	63,843,143	نقد بالبنوك
26,992,243	28,505,153	مدينون
88,009,581	92,348,296	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
124,374,836	121,115,962	ممتلكات وآلات ومعدات
67,713,574	65,565,048	أصول غير ملموسة
192,088,410	186,681,010	مجموع الموجودات غير المتداولة
280,097,991	279,029,306	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
19,989,440	11,235,480	قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول
20,768,000	30,181,000	الالتزامات عقود إيجار - جزء متداول
7,000,000	8,000,000	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
4,942,704	6,796,218	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
52,700,144	56,212,698	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
15,542,300	45,120,662	قروض طويلة الأجل - جزء متداول
31,042,394	23,933,292	الالتزامات عقود إيجار - جزء غير متداول
14,300,000	19,500,000	stocks مصدرة
2,466,492	3,692,424	الالتزامات منافع الموظفين
63,351,186	92,246,378	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
65,000,000	65,000,000	رأس المال
20,800,000	20,800,000	احتياطي نظامي
78,246,661	44,770,230	أرباح مبقة
164,046,661	130,570,230	مجموع حقوق الملكية
280,097,991	279,029,306	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



كما تتوفر البيانات التالية لغرض الحساب:

- بند «المدينون» عبارة عن مستحقات حكومية قابلة للجسم.
- الموجودات غير المتداولة قابلة للجسم بالكامل.

ما هي بنود الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة؟

الحل:

يتم حساب بنود الالتزامات واجبة الإضافة إلى وعاء زكاة الشركة كالتالي:

أولاً: حساب التنسيب المتعلق بالأصول المتداولة المحسومة:

سبب التنسيب	النسبة	نوع التصحيح	مبلغ التصحيح
أصل متداول محسوم (مستحقات حكومية متأخرة)	مستحقات حكومية متأخرة الموجودات المتداولة	إضافة جزء من الالتزامات المتداولة غير المضافة	$\frac{\%30.8670 * 56,212,698}{= 17,351,173.49}$
	$= \frac{92,348,296}{28,505,153} / \%30.8670$		

ثانياً: حساب بنود الالتزامات:

وعلى ذلك تكون الالتزامات المضافة للوعاء كما يلي:

البند	المبلغ (ريال)
قرص طويل الأجل - جزء متداول	45,120,662
الالتزامات عقود إيجار - جزء غير متداول	23,933,292
stocks مصدرة	19,500,000
الالتزامات منافع الموظفين	3,692,424
إجمالي الالتزامات قبل التنسيب	92,246,378
تصحيح إضافة الالتزامات بسبب حسم أصل متداول - مستحقات حكومية متأخرة	17,351,173.49
إجمالي الالتزامات المضافة بعد التنسيب	109,597,551.49



مثال (55)

قائمة المركز المالي التالية لـإحدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام 2024م:

قائمة المركز المالي		الموجودات
2023م (ريال)	2024م (ريال)	
موجودات متداولة		
79,322,539	82,996,085	نقد بالبنوك
35,089,915	37,056,698	مدينون
4,759,352	49,797,650	مخزون
19,037,409	19,919,060	مستحق من أطراف ذات علاقة
138,209,215	189,769,493	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
69,995,586	66,888,048	ممتلكات وآلات ومعدات
88,027,646	75,234,562	أصول حق استخدام
70,422,116	68,187,649	عقارات استثمارية
28,168,845	37,275,059	أصول العقد
256,614,193	247,585,318	مجموع الموجودات غير المتداولة
394,823,408	437,354,811	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
41,513,160	57,080,595	قرופ قصيرة الأجل
15,986,272	14,606,124	قرופ طويلة الأجل - جزء متداول
26,098,400	19,635,300	التزامات عقود إيجار - جزء متداول
17,683,640	16,190,005	التزامات العقد
1,285,103	1,767,016	دفعات مقدمة قصيرة الأجل
642,551	883,508	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
103,209,126	110,162,548	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
20,204,990	5,865,686	قرופ طويلة الأجل - جزء غير متداول
24,035,511	33,111,327	التزامات عقود إيجار - جزء غير متداول
34,705,396	26,757,420	التزامات العقد
18,590,000	25,350,000	stocks مصدرة
9,295,000	12,675,000	مشتقات الأدوات المالية
32,284,089	24,890,624	التزام ضريبي مؤجل
16,032,198	24,000,756	دفعات مقدمة طويلة الأجل
3,206,439	4,800,151	التزامات منافع الموظفين
158,353,623	157,450,964	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
84,500,000	84,500,000	رأس المال
27,040,000	27,040,000	احتياطي نظامي
21,720,659	58,201,299	أرباح مبقة
133,260,659	169,741,299	مجموع حقوق الملكية
394,823,408	437,354,811	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



كما تتوفر البيانات التالية لغرض الحساب:

- يتضمن بند المخزون قطع غيار قابلة للجسم بمبلغ 10,000,000 ريال.
- يتضمن بند العقارات الاستثمارية عقارات غير قابلة للجسم بمبلغ 20,000,000 ريال.
- بند القروض قصيرة الأجل عبارة عن قرض مرحل من سنة سابقة وتم سداده خلال هذا العام صورياً وقد ثبت للهيئة أخذه لحكم الالتزامات غير المتداولة.

ما هي بنود الالتزامات الواجبة الإضافة لوعاء الزكاة؟

الحل:

يتم حساب بنود الالتزامات الواجبة الإضافة لوعاء زكاة الشركة كالتالي:

أولاً: حساب التنسيب المتعلق بالأصول المتداولة المحسومة:

سبب التنسيب	النسبة	نوع التصحيح	مبلغ التصحيح
أصل متداول محسوم (قطع غيار)	قطع الغيار	إضافة جزء من الالتزامات غير المتداولة المضافة	$= \%5.2696 * 53,081,953$ $= 2,797,206.60$
	الموجودات المتداولة		

يلاحظ أنه تم استبعاد مبلغ القروض قصيرة الأجل من قيمة الالتزامات المتداولة في المعادلة أعلاه بسبب إعادة تصنيف القروض قصيرة الأجل إلى التزامات غير متداولة.

ثانياً: حساب التنسيب المتعلق بالأصول غير المتداولة غير المحسومة:

سبب التنسيب	النسبة	نوع التصحيح	مبلغ التصحيح
أصل غير متداول غير محسوم (عقارات استثمارية)	عقارات استثمارية	استبعاد جزء من الالتزامات غير المتداولة المضافة	$= \%8.0780 * 214,531,559$ $= 17,329,859.34$
	الموجودات غير المتداولة		

يلاحظ أنه تمت إضافة مبلغ القروض قصيرة الأجل إلى قيمة الالتزامات غير المتداولة في المعادلة أعلاه بسبب إعادة تصنيف القروض قصيرة الأجل إلى التزامات غير متداولة.



ثالثاً: حساب بنود الالتزامات:

وعلى ذلك تكون الالتزامات المضافة للوعاء كما يلي:

البند	المبلغ (ريال)
قرص طويل الأجل - جزء غير متداول	5,865,686
الالتزامات عقود إيجار - جزء غير متداول	33,111,327
الالتزامات العقد	26,757,420
stocks مصدرة	25,350,000
مشتقات الأدوات المالية	12,675,000
التزام ضريبي مؤجل	24,890,624
دفعات مقدمة طويلة الأجل	24,000,756
الالتزامات منافع الموظفين	4,800,151
قرص قصيرة الأجل لها حكم الالتزامات غير المتداولة	57,080,595
إجمالي الالتزامات قبل التنسيب	214,531,559
تصحيح إضافة الالتزامات بسبب حسم أصل متداول - قطع غيار	2,797,206.60
تصحيح إضافة الالتزامات بسبب عدم حسم أصل غير متداول - عقارات استثمارية لغرض المتاجرة	(17,329,859.34)
إجمالي الالتزامات المضافة بعد التنسيب	199,998,906.26



5. الفرق بين صافي الربح الدفتري وصافي الربح المعدل

5.1 المقدمة

يتم الوصول إلى الفرق بين صافي الربح (الخسارة) الدفتري وصافي الربح (الخسارة) المعدلة من خلال تعديل صافي الربح أو الخسارة للوصول إلى صافي الربح (الخسارة) المعدل، حيث تقوم المنشأة في نهاية السنة المالية بإعداد قائمة الدخل التي توضح نتيجة النشاط من ربح أو خسارة (صافي الربح الدفتري أو صافي الخسارة الدفتري) الذي يتضمن إيرادات ومصاريف الفترة المحاسبية، وحيث وضعت اللائحة شرطًا وضوابط لقبول حسم المصاروفات من الربح، إضافة إلى بعض الضوابط والاعتبارات المتعلقة بالإيرادات غير المصرح عنها، فإن صافي الربح (الخسارة) الدفتري قد لا يتفق بالضرورة مع صافي الربح (الخسارة) المقبول للأغراض الزكوية، ما يوجب التعديل على صافي الربح (الخسارة) الدفتري حتى يتم الوصول إلى صافي الربح (الخسارة) المتواافق مع أحكام اللائحة، وهو ما يعرف بصافي الربح المعدل.

يتم تعديل صافي الربح الدفتري وفقاً للأحكام الواردة في اللائحة التي تضمنت الأحكام والضوابط العامة للتعديل على نتيجة النشاط، حيث تضمنت المادة الستون من اللائحة آلية معالجة الإيرادات غير المصرح بها، كما تضمنت المادة الحادية والستون من اللائحة آلية معالجة المصاروفات المضخمة المخالفة لمعلومات الهيئة، إضافة إلى إثبات المصاروفات والإيرادات غير الفعلية أو المسجلة بغير قيمتها الحقيقية كما ورد في المادة الرابعة والستين من اللائحة.

إضافة إلى ما تقدم فقد تضمنت المادة الثانية والستون الضوابط العامة لقبول حسم المصاروفات المحمولة على قائمة الدخل، ويقصد بالضوابط العامة لقبول المصاروفات: الشروط والضوابط الواجب تطبيقها لقبول المصاروف من الناحية الزكوية، حيث اشترطت المادة لقبول المصاروفات المحمولة على قائمة الدخل من الناحية الزكوية ثلاثة شروط أساسية، هي كما يلي:

1. أن تكون المصاروفات فعلية، سواء كانت عادية أو ضرورية، ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (9) من المادة الثالثة والستين من اللائحة.
2. أن تكون المصاروفات مرتبطة بالنشاط.
3. أن تكون المصاروفات مثبتة بمستندات قبلها الهيئة.



تعد الشروط المذكورة أعلاه شروطاً عامة لقبول المصاروفات المحمولة على قائمة الدخل من الناحية الزكوية، ولا يتعارض ذلك مع الشروط الخاصة لبعض أنواع المصاروفات الواردة في المادة الثالثة والستين من اللائحة، وهي كما يلي:

1. الديون المعدومة.
2. قسط الاستهلاك السنوي.
3. عوائد التمويل التي يتحمّلها مكلف الحسابات عن موظفيه في عقود تملك المساكن.
4. أجر وبدلات الملاك.
5. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
6. فرق الأجر الذي يزيد على المسجل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
7. التبرعات.
8. المصاروفات الدراسية لأبناء موظفي مكلف الحسابات.
9. المخصصات المكونة خلال العام.
10. الزكاة أو ضريبة الدخل.

تتضمن المصاروفات المذكورة أعلاه شروطاً خاصة لقبولها، وبطبيعة الحال لا بد من تحقق الضوابط العامة فيها، إضافة إلى الشروط الخاصة بها، أما بقية مصاروفات المنشأة فإنه لقبول حسمها لا بد من تتحقق الشروط والضوابط العامة فيها.

في الحالات التي لا تتضمن نتيجة النشاط للمكلف أي مصاريف غير مقبولة أو إيرادات غير مصرح عنها، فإنه لا يلزم أي تعديل على نتيجة النشاط، وفي هذه الحالة يكون صافي الربح - الخسارة - الدفترى مقبولاً للأغراض الزكوية دون أي تعديلات.

يتضح من ذلك أهمية القيام بتعديل نتيجة النشاط وفقاً لمقتضيات المواد النظامية الواردة في اللائحة، حيث يترتب على ذلك الوصول إلى صافي الربح المعدل أو صافي الخسارة المعدلة، والوصول إلى الفرق بين صافي الربح الدفترى وصافي الربح المعدل أو الفرق بين صافي الخسارة الدفترية وصافي الخسارة المعدلة الذي يعد أحد عناصر الإضافة إلى وعاء الزكاة ضمن عناصر حقوق الملكية.

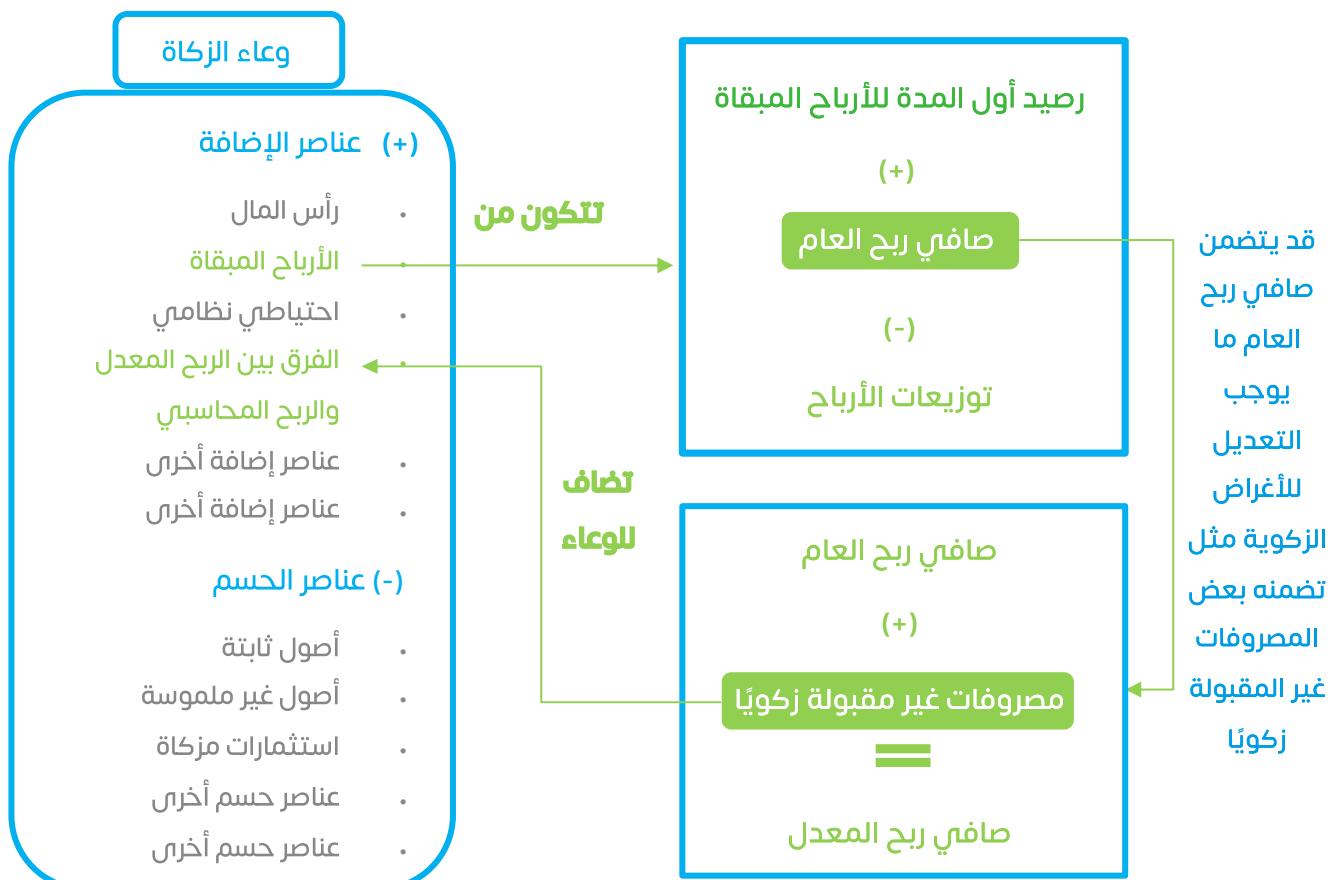


5.2. ارتباط تعديل صافي الربح بعناصر الإضافة لوعاء

يعد الفرق بين صافي الربح الدفتري (الخسارة) وصافي الربح (الخسارة) المعدل أحد بنود الإضافة إلى وعاء الزكاة، ويرتبط هذا البند بنود حقوق الملكية ارتباطاً مباشراً، وذلك لأن بنود حقوق الملكية المضافة إلى وعاء الزكاة تضمنت إضافة بند الأرباح المبقة برصيد آخر المدة، ومن المعلوم أن بند الأرباح المبقة يتضمن صافي الربح الدفتري للعام الذي قد يتضمن بعض المصروفات غير المقبول حسمها للأغراض الزكوية أو بعض الإيرادات غير المصرح عنها، بناءً على ذلك تتم إضافة الفرق بين صافي الربح الدفتري وصافي الربح المعدل إلى وعاء الزكاة باعتباره فرقاً يجب إعادةه إلى صافي الربح الدفتري المضاف إلى وعاء الزكاة مسبقاً ضمن بنود حقوق الملكية.

يتم التعديل على صافي الربح الدفتري بعد الزكاة والضريبة، والسبب في ذلك لأن الربح الدفتري المضمن في بند الأرباح المبقة المضافة إلى وعاء الزكاة هو صافي الربح الدفتري بعد مصروف الزكاة والضريبة.

يُطبق ما تم ذكره على صافي الخسارة الدفتيرية التي تعد في حال تحقيقها جزءاً من الأرباح المبقة المضافة إلى وعاء الزكاة برصيد آخر المدة؛ لذا في حالات تحقق الخسارة تتم إضافة الفرق بين صافي الخسارة المعدلة وصافي الخسارة الدفتيرية إلى وعاء الزكاة.



إضافة إلى ذلك يعد صافي الربح المعدل هو المحدد الأساسي للانتقال للحد الأدنى للوعاء، ويقصد بالحد الأدنى للوعاء: الوعاء الزكوي البديل الذي يتم الانتقال إليه إذا نقص الوعاء عن صافي الربح المعدل كما ورد في المادة السابعة والعشرين من اللائحة التي تضمنت أحكام الحد الأدنى للوعاء، وتضمنت اعتبار صافي الربح المعدل أمرًا لازمًا لتحديد تطابق حالة الانتقال إلى الحد الأدنى للوعاء من عدمه، ويكون الحد الأدنى هو صافي الربح المعدل في حال كان صافي الربح المعدل أقل من مجموع الأصول غير المحسومة مضافًا إليها الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري، حيث إن الحد الأدنى للوعاء يكون الأقل مما يلي:



1. مجموع الأصول غير المحسومة مضادٍ لفرقٍ بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفترى.

2. صافي الربح المعدل.

وبناءً على ما تقدم فإن تعديل صافي الربح - الخسارة- يهدف إلى تحقيق أمور:

الأول: الوصول لفرقٍ بين صافي الربح الدفترى وصافي الربح المعدل الذي يعد أحد عناصر الإضافة إلى وعاء الزكاة.

الثاني: الوصول إلى صافي الربح المعدل الذي يعد المعيار الأساسي لتحديد الحد الأدنى للوعاء.

استخدامات صافي الربح المعدل

يستخدم في الوصول
لفرقٍ بين صافي الربح
المعدل وصافي الربح
الدفترى أحد مكونات
وعاء الزكاة

يستخدم كمحدد للانتقال
إلى الحد الأدنى للوعاء



مثال (56):

البيانات التالية مستخرجة من البيانات النهائية لـ ٦ شركات في نهاية عامها الزكوي:

المبلغ (ريال)	البيان
1,355,966	صافي الربح الدفترى
1,699,238	صافي الربح المعدل

كيف يكون استخدام البيانات أعلاه عند حساب الوعاء الزكوي؟

الحل:

يتم استخدام البيانات المذكورة عند احتساب الوعاء الزكوي كالتالي:

(2)	(1)
<p>الوصول لفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفترى الذى يعد أحد مكونات وعاء الزكاة</p> <p>= صافي الربح المعدل - صافي الربح الدفترى</p> <p>= 1,699,238 ريالاً - 1,355,966 ريالاً = 343,272 ريالاً</p> <p>وبالتالى يضاف مبلغ 343,272 ريالاً إلى وعاء الزكاة.</p>	<p>يعد صافي الربح المعدل معياراً للوصول إلى الحد الأدنى لوعاء الزكاة، وذلك في حال كان صافي الربح المعدل أعلى من ناتج الوعاء الزكوي.</p>

مثال (57):

البيانات التالية مستخرجة من البيانات النهائية لـ ٦ شركات في نهاية عامها الزكوي:

المبلغ (ريال)	البيان
(2,779,289)	صافي الخسارة الدفترية
128,222	صافي الربح المعدل

كيف يكون استخدام البيانات أعلاه عند حساب الوعاء الزكوي؟



الحل:

يتم استخدام البيانات المذكورة عند احتساب الوعاء الزكوي كالتالي:

(2)	(1)
<p>الوصول للفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الخسارة الدفترية الذي يعد أحد مكونات وعاء الزكاة</p> <p>= صافي الربح المعدل - صافي الخسارة الدفترية</p> <p>= 128,222 - (2,779,289) ريالاً = 2,907,511 ريالاً</p> <p>وبالتالي يضاف مبلغ 2,907,511 ريالاً إلى وعاء الزكاة.</p>	<p>يعد صافي الربح المعدل معياراً للوصول إلى الحد الأدنى لوعاء الزكاة، وذلك في حال كان صافي الربح المعدل أعلى من ناتج الوعاء الزكوي.</p>



التطبيقات الشاملة

مثال (58):

ظهرت قائمة الدخل لإحدى الشركات في نهاية عام 2025م كالتالي:

قائمة الدخل (ريال)	
1,600,000	الإيرادات
(480,000)	تكلفة الإيرادات
1,120,000	مجمل الربح
(288,000)	مصاريف عمومية وإدارية
(64,000)	مصاريف البيع والتوزيع
768,000	الربح قبل الزكاة
(120,000)	الزكاة
648,000	صافي الربح الدفتري

بحصص المصاريف العمومية والإدارية تبين وجود التالي:

- تبرعات لا تطبق عليها شروط الجسم مدفوعة بمبلغ 70,000 ريال لإحدى الجهات الخيرية خارج المملكة.
- مصاريف دراسية لأحد الموظفين بمبلغ 20,000 ريال لا تطبق عليها شروط الجسم.

المطلوب: تعديل صافي الربح الدفتري وبيان أثره على الوعاء الزكوي؟

الحل:

يكون تعديل صافي الربح الدفتري في هذه الحالة كما يلي:

صافي الربح الدفتري	648,000 ريال
(+) تبرعات غير مقبولة	70,000 ريال
(+) مصاريف دراسية غير مقبولة	20,000 ريال
(=) صافي الربح المعدل	738,000 ريال



وتتم معالجة ذلك في وعاء الزكاة كالتالي:

احتساب الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري
= صافي الربح المعدل - صافي الربح الدفتري
= 738,000 ريال - 648,000 ريال = 90,000 ريال
وبالتالي يضاف مبلغ 90,000 ريال إلى وعاء الزكاة

- يعد صافي الربح المعدل معياراً للوصول إلى الحد الأدنى لوعاء الزكاة، وذلك في حال كان صافي الربح المعدل أعلى من ناتج الوعاء الزكوي.

مثال (59):

ظهرت قائمة الدخل لإحدى الشركات في نهاية عام 2024م كالتالي:

قائمة الدخل (ريال)	
4,800,000	الإيرادات
(3,440,000)	تكلفة الإيرادات
1,360,000	مجمل الربح
(864,000)	مصاريف عمومية وإدارية
(292,000)	مصاريف البيع والتوزيع
204,000	الربح قبل الزكاة
(360,000)	الزكاة
(156,000)	صافي الخسارة الدفترية

بحص مصاريف البيع والتوزيع تبين وجود التالى:

- مصروف حملات تسويقية غير مؤيد بمستندات ثبوتية بمبلغ 100,000 ريال، وبالتالي لا تطبق عليه الشروط العامة لقبول المصاريف.

المطلوب تعديل صافي الخسارة الدفترية وبيان الأثر على الوعاء الزكوي؟



الحل:

يكون تعديل صافي الخسارة الدفترية في هذه الحالة كما يلي:

صافي الخسارة الدفترية	
(+) مصروف حملات تسويقية غير مؤيد بمستندات	100,000 ريال
(=) صافي الخسارة المعدلة	(56,000) ريال

وتتم معالجة ذلك في وعاء الزكاة كالتالي:

احتساب الفرق بين صافي الخسارة المعدلة وصافي الخسارة الدفترية	
= صافي الخسارة المعدلة - صافي الخسارة الدفترية	
= (156,000) ريال - 100,000 ريال =	(56,000) ريال
وبالتالي يضاف مبلغ 100,000 ريال إلى وعاء الزكاة	

حيث لم يحقق المكلف صافي ربح معدل، فتكون محاسبته الزكوية وفق نتيبة الوعاء الزكوي.

مثال (60):

ظهرت قائمة الدخل لإحدى الشركات في نهاية عام 2024م كالتالي:

قائمة الدخل (ريال)	
الإيرادات	3,840,000
تكلفة الإيرادات	(1,752,000)
مجمل الربح	2,088,000
مصروفات عمومية وإدارية	(691,200)
مصروفات البيع والتوزيع	(233,600)
الربح قبل الزكاة	1,163,200
الزكاة	(288,000)
صافي الربح الدفترى	875,200

بحص تكلفة الإيرادات تبين وجود التالي:

- مصروف استهلاك معدات الشركة بمبلغ 220,000 ريال، وهو مصروف مقبول زكويًا.

المطلوب تعديل صافي الربح الدفترى وبيان الأثر على الوعاء الزكوي؟



الحل:

- في هذه الحالة لا يوجد تعديل على صافي الربح الدفترى حيث يعد مصروف الاستهلاك مقبولاً زكويأ، وبالتالي يتساوى صافي الربح الدفترى مع صافي الربح المعدل ولا يوجد فرق يضاف إلى وعاء الزكاة، كما يعد صافي الربح الدفترى (المعدل) في هذه الحالة معياراً للوصول إلى الحد الأدنى لوعاء الزكاة، وذلك في حال كان صافي الربح الدفترى (المعدل) أعلى من ناتج الوعاء الزكوي.



6. معالجات إعادة تصنیف عناصر الإضافة

6.1 المقدمة

تأتي أهمية إعادة التصنیف للأغراض الزکویة بسبب اختلاف التصنیف الزکوی لبعض البنود عن التصنیف المحاسبی لها، إضافة إلى الأثر الزکوی لذلك الاختلاف، ومن ذلك اختلاف أحكام الإضافة المتعلقة بالبنود المصنفة ضمن حقوق الملكیة عن أحكام الإضافة المتعلقة بالبنود المصنفة ضمن الالتزامات في عدد من الجوانب، وذلك كما يلي:

1. لا يوجد حد لإضافة حقوق الملكیة وما في حکمها إلى وعاء الزکاة، بينما تتم إضافة الالتزامات واجبة الإضافة بحد محسومات الوعاء.
2. لا يتم إجراء أي تسویة أو تصحیح على حقوق الملكیة وما في حکمها عند إضافتها إلى الوعاء، بينما يجب إجراء تصحیح إضافة الالتزامات إلى الوعاء في حالات محددة وفقاً لأحكام التنسيب الواردة في المادة الخامسة والعشرين من اللائحة.
3. تعد حقوق الملكیة وما في حکمها مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح أو (الخسارة) المعدل للسنة، وصافي الربح أو (الخسارة) الدفترية هي الحد الأعلى لوعاء الزکاة، بينما لا يطبق ذلك على بند الالتزامات واجبة الإضافة إلى الوعاء.

وذلك اختلاف أحكام الإضافة المتعلقة بالالتزامات غير المتناولة عن أحكام الإضافة المتعلقة بالالتزامات المتناولة، من كون الالتزامات غير المتناولة تضاف إلى وعاء الزکاة برصيد آخر المدة بينما لا تضاف الالتزامات المتناولة إلا في حالات محددة وذلك كما تم تفصيله في الفقرة (4.3) من هذا الدليل.

ينشأ عن ذلك ضرورة التفريقي بين حقوق الملكیة والالتزامات للأغراض الزکویة، وكذلك ضرورة التفريقي بين الالتزامات المتناولة والالتزامات غير المتناولة للأغراض الزکویة، وذلك لاختلاف أحكام الإضافة المرتبطة بهذه البنود.

فيما يتعلق بتصنیف البنود فإن الأصل هو الاعتماد على التصنیف الظاهر في القوائم المالية للمکلف وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة التاسعة من اللائحة من اعتماد المعايير المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بشأن المصطلحات والمعالجات المحاسبية والتقارير المالية المقدمة للهيئة للأغراض الزکویة، مالم ينص على خلاف ذلك في اللائحة، وبناء على ذلك يمكن حصر البنود التي يمكن أن يرد عليها إعادة التصنیف فيما يلي:



- البنود التي يمكن أن يعاد تصنيفها إلى حقوق الملكية:
تعامل الالتزامات وفقاً لتصنيفها المحاسبي ضمن بنود الالتزامات للأغراض الزكوية ولا يعاد تصنيفها إلى بنود حقوق الملكية، باستثناء البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية ومن ذلك ما يلي:
 1. المخصصات.
 2. الأرباح تحت التوزيع.
 3. قروض الشركاء الدائنة.وذلك وفقاً للأحكام التفصيلية الواردة في الفقرة (3.7) من هذا الدليل.
- البنود التي يمكن أن يعاد تصنيفها إلى الالتزامات غير المتداولة:
تعامل الالتزامات المتداولة وفقاً لتصنيفها المحاسبي للأغراض الزكوية ولا يعاد تصنيفها إلى الالتزامات غير المتداولة، باستثناء ما يلي:
 1. في حال ثبت للهيئة أن الالتزام المتداول في حكم الالتزام غير المتداول.وذلك وفقاً للأحكام التفصيلية الواردة في الفقرة (4.3.3) من هذا الدليل.

يتطلب إجراء إعادة التصنيف تحليلاً دقيقاً للبنود قائمة المركز المالي وذلك للوصول إلى البنود التي يجب إعادة تصنيفها للأغراض الزكوية، حيث قد تظهر بعض هذه البنود في قائمة المركز المالي بشكل مباشر مثل بعض أنواع المخصصات مثل مخصص الزكاة.

بعد الوصول للبنود واجبة إعادة التصنيف وإعادة تصنيفها فإن ذلك يستلزم استبعاد هذه البنود من تصنيفها السابق، ما له أثر في إجراءات حساب الوعاء الأخرى حيث تعد مجموعات الأصول والالتزامات الظاهرة في قائمة المركز المالي مرتبطة بأحكام حساب وعاء الزكاة، وذلك بناء على أحكام حساب وعاء الزكاة التي تنص على إضافة بنود حقوق الملكية إلى وعاء الزكاة والتعامل مع الالتزامات حسب تصنيفها المحاسبي، ومقابلة الأصول بالالتزامات وما يتربى على ذلك من أحكام الإضافة والتنسيب، إضافة إلى عناصر الجسم من وعاء الزكاة والتي ترتبط بشكل مباشر بالالتزامات المضافة إلى الوعاء في حالات التنسيب.

ومثال ذلك: عند إعادة تصنیف مخصص الزكاة المصنف ضمن الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية فيتم القيام بما يلي:

- إضافة مخصص الزكاة إلى بنود حقوق الملكية برصيد آخر المدة.
- استبعاد مخصص الزكاة من الالتزامات المتداولة، ما له أثر في إجراءات الوعاء الأخرى مثل إجراء تنسيب الالتزامات الذي يعتمد في إحدى حالاته على إضافة نسبة من الالتزامات المتداولة إلى الوعاء.



بناء على ذلك ولأغراض حساب الوعاء الزكوي فلا بد من تصحيف قيمة الأصول والالتزامات المتأثرة بالبنود المعاد تصنيفها لما لذلك من الآثار على حساب الوعاء الزكوي لمكمل الحسابات، ومن أمثلة تلك الآثار على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. اختلاف قيمة الالتزامات المتداولة له أثر في قيمة الالتزام المتداول المضاف إلى الوعاء عند حسم أصل متداول في حالات التنسيب.
2. اختلاف قيمة الالتزامات غير المتداولة لها أثر في قيمة الالتزامات المضاف إلى الوعاء عند رفض حسم أصل غير متداول.

ينشأ عن ذلك ضرورة إعادة حساب قيم هذه المجموعات عند إجراء إعادة تصنيف أي بند من البنود المرتبطة بها، ومثال ذلك فإنه في حال إعادة تصنيف مخصص الزكاة ضمن بنود حقوق الملكية فإن الواجب استبعاده من الالتزامات المتداولة لما لذلك من الأثر عند حساب الوعاء الزكوي.

ومثال ذلك: عند إعادة تصنيف الأرباح تحت التوزيع المصنفة ضمن الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية فيتم القيام بما يلي:

- إضافة الأرباح تحت التوزيع ضمن بنود حقوق الملكية برصيد آخر المدة.
- استبعاد الأرباح تحت التوزيع من الالتزامات المتداولة، ما له أثر في إجراءات الوعاء الآخرين عند إجراء تنسيب الالتزامات الذي يعتمد في إحدى حالاته على إضافة نسبة من الالتزامات المتداولة إلى الوعاء عند حسم أصل متداول.

كما سيتم في الفقرات التالية استعراض حالات إعادة التصنيف للبنود وما يترب على ذلك من الآثار والمعالجات.



6.2. حالات إعادة تصنیف البنود المصنفة ضمن الالتزامات

6.2.1. إعادة تصنیف الالتزام المتداول إلى حقوق الملكية

من حالات إعادة التصنیف أن تتم معاملة التزام متداول معاملة حقوق الملكية.

3. **الصورة:** أن يظهر ضمن الالتزامات المتداول للمكلف أحد البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية، مثل أن يظهر ضمن الالتزامات المتداول لمكلف بند أرباح تحت التوزيع أو مخصص زكاة، وفي هذه الحالة يجب إعادة تصنیف البند إلى حقوق الملكية للأغراض الزکوية حيث يضاف إلى الوعاء برصيد آخر المدة ضمن حقوق الملكية.

• **المعالجة:** يترتب على إعادة تصنیف الالتزام المتداول إلى حقوق الملكية ما يلي:

4. إضافة الالتزام المتداول ضمن بنود حقوق الملكية وما في حكمها، ما سيترتب عليه زيادة بنود حقوق الملكية وما في حكمها بمقدار هذا البند.
5. استبعاد البند المعاد تصنیفه من الالتزامات المتداول، ما سيترتب عليه انخفاض الالتزامات المتداوله بمقدار هذا البند.

تنثر إجراءات حساب الوعاء الزکوي بهذه المعالجة ومن ذلك ما يلي:

- زيادة مبلغ حقوق الملكية وما في حكمها، ما سيترتب عليه زيادة قيمة حقوق الملكية المضافة إلى وعاء الزكاة وفقاً للمادة الثالثة والعشرين من اللائحة.
- زيادة مبلغ حقوق الملكية وما في حكمها، ما سيترتب عليه زيادة الحد الأعلى لوعاء الزكاة وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من اللائحة التي تضمنت أن الحد الأعلى لوعاء هو حقوق الملكية وما في حكمها مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح أو (الخسارة) المعدل للسنة، وصافي الربح أو (الخسارة) الدفترية هي الحد الأعلى لوعاء الزكاة.
- انخفاض مبلغ الالتزامات المتداول، ما سيترتب عليه انخفاض قيمة الالتزامات المتداوله في معايده التنسیب عند حسم أي أصل متداول وفقاً للمادة الخامسة والعشرين من اللائحة.
- انخفاض مبلغ الالتزامات المتداول، ما سيترتب عليه انخفاض الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء عند مقارنتها بالأصول غير المحسومة وفقاً للفقرة (ج) من الفقرة (2) من المادة التاسعة والعشرين من اللائحة.



مثال (61):

قائمة المركز المالي التالية لـ ٦٠٢٤ الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام ٢٠٢٤:

قائمة المركز المالي		
الموجودات		
2023 (ريال)	2024 (ريال)	
موجودات متداولة		
4,762,901	7,848,080	نقد وما في حكمه
10,974,164	13,120,332	مدينون
15,737,065	20,968,412	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
34,570,817	33,975,902	ممتلكات ومعدات
12,527,937	12,135,719	موجودات غير ملموسة
47,098,754	46,111,621	مجموع الموجودات غير المتداولة
62,835,819	67,080,033	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
5,252,046	7,544,921	قروض قصيرة الأجل
3,402,102	3,161,332	دائنون
1,350,339	1,498,760	مخصص زكاة
10,004,487	12,205,013	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
13,034,333	11,861,874	قروض طويلة الأجل
4,470,995	4,780,163	الالتزامات منافع الموظفين
17,505,328	16,642,037	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
13,500,000	13,500,000	رأس المال
3,750,000	3,750,000	احتياطي نظامي
18,076,004	20,982,983	أرباح مبقة
35,326,004	38,232,983	مجموع حقوق الملكية
62,835,819	67,080,033	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



ما هي المعالجة الزكوية لإعادة تصنيف الالتزامات المتداولة للشركة؟

الحل:

تحليل الالتزامات المتداولة يظهر وجود بنود تستلزم إعادة التصنيف للأغراض الزكوية كما يلي:

البند	الالتزام متداول	حقوق ملكية وما في حكمها	المبلغ (ريال)
مخصص زكاة		حقوق ملكية وما في حكمها	1,498,760

يتربى على القيام بإجراء إعادة التصنيف تأثير إجراءات حساب الوعاء الزكوي، وذلك كما يلي:

أولاً: حقوق الملكية وما في حكمها بعد إعادة التصنيف ستكون كالتالي:

حقوق الملكية	م2024
رأس المال	13,500,000
احتياطي نظامي	3,750,000
أرباح مبقة	20,982,983
مخصص زكاة	1,498,760
مجموع حقوق الملكية	39,731,743

ثانياً: الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف ستكون كالتالي:

المطلوبات المتداولة	م2024
قرصنة قصيرة الأجل	7,544,921
دائعون	3,161,332
مجموع المطلوبات المتداولة	10,706,253

يراعى عند حساب الوعاء الزكوي استخدام قيم بنود حقوق الملكية والالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف، ومن ذلك ما يلي:

- تتم إضافة بنود حقوق الملكية وما في حكمها إلى وعاء الزكاة بقيمتها بعد إعادة التصنيف.
- عند إجراء التنسيب فيما يتعلق بالالتزامات المتداولة يتم استخدام قيمة الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف.



مثال (62):

قائمة المركز المالي		
الموجودات		
الموجودات المتداولة	الموجودات غير المتداولة	المطلوبات المتداولة
الموجودات المتداولة	الموجودات غير المتداولة	المطلوبات المتداولة
الموجودات المتداولة	الموجودات غير المتداولة	المطلوبات المتداولة
نقد وما في حكمه	ممتلكات ومعدات	تسهيلات بنكية
مدينون	استثمارات	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
مخزون	مجموع الموجودات المتداولة	مخصص زكاة
11,802,798	15,726,309	9,153,759
مجموع الموجودات المتداولة		
مجموع الموجودات غير المتداولة		
مجموع المطلوبات المتداولة		
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات غير المتداولة		
المطلوبات المتداولة		
قرض	التزامات منافع الموظفين	رأس المال
احتياطي نظامي	أرباح مبقة	احتياطي نظامي
أرباح	مجموع المطلوبات غير المتداولة	أرباح
13,128,995	12,481,528	10,125,000
مجموع المطلوبات غير المتداولة		
حقوق الملكية		
رأس المال		
احتياطي نظامي		
أرباح مبقة		
مجموع حقوق الملكية		
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		



وبالرجوع لتحليلات حسابات الشركة ظهرت تفاصيل أرصدة نهاية المدة لبعض البنود كما يلي: تحليل بند مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى.

المبلغ (ريال)	البند
1,170,999	مصاريف إيجارات مستحقة
1,200,000	أرباح تحت التوزيع
2,370,999	الإجمالي

ما هي المعالجة الزكوية لـ إعادة تصنیف الالتزامات المتداولة للشركة؟

الحل:

بتحليل الالتزامات المتداولة يظهر وجود بنود تستلزم إعادة التصنیف للأغراض الزكوية كما يلي:

المبلغ (ريال)	التصنيف الجديد للأغراض الزكوية	التصنيف الحالي	البند
1,124,070	حقوق ملكية وما في حكمها	التزام متداول	مخصص زكاة
1,200,000	حقوق ملكية وما في حكمها	التزام متداول	أرباح تحت التوزيع

يتربّ على القيام بـ إجراء إعادة التصنیف تأثیر إجراءات حساب الوعاء الزكوي، وذلك كما يلي:

أولاً: حقوق الملكية وما في حكمها بعد إعادة التصنیف ستكون كالتالي:

حقوق الملكية	2024
رأس المال	10,125,000
احتياطي نظامي	2,812,500
أرباح مبقة	15,737,237
مخصص زكاة	1,124,070
أرباح تحت التوزيع	1,200,000
مجموع حقوق الملكية	30,998,807



ثانيًا: الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف ستكون كالتالي:

المطلوبات المتداولة	2024
تسویيات بنكية	5,658,690
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	1,170,999
مجموع المطلوبات المتداولة	6,829,689

يراعى عند حساب الوعاء الزكوي استخدام قيم بنود حقوق الملكية والالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف، ومن ذلك ما يلي:

- تتم إضافة بنود حقوق الملكية إلى وعاء الزكاة بعد إعادة التصنيف.
- عند إجراء التنسيب فيما يتعلق بالالتزامات المتداولة يتم استخدام قيمة الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف.



6.2.2 إعادة تصنيف الالتزام غير المتداول إلى حقوق الملكية

من حالات إعادة التصنيف أن تتم معاملة التزام غير متداول معاملة حقوق الملكية.

4. الصورة: أن يظهر ضمن الالتزامات غير المتداوله للمكلف أحد البنود التي تعامل معاملة حقوق الملكية، مثل أن يظهر ضمن الالتزامات غير المتداوله للمكلف بند قروض شركاء دائنة لم تطبق عليها شروط معاملتها معاملة الالتزام، وفي هذه الحالة يجب إعادة تصنيف البند إلى حقوق الملكية للأغراض الزكوية حيث يضاف إلى الوعاء برصيد آخر المدة ضمن حقوق الملكية.

المعالجة: يترب على إعادة تصنيف الالتزام غير المتداول إلى حقوق الملكية ما يلي:

1. إضافة الالتزام غير المتداول ضمن بنود حقوق الملكية وما في حكمها، ما سيترتب عليه زيادة بنود حقوق الملكية وما في حكمها بمقدار هذا البند.

2. استبعاد البند المعاد تصنيفه من الالتزامات غير المتداوله، ما سيترتب عليه انخفاض الالتزامات غير المتداوله بمقدار هذا البند.

تأثير إجراءات حساب الوعاء الزكوي بهذه المعالجة ومن ذلك ما يلي:

زيادة مبلغ حقوق الملكية وما في حكمها، ما سيترتب عليه زيادة قيمة حقوق الملكية المضافة إلى وعاء الزكاة وفقاً للمادة الثالثة والعشرين من اللائحة.

زيادة مبلغ حقوق الملكية وما في حكمها، ما سيترتب عليه زيادة الحد الأعلى لوعاء الزكاة وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من اللائحة.

انخفاض مبلغ الالتزامات غير المتداوله، ما سيترتب عليه انخفاض قيمة الالتزامات غير المتداوله المضافة إلى وعاء الزكاة وفقاً للمادة التاسعة والعشرين من اللائحة.



مثال (63)

قائمة المركز المالي التالية لـ ٤٠٢٥ الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام ٢٠٢٥م:

قائمة المركز المالي		
الموجودات		
2024 م (ريال)	2025 م (ريال)	
موجودات متداولة		
2,619,716	3,642,653	نقد وما في حكمه
2,165,361	2,614,854	مدينون
4,785,077	6,257,507	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
7,778,434	7,644,578	ممتلكات ومعدات
2,781,286	2,693,037	موجودات غير ملموسة
10,559,720	10,337,615	مجموع الموجودات غير المتداولة
15,344,797	16,595,122	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
1,181,710	1,697,607	قروض قصيرة الأجل
765,473	711,300	دائنون
1,947,183	2,408,907	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
2,932,725	2,668,922	قروض طويلة الأجل
1,005,974	1,075,537	التزامات منافع الموظفين
1,548,064	1,876,835	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
5,486,763	5,621,294	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
3,000,000	3,000,000	رأس المال
843,750	843,750	احتياطي نظامي
4,067,101	4,721,171	أرباح مبقة
7,910,851	8,564,921	مجموع حقوق الملكية
15,344,797	16,595,122	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



وبالرجوع لتحليلات حسابات الشركة ظهرت تفاصيل أرصدة نهاية المدة لبعض البنود كما يلي:

تحليل بند مستحق إلى أطراف ذات علاقة

البند	المبلغ (ريال)	البيان
مستحق إلى الشريك	1,876,835	عبارة عن مدفوعات بالإنابة لا يستحق عليها الشريك عوائد.
	1,876,835	

ما هي المعالجة الزكوية لإعادة تصنيف الالتزامات غير المتداولة للشركة؟

الحل:

بتحليل الالتزامات غير المتداولة يظهر وجود بند تستلزم إعادة التصنيف للأغراض الزكوية كما يلي:

البند	التصنيف الحالي	التصنيف الجديد للأغراض الزكوية	المبلغ (ريال)
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	التزام غير متداول	حقوق ملكية وما في حكمها	1,876,835

يتربّ على القيام بإجراء إعادة التصنيف تأثير إجراءات حساب الوعاء الزكوي، وذلك كما يلي:

أولاً: حقوق الملكية وما في حكمها بعد إعادة التصنيف ستكون كالتالي:

حقوق الملكية	2025م
رأس المال	3,000,000
احتياطي نظامي	843,750
أرباح مبقة	4,721,171
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	1,876,835
مجموع حقوق الملكية	10,441,756



ثانيًا: الالتزامات غير المتداولة بعد إعادة التصنيف ستكون كالتالي:

المطلوبات غير المتداولة	م2025
قرض طويلة الأجل	2,668,922
الالتزامات منافع الموظفين	1,075,537
مجموع المطلوبات غير المتداولة	3,744,459

يراعى عند حساب الوعاء الزكوي استخدام قيم بنود حقوق الملكية والالتزامات غير المتداولة بعد التنسيب، ومن ذلك ما يلي:

- تتم إضافة بنود حقوق الملكية إلى وعاء الزكاة بعد إعادة التصنيف.
- تتم إضافة الالتزامات غير المتداولة إلى وعاء الزكاة بعد إعادة التصنيف.
- عند إجراء التنسيب فيما يتعلق بالالتزامات غير المتداولة يتم استخدام قيمة الالتزامات غير المتداولة بعد إعادة التصنيف.



6.2.3 إعادة تصنيف الالتزام المتداول إلى التزام غير متداول

من حالات إعادة التصنيف أن تتم معاملة التزام متداول معاملة التزام غير متداول.

6. الصورة: أن يظهر ضمن الالتزامات المتداول للمكلف أحد البنود التي تعامل معاملة الالتزامات غير المتداول، مثل أن يظهر ضمن الالتزامات المتداول للمكلف قرض متداول له حكم غير المتداول كأن يقوم المكلف بتجديد القرض مع الدائن نفسه وفقاً لما تم تفصيله في الفقرة (4.3.3) من هذا الدليل.

المعالجة: يترب على إعادة تصنيف الالتزام المتداول إلى الالتزام غير المتداول ما يلي:

- إضافة الالتزام المتداول ضمن الالتزامات غير المتداول، ما سيترتب عليه زيادة الالتزامات غير المتداول بمقدار هذا البند.
- استبعاد البند المعاد تصنيفه من الالتزامات المتداول، ما سيترتب عليه انخفاض الالتزامات المتداول بمقدار هذا البند.

تأثير إجراءات حساب الوعاء الزكوي بهذه المعالجة ومن ذلك ما يلي:

- زيادة مبلغ الالتزامات غير المتداول، ما سيترتب عليه زيادة قيمة الالتزامات غير المتداول المضافة إلى وعاء الزكاة وفقاً للمادة الثالثة والعشرين من اللائحة.
- انخفاض مبلغ الالتزامات المتداول، ما سيترتب عليه انخفاض قيمة الالتزامات المتداول في معادلة التنسيب عند حسم أي أصل متداول وفقاً للمادة الخامسة والعشرين من اللائحة.
- انخفاض مبلغ الالتزامات المتداول، ما سيترتب عليه انخفاض الالتزامات غير المضافة إلى الوعاء عند مقارنتها بالأصول غير المحسومة وفقاً للفقرة (ج) من الفقرة (2) من المادة التاسعة والعشرين من اللائحة.



مثال (64):

قائمة المركز المالي التالية لـ ٦٩ الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام ٢٠٢٤م:

قائمة المركز المالي		الموجودات
2023م (ريال)	2024م (ريال)	
موجودات متداولة		
10,478,866	14,570,612	نقد وما في حكمه
5,669,884	6,132,558	مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
8,661,442	10,459,415	مستحق من أطراف ذات علاقة
24,810,192	31,162,585	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
31,113,735	30,578,311	ممتلكات ومعدات
11,125,143	10,772,147	أصول حق استخدام
42,238,878	41,350,458	مجموع الموجودات غير المتداولة
67,049,070	72,513,043	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
4,726,841	6,790,428	قروض قصيرة الأجل
2,965,889	3,225,669	قروض طويلة الأجل - جزء متداول
3,061,892	2,845,199	ص
5,116,998	5,669,632	دائنون
15,871,620	18,530,928	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
11,730,899	10,675,687	قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول
6,192,256	7,507,341	التزام عقود الإيجار - جزء غير متداول
4,023,895	4,302,146	التزامات منافع الموظفين
21,947,050	22,485,174	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
12,000,000	12,000,000	رأس المال
3,375,000	3,375,000	احتياطي نظامي
13,855,400	16,121,941	أرباح مبقة
29,230,400	31,496,941	مجموع حقوق الملكية
67,049,070	72,513,043	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



وبالرجوع لتحليلات حسابات الشركة وبفحص عمليات القروض للشركة ثبت للهيئة أن القروض قصيرة الأجل لها حكم القروض غير المتداولة حيث كان سداد هذه القروض خلال العام سداداً صورياً مع انطباق كل الضوابط الأخرى وال المتعلقة باعتبار الدين المتداول له حكم الدين غير المتداول.

ما هي المعالجة الزكوية لإعادة تصنيف الالتزامات المتداولة للشركة؟

الحل:

بتحليل الالتزامات غير المتداولة يظهر وجود بنود تستلزم إعادة التصنيف للأغراض الزكوية كما يلي:

المبلغ (ريال)	التصنيف الجديد للأغراض الزكوية	التصنيف الحالي	البند
6,790,428	التزام غير متداول	التزام متداول	قروض قصيرة الأجل

يتربى على القيام بإجراء إعادة التصنيف تأثير قائمة المركز المالي، ماله أثر في إجراءات حساب الوعاء الزكوي، وذلك كما يلي:

أولاً: الالتزامات غير المتداولة بعد إعادة التصنيف ستكون كالتالي:

المطلوبات غير المتداولة	2024م
قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول	10,675,687
التزام عقود الإيجار - جزء غير متداول	7,507,341
التزامات منافع الموظفين	4,302,146
قروض قصيرة الأجل مجدولة	6,790,428
مجموع المطلوبات غير المتداولة	29,275,602



ثانيًا: الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف ستكون كالتالي:

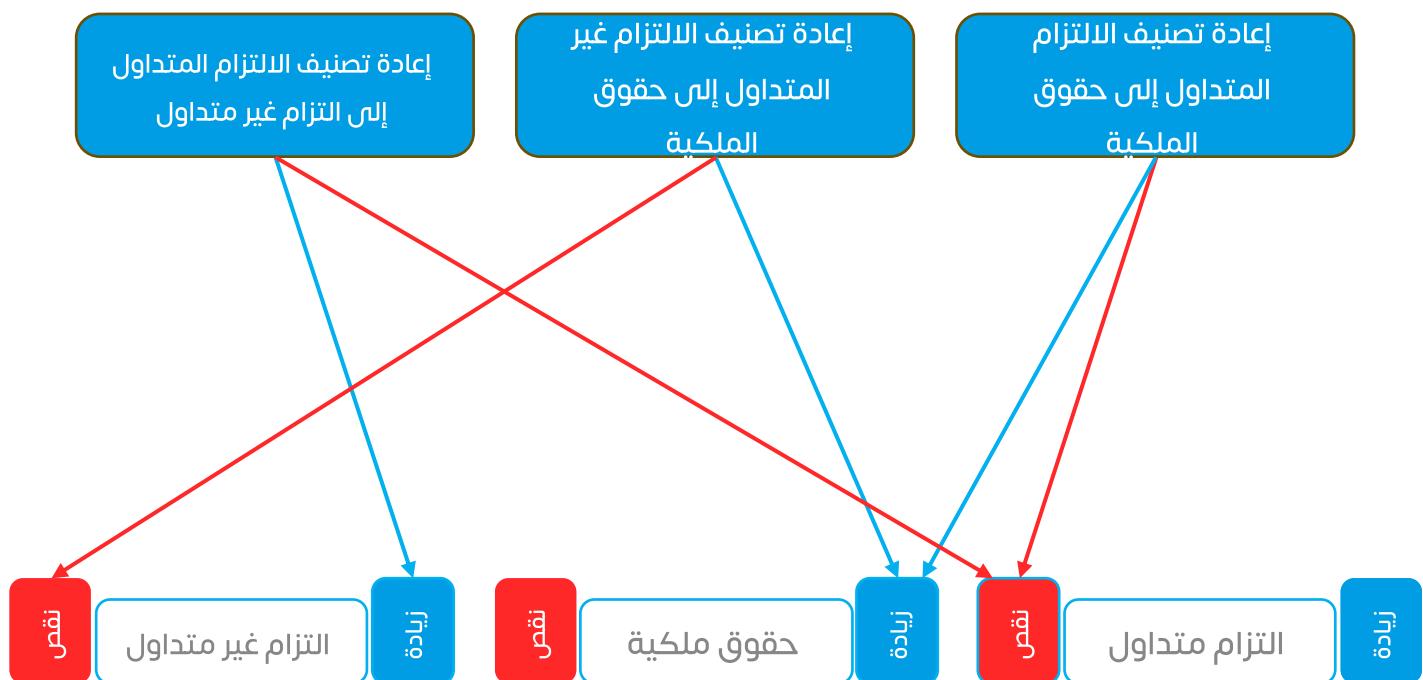
المطلوبات المتداولة	2024
قرض طويلة الأجل - جزء متداول	3,225,669
التزام عقود الإيجار - جزء متداول	2,845,199
دائنون	5,669,632
مجموع المطلوبات المتداولة	11,740,500

يراعى عند حساب الوعاء الزيكيوي استخدام قيم بنود الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة
تم إضافة بنود الالتزامات غير المتداولة إلى وعاء الزكاة بعد إعادة التصنيف.

- عند إجراء التنسيب فيما يتعلق بالالتزامات المتداولة يتم استخدام قيمة الالتزامات المتداولة
بعد إعادة التصنيف.
- عند إجراء التنسيب فيما يتعلق بالالتزامات غير المتداولة يتم استخدام قيمة الالتزامات غير
المتداولة بعد إعادة التصنيف.



حالات إعادة تصنیف البنود المصنفة ضمن الالتزامات





6.3. التطبيقات الشاملة

مثال (65):

قائمة المركز المالي التالية لـحدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام 2024م:

قائمة المركز المالي		
الموجودات		
الموجودات	2023م (ريال)	2024م (ريال)
موجودات متداولة		
نقد بالبنوك	27,570,685	34,258,110
مستحق من أطراف ذات علاقة	6,806,696	7,362,136
مجموع الموجودات المتداولة	34,377,381	41,620,246
موجودات غير متداولة		
ممتلكات وألات ومعدات	37,352,039	36,709,263
أصول حق استخدام	13,355,735	12,931,962
مجموع الموجودات غير المتداولة	50,707,774	49,641,225
مجموع الموجودات	85,085,155	91,261,471
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
قروض قصيرة الأجل	5,674,573	8,151,909
الالتزامات عقود إيجار	6,125,584	6,899,556
دائنون	4,083,489	3,823,349
مجموع المطلوبات المتداولة	15,883,646	18,874,814
المطلوبات غير المتداولة		
قروض طويلة الأجل	20,822,192	19,951,005
الالتزامات عقود إيجار	8,865,223	9,866,535
الالتزامات منافع الموظفين	4,830,686	5,164,727
مجموع المطلوبات غير المتداولة	34,518,101	34,982,267
حقوق الملكية		
رأس المال	14,000,000	14,000,000
احتياطي نظامي	4,050,000	4,050,000
أرباح مبقة	16,633,408	19,354,390
مجموع حقوق الملكية	34,683,408	37,404,390
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	85,085,155	91,261,471



كما تتوفر البيانات التالية لغرض حساب إضافات الوعاء الزكوي:

يبلغ صافي الربح الدفتري في نهاية العام 5,300,000 ريال.

يبلغ صافي الربح المعدل في نهاية العام للأغراض الزكوية 5,300,000 ريال.

كيف يتم حساب بنود الإضافات إلى الوعاء الزكوي؟

الحل:

يتم حساب بنود الإضافات لوعاء زكاة الشركة كالتالي:

أولاً: ستكون بنود حقوق الملكية وما في حكمها كالتالي:

البند	المبلغ (ريال)
رأس المال	14,000,000
احتياطي نظامي	4,050,000
أرباح مبقة	19,354,390
إجمالي حقوق الملكية وما في حكمها	37,404,390

يلاحظ أنه لا توجد بنود تستلزم إعادة تصنيفها إلى حقوق الملكية في هذه الحالة.

ثانياً: ستكون بنود الالتزامات كالتالي:

البند	المبلغ (ريال)
قرض طويلة الأجل	19,951,005
الالتزامات عقود إيجار	9,866,535
الالتزامات منافع الموظفين	5,164,727
إجمالي بنود الالتزامات	34,982,267

يلاحظ أنه لا يوجد تنسيب متعلق بالالتزامات في هذه الحالة.



ثالثاً: يلاحظ أنه لا يوجد فرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري في هذه الحالة.

وبالتالي ستكون بنود الإضافات إلى الوعاء الزكوي للشركة كالتالي:

البند	المبلغ (ريال)
حقوق الملكية وما في حكمها	37,404,390
الالتزامات واجبة الإضافة	34,982,267
الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري	0
إجمالي إضافات الوعاء الزكوي	72,386,657



مثال (66):

قائمة المركز المالي التالية لـ ٢٠٢٥م (ريال) في السوق المالية في نهاية عام ٢٠٢٦م:

قائمة المركز المالي		الموجودات
2025م (ريال)	2026م (ريال)	موجودات متداولة
موجودات متداولة		
10,323,826	23,936,696	نقد بالبنوك
10,313,212	12,486,071	مخزون
17,634,237	17,736,660	مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
38,271,275	54,159,427	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
28,557,650	27,722,042	ممتلكات وآلات ومعدات
17,362,455	16,811,551	أصول حق استخدام
45,920,105	44,533,593	مجموع الموجودات غير المتداولة
84,191,380	98,693,020	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة		
7,376,945	10,597,482	قرض طويلة الأجل - جزء متداول
7,963,259	8,969,422	التزامات عقود إيجار
5,308,535	4,970,354	موردون
4,000,000	5,500,000	مخصص زكاة
24,648,739	30,037,258	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
23,068,849	20,436,306	قرض طويلة الأجل - جزء غير متداول
10,827,540	10,374,523	التزامات عقود إيجار
11,524,790	12,826,496	التزام ضريبي مؤجل
6,279,892	6,714,145	التزامات منافع الموظفين
51,701,071	50,351,470	مجموع المطلوبات غير المتداولة
حقوق الملكية		
38,200,000	38,200,000	رأس المال
5,265,000	5,265,000	احتياطي نظامي
(35,623,430)	(25,160,708)	خسائر مرحلة
7,841,570	18,304,292	مجموع حقوق الملكية
84,191,380	98,693,020	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



كما تتوفر البيانات التالية لغرض الحساب:

يبلغ صافي الربح الدفتري عن العام 10,600,000 ريال.

يبلغ صافي الربح المعدل للأغراض الزكوية 10,900,000 ريال.

المخزون عبارة عن مخزون قطع غيار غير معد للبيع وتطبق عليه شروط الجسم من الوعاء

كيف يتم حساب بنود الإضافات إلى الوعاء الزكوي؟

الحل:

يتم حساب بنود الإضافات لوعاء زكاة الشركة كالتالي:

أولاً: ستكون بنود حقوق الملكية وما في حكمها كالتالي:

البند	المبلغ (ريال)
رأس المال	38,200,000
احتياطي نظامي	5,265,000
خسائر مرحلة	(25,160,708)
مخصص زكاة	5,500,000
إجمالي حقوق الملكية وما في حكمها	23,804,292

يلاحظ أنه تمت إعادة تصنيف مخصص الزكاة إلى حقوق الملكية حيث كان مصنفًا التزامًا متداولًا.

ثانيًا: ستكون بنود الالتزامات كالتالي:

البند	المبلغ (ريال)
قرض طويل الأجل - جزء غير متداول	20,436,306
الالتزامات عقود إيجار	10,374,523
التزام ضريبي مؤجل	12,826,496
الالتزامات منافع الموظفين	6,714,145
إجمالي الالتزامات قبل التنسيب	50,351,470
تصحيح إضافة الالتزامات بسبب حسم أصل متداول - قطع الغيار	5,656,893.07
إجمالي بنود الالتزامات	56,008,363.07



تم حساب مبلغ التصحيح المتعلق بالأصل المتداول المحسوم (قطع الغيار) كالتالي:

سبب التنسيب	النسبة	نوع التصحيح	مبلغ التصحيح
أصل متداول محسوم (قطع غيار)	$\frac{54,159,427 / 12,486,071}{54,159,427 / 12,486,071} = 23.0543$	قطع الغيار الموجودات غير المتداولة	الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف * النسبة $= 23.0543 * 24,537,258 = 5,656,893.07$

يلاحظ كذلك أنه تم احتساب مبلغ التصحيح بضرب النسبة في الالتزامات المتداولة (بعد إعادة التصنيف) حيث تم تصنيف مخصص الزكاة إلى حقوق الملكية.

ثالثاً: سيكون الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري كالتالي:

ال Benson	المبلغ (ريال)
الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري	300,000
الإجمالي	300,000

وبالتالي ستكون بنود الإضافات إلى الوعاء الزكوي للشركة كالتالي:

ال Benson	المبلغ (ريال)
حقوق الملكية وما في حكمها	23,804,292
الالتزامات واجبة الإضافة	56,008,363.07
الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري	300,000
إجمالي إضافات الوعاء الزكوي	80,112,655.07



مثال (67):

قائمة المركز المالي التالية لإحدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة في نهاية عام 2024م:

قائمة المركز المالي		الموجودات
(2023) ريال	(2024) ريال	
موجودات متداولة		
65,424,120	105,548,667	نقد بالبنوك
61,879,270	74,916,427	مخزون
28,805,420	30,419,958	مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
20,163,794	21,293,971	مستحق من أطراف ذات علاقة
176,272,604	232,179,023	مجموع الموجودات المتداولة
موجودات غير متداولة		
191,345,902	186,332,250	ممتلكات وآلات ومعدات
104,174,729	100,869,304	أصول حق استخدام
114,807,541	111,799,350	تكاليف العقد
244,750,113	212,280,078	استثمارات
655,078,285	611,280,982	مجموع الموجودات غير المتداولة
831,350,889	843,460,005	مجموع الموجودات



المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات المتداولة		
72,261,670	63,584,893	قروض قصيرة الأجل
17,779,555	12,816,529	قروض طويلة الأجل - جزء متداول
31,851,211	29,822,124	الالتزامات عقود إيجار - جزء متداول
24,000,000	33,000,000	مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
4,800,000	6,600,000	مخصص زكاة
150,692,436	145,823,546	مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة		
138,413,095	122,617,839	قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول
74,965,238	72,247,135	الالتزامات عقود إيجار- جزء غير متداول
129,148,739	125,958,973	الالتزامات العقد
10,658,999	15,956,888	الالتزام ضريبي مؤجل
45,600,000	62,700,000	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
2,131,800	3,191,378	الالتزامات منافع الموظفين
110,000,000	402,672,213	مجموع المطلوبات غير المتداولة
		32,000,000
12,000,000	110,000,000	رأس المال
(10,000,000)	32,000,000	احتياطي نظامي
135,740,582	12,000,000	احتياطيات أخرى
(10,000,000)	(10,000,000)	أسهم خزينة
135,740,582	150,964,246	أرباح مبقة
279,740,582	294,964,246	مجموع حقوق الملكية
831,350,889	843,460,005	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



كما ظهرت قائمة الدخل للشركة كالتالي:

قائمة الدخل (ريال)	
65,000,000	الإيرادات
(29,900,000)	تكلفة الإيرادات (-)
35,100,000	مجمل الربح
(7,800,000)	(-) مصروفات عمومية وإدارية
(2,600,000)	مصروفات البيع والتوزيع (-)
24,700,000	الربح من العمليات الرئيسية
3,900,000	أرباح غير محققة من تقييم عقارات استثمارية
28,600,000	الربح قبل الزكاة
(5,200,000)	(-) الزكاة
23,400,000	صافي الربح

كما ظهرت قائمة التغيرات في حقوق الملكية للشركة كالتالي:

الإجمالي (ريال)	أرباح مبقة (ريال)	أسهم خزينة (ريال)	احتياطات أخرى (ريال)	احتياطي نظامي (ريال)	رأس المال (ريال)	/
279,740,581	135,740,581	(10,000,000)	12,000,000	32,000,000	110,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2023
23,400,000	23,400,000	0	0	0	0	ربح العام
0	0	0	0	0	0	محول للاحتياطي
(8,000,000)	(8,000,000)	0	0	0	0	موزع خلل العام
(176,335)	(176,335)	0	0	0	0	الدخل الشامل الآخر
294,964,246	150,964,246	(10,000,000)	12,000,000	32,000,000	110,000,000	رصيد 31 ديسمبر 2024



كما تتوفر البيانات التالية لغرض حساب إضافات الوعاء **الزكوي**:

- تتضمن المصاريف العمومية والإدارية مصاريف مدرسية خاصة للموظفين مدفوعة لمدارس خارج المملكة بمبلغ (1,000,000) ريال.
- يتضمن بند المصاريف المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى مستحقات حكومية متاخرة بمبلغ (10,000,000) ريال وثبت أن التأخير من قبل الجهة الحكومية.
- يتضمن بند الاستثمارات استثمارات خارج المملكة بمبلغ (100,000,000) ريال ولا تنووي الشركة تزكيتها.
- بند مستحق إلى أطراف ذات علاقة عبارة عن مستحق للشركة المالكة ولم تطبق عليه الشروط الواردة في اللائحة لاعتباره ضمن الالتزامات.
- يتضمن بند مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى أرباح تحت التوزيع بمبلغ (2,000,000) ريال.
- يتضمن بند مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى مخصص دعاؤن قضائية بمبلغ (17,000,000) ريال.
- ثبت لدى الهيئة أن القروض قصيرة الأجل لها حكم الالتزام غير المتداول.

كيف يتم حساب بنود الإضافات إلى الوعاء **الزكوي؟**

الحل:

قبل احتساب عناصر الإضافة لابد من إعادة تأهيل البنود التي يجب إعادة تأهيلها واستبعاد أثرها من تأهيلها السابق وذلك كما يلي:

- ستصبح الالتزامات المتداولية بعد إعادة التأهيل كال التالي:



المطلوبات المتداولة	م2024
قروض قصيرة الأجل	63,584,893
قروض طويلة الأجل - جزء متداول	12,816,529
الالتزامات عقود إيجار - جزء متداول	29,822,124
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	33,000,000
مخصص زكاة	6,600,000
مجموع المطلوبات المتداولة حسب القوائم المالية	145,823,546
(-) يستبعد أرباح تحت التوزيع صنف حقوق ملكية	(2,000,000)
(-) يستبعد مخصص دعاوى قضائية صنف حقوق ملكية	(17,000,000)
(-) يستبعد مخصص زكاة صنف حقوق ملكية	(6,600,000)
(-) يستبعد قروض قصيرة الأجل صنف الالتزام غير متداول	(63,584,893)
مجموع المطلوبات المتداولة بعد إعادة التصنيف	56,638,653

- ستصبح الالتزامات غير المتداولة بعد إعادة التصنيف كالتالي:

المطلوبات غير المتداولة	م2024
قروض طويلة الأجل - جزء غير متداول	122,617,839
الالتزامات عقود إيجار - جزء غير متداول	72,247,135
الالتزامات العقد	125,958,973
الالتزام ضريبي مؤجل	15,956,888
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	62,700,000
الالتزامات منافع الموظفين	3,191,378
مجموع المطلوبات غير المتداولة بحسب القوائم المالية	402,672,213
(-) يستبعد مستحق إلى أطراف ذات علاقة صنف حقوق ملكية	(62,700,000)
(+) يضاف قروض قصيرة الأجل مدورة صنف الالتزام غير متداول	63,584,893
مجموع المطلوبات غير المتداولة بعد إعادة التصنيف	403,557,106



يتم حساب بنود الإضافات لوعاء زكاة الشركة كالتالي:

أولاً: ستكون بنود حقوق الملكية وما في حكمها كالتالي:

البلد	المبلغ (ريال)
رأس المال	110,000,000
احتياطي نظامي	32,000,000
احتياطيات أخرى	12,000,000
أسهم خزينة	(10,000,000)
أرباح مبقة	150,964,246
أرباح تحت التوزيع	2,000,000
مخصص دعاوى قضائية	17,000,000
مخصص زكاة	6,600,000
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	62,700,000
إجمالي حقوق الملكية وما في حكمها	383,264,246

ثانياً: ستكون بنود الالتزامات كالتالي:

البلد	المبلغ (ريال)
قرض طويلة الأجل - جزء غير متداول	122,617,839
الالتزامات عقود إيجار - جزء غير متداول	72,247,135
الالتزامات العقد	125,958,973
الالتزام ضريبي مؤجل	15,956,888
الالتزامات منافع الموظفين	3,191,378
قرض قصيرة الأجل لها حكم الالتزام غير المتداول	63,584,893
إجمالي الالتزامات قبل التنسيب	403,557,106
تصحيح إضافة الالتزامات بسبب حسم أصل متداول - مستحقات حكومية متأخرة	2,439,426.78
تصحيح إضافة الالتزامات بسبب عدم حسم أصل غير متداول - استثمارات خارج المملكة	(66,018,310.53)
إجمالي بنود الالتزامات	339,978,222.25



- تم حساب مبلغ التصحيح المتعلق بالأصل المتداول المحسوم (مستحقات حكومية متأخرة) كال التالي:

سبب التنسيب	النسبة	نوع التصحيح	مبلغ التصحيح
أصل متداول محسوم (مستحقات حكومية متأخرة)	مستحقات حكومية متأخرة الموجودات المتداولة 232,179,023 /10,000,000 % 4.3070 =	إضافة جزء من الالتزامات المتداولة غير المضافة	الالتزامات المتداولة بعد إعادة التصنيف * النسبة %4.3070 * 56,638,653 2,439,426.78 = 2,439,426.78

- تم حساب مبلغ التصحيح المتعلق بالأصل غير المتداول غير المحسوم (استثمارات خارجية) كال التالي:

سبب التنسيب	النسبة	نوع التصحيح	مبلغ التصحيح
أصل غير متداول غير محسوم (استثمارات خارجية)	استثمارات خارجية الموجودات غير المتداولة 611,280,982 /100,000,000 % 16.3591 =	استبعاد جزء من الالتزامات غير المتداولة المضافة	الالتزامات غير المتداولة بعد إعادة التصنيف * النسبة %16.3591 * 403,557,106 66,018,310.53 = 66,018,310.53

ثانياً: ستكون بنود الالتزامات كال التالي:

البند	
مصروفات مدرسية غير مقبولة	1,000,000
الإجمالي	1,000,000

وبالتالي ستكون بنود الإضافات إلى الوعاء الزكوي للشركة كال التالي:

البند	
حقوق الملكية وما في حكمها	383,264,246
الالتزامات واجبة الإضافة	339,978,222.25
الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفترى	1,000,000
إجمالي إضافات الوعاء الزكوي	724,242,468.25



7. خاتمة الدليل

1.7. الخاتمة

بناء على ما تم عرضه في هذا الدليل فتعد عناصر الإضافة المكون الأهم للوعاء الزكوي لمكلفي الحسابات، حيث يتم حساب الزكاة المستحقة على مكلف الحسابات بناء على ناتج حساب الوعاء الزكوي الذي يتضمن عناصر الإضافة الواردة في اللائحة حيث نصت المادة الحادية والعشرون من اللائحة على آلية حساب الوعاء الزكوي للمكلف التي تخلص في إضافة عناصر الإضافة المتمثلة في مصادر الأموال الزكوية وفقاً لأحكام اللائحة «حقوق الملكية وما في حكمها والالتزامات واجبة الإضافة بحدود المحسومات»، محسوماً منها عناصر الجسم وفقاً للإجراءات والمفاهيم الواردة في اللائحة.

تخلص عناصر الإضافة إلى وعاء الزكاة في ثلاثة عناصر أساسية، وهي العناصر الواردة في المادة الثالثة والعشرين من اللائحة التي تضمنت العناصر التالية:

1. حقوق الملكية وما في حكمها:
2. الالتزامات في حدود الأصول المحسومة:
3. الفرق بين صافي الربح / الخسارة المعدل وصافي الربح / الخسارة الدفتري بعد الزكاة والضريبة:

يراعى عند إضافة بنود حقوق الملكية وما في حكمها إلى وعاء الزكاة أحكام إعادة تصنيف بعض بنود الالتزامات إلى حقوق الملكية وأثر ذلك عند حساب الوعاء الزكوي، كما يراعى عند إضافة الالتزامات أحكام تصحيح الالتزامات وفقاً لأحكام التنسيب، إضافة إلى عدم تجاوز الالتزامات لعناصر الجسم من الوعاء الزكوي، كما تتم إضافة بنود حقوق الملكية والالتزامات بأرصدة آخر المدة الظاهرة في قائمة المركز المالي للمكلف.

ترتبط عناصر الإضافة بحدود الوعاء الزكوي، ويعني بحدود الوعاء الزكوي الحد الأعلى للوعاء الذي لا يصح تجاوزه عند حساب الوعاء الزكوي، وكذلك الحد الأدنى للوعاء الذي يتم الانتقال إليه بوصفه بدليلاً للوعاء الزكوي عند تحقق الحالة المرتبطة بذلك، حيث تضمنت المادة السابعة والعشرون من اللائحة أحكام الحد الأدنى للوعاء، كما تضمنت المادة الثامنة والعشرون أحكام الحد الأعلى للوعاء الذي يعد من الأحكام المستجدة في اللائحة، حيث تكون حدود الوعاء كما يلي:



الحد الأدنى للوعاء: يتم الانتقال للحد الأدنى للوعاء في حال نقص الوعاء الزكوي لمكلف الحسابات عن صافي الربح المعدل، ويكون الحد الأدنى للوعاء هو الأقل مما يلي:

1. مجموع الأصول غير المحسومة مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح الدفتري.
2. صافي الربح المعدل.

الحد الأعلى للوعاء: يتم اعتبار الحد الأعلى للوعاء مطلقاً، ويكون الحد الأعلى للوعاء حقوق الملكية وما في حكمها والبنود المعاد تصنيفها لحقوق الملكية وفق القيمة الظاهرة في قائمة المركز المالي في نهاية العام الزكوي مضافاً إليها الفرق بين صافي الربح أو الخسارة المعدل للسنة، وصافي الربح أو الخسارة الدفتيرية.

وتشمل حقوق الملكية أي بند أعيد تصنيفه ليصبح ضمن حقوق الملكية.



2.7. الأسئلة الشائعة

1. هل تضاف الإضافة على رأس المال إلى الوعاء الزكوي بكامل قيمتها؟

وفقاً لما ورد في المادة السابعة عشرة من اللائحة يعتمد مكلف الحسابات في عناصر الإضافة وعناصر الجسم على القيمة الظاهرة في قائمة المركز المالي في نهاية العام الزكوي للمكلف، ما يعني أنه يضاف برصيد آخر العام متضمناً كل العمليات التي تمت خلال العام.

2. في حال كانت قروض الشركاء الدائنة مصنفة في القوائم المالية ضمن حقوق الملكية فهل يمكن تصنيفها ضمن بنود الالتزامات في حال تطابق الشروط الأخرى الواردة في المادة الثلاثين؟ في حال تصنيف قروض الشركاء ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي لا يمكن معاملتها معاملة الالتزامات وفقاً لما تضمنته المادة الثلاثون من اللائحة.

3. في حال تم توزيع أرباح من أرباح العام الحالي، فهل يمكن تخفيض هذه الأرباح الموزعة من الوعاء في حال كان الوعاء هو الحد الأدنى؟ لا تخضع توزيعات الأرباح من الحد الأدنى للوعاء بما في ذلك صافي الربح المعدل وفقاً لما نصت عليه المادة السابعة والعشرون من اللائحة.

4. كيف يتم التعامل مع حالات تغطية الشركاء للخسائر المتراكمة للشركة التي يترتب عليها تخفيض الخسائر المتراكمة للشركة في مقابل تخفيض الأرصدة الدائنة للشركاء؟ يتم التعامل الخسائر المتراكمة حسب الرصيد الظاهر في نهاية العام وذلك بعد تخفيضها من قبل الشركاء، كما يتم التعامل مع الأرصدة الدائنة للشركاء وفق الرصيد المتبقى في نهاية العام وفقاً للأحكام الواردة في الفقرة (2.5) من هذا الدليل.

5. هل يضاف مخصص الإجازات المصنف كمتداول إلى الالتزامات المضافة إلى الوعاء؟ لا تضاف الالتزامات المتداولة إلى الوعاء بما في ذلك المخصصات التي تعامل معاملة الالتزامات إلا في الحالات المحددة في المادة التاسعة والعشرين من اللائحة.



6. هل يعد الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل في حكم الالتزام غير المتداول؟

يعامل الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل حسب تصنيفه المحاسبي، ولا يعد في حكم الالتزامات غير المتداولة في حال تصنيفه ضمن الالتزامات المتداولة.

7. هل تأخذ القروض قصيرة الأجل المسددة فعليًا خلال العام حكم الالتزام غير المتداول؟

لا تأخذ القروض قصيرة الأجل المسددة فعليًا خلال العام حكم الالتزام غير المتداول، شريطة إثبات تحقق السداد الفعلي، ولا يؤثر في ذلك أخذ المنشأة لتمويل لاحق لسداد القرض من جهة التمويل نفسها، وفقًا لما تم تفصيله في الفقرة (4.3.3) من هذا الدليل.

8. هل تتم إضافة القرض قصير الأجل إلى وعاء الزكاة في حال كان هذا القرض ممولاً لأصل محسوم؟

لا تتم إضافة القروض قصيرة الأجل إلى وعاء الزكاة إلا في حدود الحالات الواردة في الفقرة (2) من المادة التاسعة والعشرين والموضحة أحكامها في الفقرة (4.3) من هذا الدليل.



امسح هذا الكود للظلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
zatca.gov.sa أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني